دراسة أوضاع الأسرة في حضرموت
(المشكلات – الاحتياجات – التدخلات)
دراســـــة ميدانيـــة

Study the Situations of family in Hadramout
(Problems - needs - interventions)
A field study

بتمويل من مؤسسة العون للتنمية
وتنفيذ اللجنة الوطنية للمرأة بالمكلا
وبالشراكة مع مركز دراسات المرأة بجامعة حضرموت

إعداد

د. محمد سالم بن جمعان
أستاذ علم الاجتماع المشارك
كلية الآداب – جامعة حضرموت

د. فتحية محمد باحشوان
أستاذ علم الاجتماع المشارك
كلية البنات – جامعة حضرموت

2017م

وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ
أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً
وَرَحْمَةً * إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ *

سورة الروم آية (26)

فهرس الموضوعات

كلمة اللجنة الوطنية للمرأة	**6**
كلمة مؤسسة العون للتنمية	**7**
تقريض	**8**
كلمة السلطة المحلية	**11**
مقدمة	**14**
الفصل الأول : منهجية الدراسة	**16**
مقدمة	**16**
أهمية الدراسة – أهدافها – أدوات جمع البينات – مجالات الدراسة – مفاهيم الدراسة	**23 – 16**
الفصل الثاني : الأسرة (مدخل نظري)	**25**
أشكال الأسر (الأسرة النووية – الأسرة الممتدة – الأسرة متعددة الزوجات)	**29 – 25**
الفصل الثالث : الدراسات السابقة	**36 - 30**
الفصل الرابع : التغيرات التي طرأت على الأسرة في حضرموت	**37**
التغيرات البنائية	**37**
التغيرات الوظيفية	**45**
الفصل الخامس : العوامل التي أدت إلى تغير الأسرة	**51**
كبر حجم الأسرة	**51**
التحضر	**53**
التعليم	**55**
الهجرة	**57**
الاتصال الثقافي	**59**
خروج المرأة للعمل	**60**
الفصل السادس : المشكلات التي تعاني منها الأسرة	**62**
الجوانب الاجتماعية	**62**
الجوانب الاقتصادية	**64**
الجوانب التعليمية	**65**
المشكلات الصحية	**67**
الفصل السابع : الدراسة الميدانية	**69**
الجداول الاحصائية	**70**
البيانات الأولية	**73**
الأسرة والتنشئة الاجتماعية	**87**

الأسرة والتعليم	92
الأسرة والصحة	100
الأسرة والتكنولوجيا	105
الأسرة والاقتصاد المعيشي والتمكين	109
الأسرة والبيئة	114
القيم الأسرية	115
دور الأسرة والمجتمع في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة	121
خلاصة نتائج الدراسة الميدانية	126
توصيات الدراسة	133

كلمة اللجنة الوطنية للمرأة

يقـول المولى عزّ وجلّ تعبيراً عن مدى أهمية المؤسسـة الاجتماعية الصغيرة وهي بالأسـرة: (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا).

إن الحديث عن الأسرة حديث ذو شجون ، فالأسرة هي اللبنة الأولى في المجتمع ، وهي التي تنشـئ لنا أجيالاً تسـهم في تنمية المجتمع ، فهناك علاقة طرديّة بين نجاح واستقرار المشروع الأسري والمجتمع ، تتمثل في أنه كلما زاد الاستقرار الأسري يزيد ذلك من أمن المجتمع ويقلل من المشاكل الناجمة عن التفكك الأسري .

كما أن تكوين الأسـر الجديدة الناجحة من شـأنه أن يُنتج ويزيد من عدد الأفراد الصالحين القادرين علـى الانتاج والإسـهام في التغيير للأفضل في المجتمع ، حيـث ينعكس ذلك إيجاباً على نموه وتطوره وتحقيق تنميته المستدامة .

ومـن هنـا جـاء اهتمام اللجنـة الوطنية للمرأة بالأسـرة في حضرمـوت وأوضاعها ومشـاكلها ، لتجسـدها الدراسـة الميدانية على مسـتوى محافظـة حضرموت ، حرصاً منا علـى تبيان العوامل التي تؤثر على الأسـرة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ، فمن خلال هذه الدراسـة تم الوقوف على أبرز المحاور المتعلقة بالأسـرة، كالتنشـئة الاجتماعية والتكنولوجيا والاقتصاد المعيشي للأسرة والتعليم والصحة والبيئة .

وإذ نضـع بيـن أيديكـم هذه الدراسـة ونتائجها وتوصياتها لتكـون بمثابة إضـاءات لتنفيذ البرامج والخطط والمشـاريع المتسقة مع الاحتياجات الفعلية للأسـرة في حضرموت ، ولنتشارك جميعا سـلطة محلية ومنظمات مجتمع مدني والقطاع الخاص في الإسهام والرقي بمستوى الأسرة الحضرمية والاعتزاز بقيمها النبيلة والراسخة .

فكل الشـكر للسـلطة المحلية بالمحافظة وعلى رأسـها السـيد اللواء الركن / أحمد سـعيد بن بريك محافظ محافظة حضرموت لرعايته الكريمة لهذه الدراسة ، كما نقدر ونثمن الجهود المخلصة لمؤسسـة العون للتنمية لتبنيها تمويل هذه الدراسـة، كذلك كل الشـكر والتقدير لمركز المرأة للدراسات والبحوث بجامعة حضرموت على شراكتهم الفاعلة والمتميزة، كما نشكر فريق الدراسة علـى إخلاصهـم وتفانيهم في البحث عـن المعلومات، وتقصيهم للحقائق لتصبح هذه الدراسـة بمثابة إضاءة ووهج لكل من يريد الخير للأسرة الحضرمية ومجتمع حضرموت.

الأستاذة /
فائزة فرج بامطرف
رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة
حضرموت – المكلا

كلمة العون

تَسعى مؤسسة العون للتنمية من خلال تمويل ودعم البرامج والمشروعات في مختلف المجالات إلى تحقيق التنمية المستدامة ذات النتائج والآثار المستدامة في المجتمع، وانطلاقاً من هذا تولي مؤسسة العون للتنمية اهتماماً كبيراً بالدراسات والبحوث لما لها من أهمية بالغة في معرفة وتحديد احتياجات المجتمع بقطاعاته المختلفة، بطريقة منهجية صحيحة، وبما يضمن حل المشكلة بالتدخلات المناسبة، مما يؤدي إلى تنفيذ برامج ومشروعات ذات استدامة بناءً على هذه الدراسات، وفي هذه الدراسة «دراسة واقع الأسرة في حضرموت» سعت المؤسسة لتمويلها لتكون أول دراسة ميدانية في تحديد احتياجات الأسرة، وتكون هذه الدراسة هي الدليل لبناء البرامج والمشروعات للمنظمات المحلية والدولية، وهي دراسة ميدانية تحليلية شملت جميع جوانب ومكونات الأسرة في حضرموت، ونتوجه بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تنفيذ هذه الدراسة الميدانية التحليلية التي ستسهم مخرجاتها في بناء مشروعات وبرامج تسد الاحتياج الفعلي للأسرة في حضرموت خاصة واليمن عامة.

مؤسسة العون للتنمية

تقريض

تعد الأسرة نواة المجتمع، والدعامة الأساسية في بنيته، فهي التي تؤمن الاستقرار واكتساب المعرفة والقيم الضرورية لتثبيت أسس المواطنة الكاملة، وهي بالتالي المؤسسة الأولى للتنشئة الاجتماعية الأكثر استحقاقاً للدعم، لتتمكن من توفير الرعاية اللازمة لمكوناتها والتفاعل مع متغيرات العصر، والقيام بأدوارها ووظائفها في مختلف الأوساط الاجتماعية. إلى جانب ذلك، يقع على عاتق الأسرة تنمية القيم الاجتماعية لما لها من أثر بالغ الأهمية ودور فاعل في بناء جيل واعد، وطاقات خيرة فاعلة لنفسها ومجتمعها.

لكن من الملاحظ في الوقت الراهن أن معظم الأسر أصبحت تواجه العديد من من التغيرات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعيشها المجتمعات، نتيجة مجموعة من العوامل التي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر في الأُسر، فجعلتها تواجه الكثير من المخاطر، يتبعها بروز ظواهر اجتماعية تهدد كيانها، الأمر الذي يدعو إلى تعميق الحوار المجتمعي حول نوعية الخدمة أو المساعدة الاجتماعية التي يمكن توجيهها للأسرة لتستعيد توازنها واستقرارها، وتصبح قادرة على التنشئة الاجتماعية السليمة التي ينعكس أثرها على أداء المجتمع لوظائفه، ويحقق له النماء والاستقرار.

لهذا جاء موضوع التقرير « أوضاع الأسرة في حضرموت « ليعكس اهتمام وإدراك الجهة الممولة «مؤسسة العون للتنمية» والجهة المستفيدة «اللجنة الوطنية للمرأة بمحافظة حضرموت» بعظم الأمانة التي تتحملها الأسرة، وحجم المسئولية التي تقع على عاتقها، ودورها في تنمية القيم الاجتماعية النبيلة التي تصون المجتمع وتحفظه من التفكك والزوال.

وفي السياق ذاته، يؤكد التقرير ، أن الأسرة في حضرموت شكلت عبر مر العصور مثالاً يحتذى به في حسن التربية وغرس القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية في الأبناء، وأصبح يضرب بها المثل في حسن التربية والحفاظ على العادات والتقاليد والأعراق المجتمعية، وأنه خلال السنوات الأخيرة ونتيجة لعوامل التغير الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية بدأت التغيرات تطرأ على بناء ووظائف الأسرة في حضرموت، وظهرت عوامل كثيرة استهدفت القيم الأسرية وبعض العادات والتقاليد، وظهرت بعض المشكلات المرتبطة بالتعليم والصحة والبيئة ومشكلات استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي بشكل سلبي ومشكلات ارتبطت بالأسر التي تعيلها امرأة ومشكلات متعلقة بالأسر التي بها من ذوي الاحتياجات الخاصة. قد ينظر البعض إلى أن التقرير حين يتصدى إلى كل ذلك بالشرح والتحليل لا يأتي بجديد إلا أن واقع الحال ليس كذلك، فالتقرير يمثل جهد فكري وعملي متميز لا يكتفي باستقصاء الإاشكاليات المطروحة، بل يقترح المعالجات الكفيلة بتجاوز تلك الإشكاليات، فهو بذلك يعد خارطة طريق واضحة للنهوض بواقع الأسرة في حضرموت للارتقاء بواقعها نحو الأفضل، مع الاحتفاظ بالتقاليد النبيلة للأسرة الحضرمية عبر التاريخ.

وللتذكيـر، لا يمكـن الحديـث عـن أيـة تنمية محلية شـاملة ومسـتدامة ما لم ندرك أن الأسـرة تمثل ركيزتها الأساسـية. وبهذه المناسـبة، لابد من التأكيد أن هذا التقرير، بمضمونه ومنهجيته واستنتاجاته، ليس نهاية المطاف، كما أنه لا يشكل المشروع الوحيد لمواجهة إشكاليات النهوض بواقـع الأسـرة فـي حضرموت، بقدر ما هـو محاولة إضافية جديـرة بالتقدير والوقـوف أمام كل نتائجها التي اتسـمت بالجرأة لفتح حوار مجتمعي يسـهم فيه كل أبناء المحافظة دون اسـتثناء، للنهـوض بواقـع الأسـرة في المحافظـة، وبالتالـي، الإرتقاء بواقـع التنمية المحليـة بمفهومها الواسع والشامل نحو الريادة في العلم والثقافة والأعمال.

ونـود في هذه العجالة، التي تمثل مسـاهمة متواضعة في هذا الحـوار، التأكيد على عدد من الحقائق التي نرى أهمية الإشارة إليها، وفي مقدمتها الآتي:

- إن الأسرة في محافظة حضرموت كانت وما زالت تقوم بدور فاعل في التنشئة الاجتماعية وغرس القيم السلوكية النبيلة بين أبنائها. وهذا ليس بغريب على المجتمع الحضرمي عبر التاريـخ على الرغم من محاولاتٍ لتهميش هذا الدور نتيجة لأسـباب أسـهمت فيها أطراف عدة.
- لقـد حققت الأسـرة في محافظـة حضرموت العديد مـن الإنجازات لم تقتصـر فقط على اكساب أبنائها قدرات مكنتهم من إحراز تميز ذاتي في التعليم ومكنتهم بجدارات ومهارات ساعدتهم على خوض غمار العلم والثقافة وريادة الأعمال، بل تعدى الأمر ذلك ليمتد إلى نشـر ثقافة التسامح والأمانة والتماسـك الاجتماعي أينما وطأت أقدام الأسرة الحضرمية وكانوا سبباً في نشر الدين الإسلامي، دين المحبة والسلام.
- إن الحديث اليوم عن أهمية النهوض بواقع الأسرة في محافظة حضرموت لم يكن خياراً أو ترفـاً تنظيرياً، بـل هو واجب ديني في المقام الأول وواجب وطني، إذ لا تسـتقيم أركان المجتمع وتنميته إلا بإزاحة كل القيم والسلوكيات الدخيلة على المجتمع في حضرموت.
- أهمية وجود شـبكة أهلية لقضايا الأسـرة في حضرموت يسـهم فيها كل شـركاء التنمية في المحافظة، يكون من أولوياتها وضع استراتيجية برؤية تنموية للأسرة تنبثق من خلالها أهداف، اسـتراتيجية، وسياسـات، وبرامج تنصبُّ في النهوض بواقع الأسرة، بالإضافة إلى العمل على تنظيم كافة الفعاليات ذات الصلة بقضايا الأسرة في حضرموت.

إن التقريـر بمـا لـه وما عليه، مطروح أمـام المواطن في محافظة حضرمـوت في كل المواقع والمسئوليات، ونعني بذلك أن المواطن هو الغاية والهدف، ونتطلع أن يكون إطلاق هذا التقرير ونشـره بدايـة لا نهاية لعمـل دؤوب لمواجهة كافة التحديات التي تواجه الأسـرة في حضرموت، وتعيد لها مجدها الذي اكتسبته بقيم وسلوكيات أبنائها ، بفكر ورؤى جديدة تواكب كل المتغيرات. وهذا لن يتحقق، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً إلا من خلال حوار مجتمعي حول مخرجات هذا التقرير.

وختاماً، نأمل أن يسـهم هذا التقرير في تسـليط الأضواء على العديد من التحديات التي تواجه الأسـرة الحضرية، وأن يتم مواجهتها على أسـس راسـخة تتخذ من التاريخ الحضرمي أساسـاً لها. ونأمل، كذلك أن يجد فيه متخذو القرار والجهات ذات العلاقة بقضايا التنمية الأسرية مآلاً وخارطة

طريق للنهوض بواقع الأسرة الحضرمية نحو الرقي والتقدم.

كمـا نأمـل أن يتيـح التقرير بمفرداتـه ومحاوره مجالاً رحبـاً للنقاش البنّاء لتعزيز مسـيرة التنمية المحلية الشاملة المستدامة في ربوع حضرموت التاريخ والحضارة والثقافة والعطاء المتجدد.

وفـي الختـام، أعبـر عن خالص الشـكر والتقديـر لكل من دعم وأسـهم في إعداد هـذا التقرير ونشـره، ولجهـود مؤسسـة العـون للتنميـة ودعمها المسـتمر لمسـيرة التنمية فـي محافظة حضرموت، ولِلّجنة الوطنية للمرأة السـاعية، لإدراكها أهمية هذا الموضوع والسـعي دوماً لإحراز تقدم نوعي ملحوظ، يلتقي بشكل مباشر مع متطلبات التنمية؛ والشكر موصول للجميع أفراداً ومؤسسات أسهموا بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا العمل الوطني.

د. محمد عمر باطويح
أستاذ الاقتصاد ـ جامعة حضرموت
مستشار محافظ حضرموت

كلمة السلطة المحلية

لا شـك، أن الأسـرة كمؤسسـة اجتماعية يقع على عاتقها دور مهم في تعزيز قيم المواطنة وتعميـق الوعـي التنموي وترسـيخ قيم التماسـك الاجتماعـي، وبث روح المحبة والسـلام بين أفرادها، وبالتالي بين أفراد المجتمع.

وللأسـرة في حضرموت سـمة متميزة في ذلك وفي نبذ كافة أشكال التطرف والسلوكيات الدخيلة على المجتمع، وعلى مر التاريخ للأسرة الحضرمية حضور دائم في مختلف مجالات العلم والثقافة وريادة الأعمال.

وبكل فخر واعتزاز يمثل هذا التقرير نقلة نوعية بمخرجاته بالنسبة لنا في السلطة المحلية في محافظـة حضرمـوت، ويُعـد خارطة طريـق ونقطة انطلاقة لتصحيـح الكثير من المسـارات وعلى مختلف الصعد، لتعزيز دور الأسـرة في حضرموت للقيام بدورها التربوي والإنسـاني والتنموي، فـإذا كانـت حضرموت منذ القدم حملت مشـاعل النـور وأدوات التنمية والتطويـر لتصل بها الى أماكـن تعـدت جغرافية المنطقة والإقليم المحيط لتصل إلى مشـارق الأرض ومغاربها، فإن هذا يعنـي أصالـة الأسـرة الحضرمية وحبها في نشـر قيم الإسـلام قيـم المحبة والسـلام والعلم والثقافة.

وعلـى الرغـم من التحديات والاختلالات التي واجهت الأسـرة في حضرموت والتي أشـار إليها التقرير بكل وضوح، فإن التغلب عليها ليس بالأمر الصعب متى ما تكاثفت الجهود بين السـلطة المحلية وكل شركاء التنمية بالمحافظة، ومحافظة حضرموت غنية بثروتها البشرية المؤهلة التي تسـتطيع تجاوز كل التحديات والمخاطر متى ما تهيأت لها الظروف والبيئة الملائمة لتنطلق نحو الريادة في مختلف المجالات.

وختامـاً، أود التأكيـد على أن السـلطة المحليـة بمحافظة حضرموت لن تتوانـى في تقديم كل وسـائل الدعـم والمسـاندة للبرامج والمشـاريع التنمويـة الهادفة لدعم الأسـرة في حضرموت والنهـوض بواقعهـا للقيام بدورهـا النبيل في خلق جيل جديـد واع بمتطلبـات المرحلة الراهنة، وقـادر علـى مواجهة مختلف التحديات برؤى وفكر جديد يسـتعيد لحضرموت مجدها والارتقاء بها إلى مصاف الدول الصاعدة في مختلف مجالات التنمية الشاملة والمستدامة.

ولا يسـعني سـوى أن أتقدم بجزيل الشـكر لمؤسسـة العون للتنمية واللجنة الوطنية للمرأة بمحافظة حضرموت ومركز المرأة للدراسات والبحوث على هذه الشراكة لأجل تحقيق هذا الهدف المهم والسـامي، وأشـيد بجهود فريق العمل على هذه التشخيص التي تشكل قاعدة انطلاق لتصحيـح كل المسـارات ذات الصلـة بمخرجـات التقريـر ، بهدف الوصـول إلى ما نتطلـع إليه في السـلطة المحليـة من تحقيق الأهداف المرجوة التي تنسـجم مع طموحـات وتطلعات مواطني هـذه المحافظـة المعطاءة، ومتطلعاً إلى مشـاركة الفاعلة مـن كل مواطن في المحافظة في

الإطلاع على التقرير ليستشعر الدور المنوط به، وإننا جميعاً كلاً من موقعه ومسئولياته شركاء في معالجة الاختلالات التي تواجه الأسرة في حضرموت وللمضي بها قدماً نحو تحقيق أهدافها التربوية والإنسانية والتنموية النبيلة.

والله ولي التوفيق

اللواء الركن/
أحمد سعيد بن بريك
محافظ محافظة حضرموت

الفريق الفني للدراسة

الجهة المنفذة

أ.فايزه فرج بامطرف

اللجنة الوطنية للمرأة – المكلا

الشراكة

بروفيسور / أحلام صالح بن بريك

مركز المرأة للدراسات والبحوث– جامعة حضرموت

تحليل إحصائي

أ.عبدالقادر عمر مسجدي

سكرتارية المشروع

أ.منال عبود الحنشي

فريق الدراسة الميداني

أ.برك عمر عمّار

مشرف ميداني لمديريات الوادي والصحراء

أ.خالد حسين الكلدي

مشرف ميداني لمديريات الساحل

جامعي البيانات بمديريات الوادي

عادل خميس عاشور عباد

شذى سالم عبد الله باحميد

صالح أكرم يسلم بن حدجة

سلامة سالم عوض بركي

مبارك محمد سالم البريكي

أحمد عوض سالمين ذيبان

وليد عمر مزاحم باجابر

هشام عبدالله بن الشيخ أبوبكر

نبيل كرامه عبيد بن جمعان

جامعي البيانات بمديريات الساحل

ماهر صلاح صالح مقرم

ثابت أحمد بوبك أبوطلعة

أيمان عمر عيظه اللحمدي

خلود سالم باقحيزل

علي سالم سعيد كعيتي

فاطمة نصيب الحقيبي

محمد ناصر صالح باقطمي

يحيى صالح سالم باخلعه

أحمد صالح عبيد عمر بلعجم

تصميم/ زين أحمد باحميد

مقدمة

تُعَد الأسرة التي يعيش فيها الفرد أول مؤسسة تربوية تتبنى الإنسان وتنقل له الميراث الحضاري وتعلمه من هو، وما علاقته بالمجتمع، فهي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تعمل على نموه وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، و نقل القيم، فالأسرة بصرف النظر عن أوضاعها الطبقية أو الثقافية والتعليمية ، تميل إلى منظومة قيمية وتتخذ حيالها موقفا خاصا وتستخدم أدوات ووسائل في نقلها لأبنائها، و تتأثر الأسرة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع وتؤثر أيضا في البناء الاجتماعي كله عن طريق ما تورثُهُ للأبناء من صفات حيوية أو وراثية ، ومن خلال الخبرات الأسرية والتراث الثقافي للآباء والأمهات ، كما تتأثر صحة الطفل بالبيئة الداخلية والخارجية حتى قبل مولده، ويعتمد ذلك على الظروف المادية والاجتماعية للوسط الذى تعيش فيه الأسرة، متمثلا في الإسكان والغذاء والحالة الصحية، بالإضافة للعطف والحنان الذينِ يجب أن يتمتع بهما الأبناء في الأسرة .

ولقد مرت الأسرة بعدة تطورات، كانت كل مرحلة منها تعكس ظروف وطابع العصر والحياة الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع . وتتأثر الأسرة بشكل عام بمختلف التغيرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وبظهور المكنة الصناعية التي يشهدها المجتمع أصبحت الأسرةُ مكنةً استهلاكية لا تهدأ، وفي ظل هذه التبدلات والتغيرات التي طالت المجتمعات ، أصبحت الأسرة الحضرية تأخذ النمط النووي، الذي يتكون عادة من الزوج والزوجة وأبنائهم، ومع حدوث التغيرات الشاملة في أنساق القيم التقليدية تحت وطأة التصنيع والتحضر وانعكاس هذه التغيرات علي بناء الأسرة ووظائفها أدى ذلك إلى تقلص هذا البناء شكلاً وحجماً ،إضافة إلي اتجاه الأسرة نحو العزلة عن الجماعات القرابية والجوار، كما طرأت تغيرات شاملة علي بناء العلاقات الداخلية الخارجية والأدوار بين إفراد الأسرة الواحدة أو المجتمع الخارجي ، فأسرة اليوم ليست أسرةَ الأمس, فانتشار التعليم, وخروج المرأة للعمل, وزيادة نمط التغير في الوظائف أدى إلى تغيرات في الأدوار والمكانات التي يحتلها كل فرد في الأسرة.

كما ترتب على هذه التغيرات العديد من المشكلات والمعوقات الاجتماعية والاقتصادية, التي تعيق الأسرة عن تأدية ادوارها ووظائفها مثل تدهور مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية وغيرها ، لذلك سوف نعرض في هذا الجزء بعض ملامح التغيرات التي حدثت في الأسرة الحضرمية بنائياً ووظيفياً والعوامل التي أدت إلى حدوث التغيرات والمشكلات و المعوقات التي تعاني منها الأسرة .

الفصل الأول
Study methodology

تعتبر الأسرة إحدى العوامل الأساسية في بناء الكيان التربوي وإيجاد عملية التطبيع الاجتماعي، وتشـكيل شـخصية الطفل، وإكسـابه العـادات التي تبقى ملازمـة له طول حياتـه، فهي البذرة الأولـى فـي تكوين النمو الفردي وبناء الشـخصية ، وليس هناك من شـك أن الأسـرة لها الأثر الذاتـي والتكوين النفسـي في تقويم السـلوك الفردي، وبعث الحيـاة، والطمأنينة في نفس الطفل، فمنها يتعلم اللغة ويكتسـب بعض القيم، والاتجاهات، وقد سـاهمت الأسـرة بشـكل مباشـر في بناء الحضارة الإنسـانية، وإقامة العلاقات التعاونية بين الناس، ولها يرجع الفضل في تعلّم الإنسان لأصول الاجتماع، وقواعد الآداب والأخلاق .

والأسـرة في حضرموت شـكلت عبر مر العصور مثالاً يحتذى به في حسن التربية وغرس القيم الدينيـة والأخلاقيـة والإنسـانية في أنفس الأبناء على المسـتوى الداخلي فـي الوطن وعلى المسـتوى الخارجي ، وأصبح يضرب بها المثل في حسـن التربية والحفاظ على العادات والتقاليد والأعراق المجتمعية .

وخـلال السـنوات الأخيرة ونتيجـة لعوامل التغيـر الاجتماعيـة والاقتصاديـة والتكنولوجية بدأت التغيرات تطرأ على بناء ووظائف الأسرة في حضرموت، وظهرت عوامل كثيرة استهدفت القيم الأسـرية وبعض العادات والتقاليد، وظهرت بعض المشكلات المرتبطة بالتعليم والصحة والبيئة ومشكلات استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي بشكل سلبي ومشكلات ارتبطت بالأسر التي تعيلها امرأة ومشكلات متعلقة بالأسر التي بها من ذوي الاحتياجات الخاصة .

ومن هنا جاءت فكرة إجراء دراسة علمية منهجية يتم من خلالها سبر أغوار المشكلات الاجتماعية للأسرة في حضرموت وأوضاع الأسرة الحضرمية من حيث القيم المتأصلة فيها ومدى محافظتها على تلك القيم وتوارثها جيلاً بعد جيل.

أولاً : أهمية الدراسة :

للدراسة أهمية كبيرة من الناحية الإنسانية والتنموية حيث تقف المشكلات التي تواجهه الاسرة عائقاً لها عن تحقيق وظائفها الأسرية والاجتماعية والاقتصادية ومحبطاً لها من النواحي النفسية والصحية والمعنوية و عن المشاركة في الحياة الاجتماعية والتنموية ، اضافة الى ان دراسة هذه المشاكل قد تلفت النظر المؤسسات لمساعدة الاسرة على ايجاد مخارج لمشكلاتها .

ثانياً : أهداف الدراسة :

أ- الهدف العام : التعرف على الاحتياجات والمشـكلات التي تعترض الاسـرة الحضرمية وكيفية التعايش معها ومواجهتها سواء من خلال الاسرة او المجتمع ومنظماته .

ب- الأهداف الفرعية :

1. الوقوف على أبعاد المشـكلات الأسـرية في المجتمع بحضرموت ومؤشـراتها والعوامل المسببة لها .
2. رصد أهم المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالأسرية في المجتمع بحضرموت .
3. محاولـة الوصـول إلى نوعية التدخلات الملائمة للتخفيف و التقليل من المشـكلات والآثار التابعة له.
4. وضع تصور يمكن إن يسهم في اقتراح تدخلات لتصحيح الخلل في أوضاع الأسرة .
5. إبراز الجوانب والقيم الايجابية للأسرة في حضرموت وتعزيزها .

ثالثاً : أداة جمع البيانات :

استخدمت في هذه الدراسة أداة الاستبيان ، والتي تم تصميمها وبنائها وفق أهداف الدراسة ومحاورها ، وقد تم عقد ورشـة عمل لتنقيح اسـتمارة الاسـتبيان من قبل مختصين في الجانب الأسـرية والمجـالات المختلفـة المرتبطة بالأسـرة ، كما تم تدريب مجموعة مـن جامعي البيانات على اسـتخدام الاسـتبيان وطرق جمع البيانات من المناطق المستهدفة ، وأساليب التعامل مع الفئات المستهدفة .

رابعاً : مجالات الدراسة :

1. المجال البشري (عينة الدراسة) :

تم اسـتهداف مجموعة من الأسـر في حضرموت بلغ عددها (1550) أسـرة موزعة أربع فئات : الأسـرة النووية بنسـبة (40%) ، والأسـرة الممتدة بنسبة (40%) ، والأسرة التي تعيلها امرأة بنسبة (15%) ، والأسرة التي بها من ذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة (5%) .

2. المجال الجغرافي :

اسـتهدفت الدراسـة في مجالها الجغرافي محافظة حضرموت بالجمهورية اليمنية ، وتم اختيار (15 مديريـة) بشـكل عشـوائي بمـا يمثل (50%) مـن مديريات محافظة حضرموت ، قسـمت المديريات المستهدفة ما بين الساحل والوادي والصحراء بحضرموت .

3. المجال الزمني :

استغرقت الدراسة في مدتها الزمنية منذ بدء فكرة الدراسة وتجميع المعلومات والبيانات الأولية للمناطق المستهدفة وإعداد خطة الدراسة في مراحلها الثلاث (المرحلة التحضيرية – المرحلة الميدانية – المرحلة النهائية واستخلاص النتائج) فترة ستة أشهر (أغسطس 2016م حتى يناير 2017م) .

خامساً : مفاهيم الدراسة :

الأسرة :

تعد الأسرة أهم الجماعات الإنسانية وأعظمها تأثيراً في حياة الأفراد والجماعات لذلك نالت اهتمام أغلب الباحثين ، كما أن الاسرة جماعة اجتماعية أساسية ودائمة ، ونظام اجتماعي رئيسي، وليست الأسرة أساس وجود المجتمع فحسب, بل هي مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك ، والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية ، وقد حظيت الأسرة بقسط وافر من اهتمام عِلمَي الاجتماع والأنثروبولوجيا طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، حتى تراكم تراث علمي حول أهميتها في المجتمع الإنساني ، ومنذ ذلك الوقت بدأت دراسات الأسرة تحتل مكانة هامة في العلوم الاجتماعية.[1]

و الأسرة في اللغة كما جاء في لسان العرب تعني :(أسرة الرجل بمعنى عشيرته و رهطه الأدنون, لأنه يتقوى بهم ، والأسرة يعني عشيرة الرجل وأهل بيته).[2]

والأسرة في اللغة مشتقة من « الأسر « والأسر لغة: يعنى القيد, يقال أسر أسراً و أساراً قَيدَه، و أسره أخذه أسيراً, والأسر من أنواعه :

ما يكون طبيعيا لا خلاص منه كما في حالة الخِلقة ، حيث يكون الإنسان أسيراً لمجموعة من الصفات والخصائص الفسيولوجية كالطول والقصر والبدانة والنحافة...إلخ ، أو يكون « الأسرُ « أو « القيد « مصطنعا أو صناعياً كالأسر في الحروب, أو يكون الاسرُ اختيارياً يرتضيه الإنسان لنفسه ، أو يسعى إليه لأنه يعيش مهدداً بدونه، ومن هذا الاسر الاختياري انشقت الأسرة ، ففي المعجم الوسيط نجد معنى الأسرة لغوياً : يعنى القيد ، يقال أسره أسراً إساراً ، قيده أسره ، أخذه أسرا ، ومعناها أيضا : الدرع الحصين ، وأهل الرجل وعشيرته ، والجماعة بينها أمر مشترك .[3]

الأسرة أهم الجماعات الإنسانية ، وأعظمها تأثيرا في حياة الفرد والمجتمع ، والأسرة التي يعيش فيها الفرد أول مؤسسة تربوية تتبنى الإنسان وتنقل له الميراث الحضاري وتعلمه من

(1) سناء الخولي : الأسرة والحياة العائلية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2000م ص 37
(2) لسان العرب ابن منظور : ما أسر ، دار المعارف كورنيش النيل ، القاهرة ، ب د ، ص 78
(3) المعجم الوسيط، ج 1 ، ص 36

هـو، ومـا علاقتـه بالمجتمع ، فهي الوحـدة الاجتماعية الأولـى التي تعمل على نمـوه وتكوين شـخصيته وتوجيه سـلوكه ، إن مفهوم الأسـرة وبنيانها ووظائفها وعلاقتهـا يختلف من مجتمع إلى آخر، يجعل من الصعب تعريفها تعريفاً دقيقاً وواضحاً، وشاملاً. ويرى دارسوا علم الاجتماع أن الأسـرة أحد مقومات الوجود الاجتماعي في المجتمع الإنسـاني وهي بذلك نظام عالمي وما هو غير عالمي فيها شكلها الموجود من المجتمع الى آخر.[1]

ففي معاجم اللغة الانجليزية الأسرة "Family" بمعنى كل الناس الذين يعيشون في المنزل نفسة حيث يوجد الابوان والابناء وتكون بينهم رابطة الدم والقرابة ، ومفهوم الاسرة في عالم الغرب يعنى المعايشة living والمعايشة من شأنها ارتباط المصلحة.[2]

وترى سـناء الخولي أن الأسـرة تشـير من الناحية السوسيولوجية إلى معيشة رجل وامرأة أو أكثـر معاً ، على أسـاس الدخول في علاقات جنسـية يقرها المجتمع ، ومـا يترتب على ذلك من حقوق وواجبات ، كرعاية الاطفال وتربيتهم ، كما تفرق بين مصطلحي الزواج والاسـرة ، كما أن هناك ميلاً إلى اسـتخدامهما في الوقت نفسـة ليشيرا إلى شيء بعينة ولكنهما في الحقيقة ليسا شيئاً واحداً ، فالزواج Marriage عبارة عن تزاوج منظم بين الرجال والنساء ، على حين يجمع معنى الأسـرة Family بين الزواج والانجاب ، وتشـير الأسـرة كذلك إلـى مجموعة من المكانات والادوار المكتسبة عن طريق الزواج والإنجاب.[3]

و الاسرة هي أول اجتماع تدعو اليه الطبيعة إذ من الضروري ان يجتمع الرجل والمرأة للتناسل وذلك لكي ينجبوا أطفالاً يخلفونهم من بعدهم فالاجتماع الأول والطبيعي في كل الأزمنة هو العائلة, وحيث تتجمع عدة عائلات تنشأ القرية ثم المدينة [4].

و عرفها «لندبرج» بأنها النظام الإنساني الأول ، ومن أهم وظائفها إنجاب الأطفال والمحافظة على النوع الإنساني ، كما أن النظم الأخرى تمتد أصولها في الحياة الأسرية ، الى أنماط السلوك الاجتماعـي والاقتصادي والضبط الاجتماعـي والتربية والترفيه والدين التي تم بناؤها أول الأمر داخل الأسرة .[5]

كما عرفت الأسرة بأنها مجموعة من الأشخاص متحدة بروابط الزواج ،أو الدم ، أو التبني تكون

---

(1) خيـري خليـل الجميلـي و بدر الديـن كمال: المدخل في الممارسـة المهنية في مجال الأسـرة والطفل، الأسـكندرية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، 1995م، ص92

(2) عبدالمجيد سـيد منصور وزكريا الشـربيني : الاسـرة على مشارف القرن 21، ط1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، 2000م، ص 15، 16

(3) سناء الخولي : الأسرة والحياة العائلية ، ص 43

(4) ايمن سـليمان مزاهرة : الاسـرة وتربية الطفل ، دار المناهج للنشـر والتوزيع ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسـكندرية ، مصر ، 2009م ، ص21

(5) محمـد أحمـد بيومـي ، عفاف عبد العليم ناصر : علم الاجتماع العائلي دراسـة التغيرات في الأسـرة العربية، الإسـكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003 م ، ص17

وحـدة سـكنية ، وتتفاعل بعضها مع بعضٍ الآخر مكونة وحـدة اجتماعية هي: الزوج والزوجة ، الام والأب ، الابن والابنة ، الأخ والأخت.[1]

أما العالم «جورج ميردوك» فيرى أن الأسرة جماعة اجتماعية يقيم أفرادها جميعاً في مسكن مشـترك ويتعاونون اقتصادياً ويتناسـلون ، وتسـفر هذه العلاقة عن إنجاب أطفال ينتمون إلى هـذه الجماعـة حيث يترتب علـى ذلك حقوق وواجبـات ورعاية وتربية للأطفال الذيـن يأتون نتيجة لهذه العلاقات.[2]

أما أحمد السكري فقد عرف الأسرة بأنها " جماعة أولية يرتبط أعضاؤها بصلات الدم والتبني أو الزواج الذي يتضمن محل إقامة مشترك, وحقوقا والتزامات متبادلة, وتولي مسئولية التنشئة الاجتماعية للأطفال".[3]

أمـا «بوجـاردس» فيـرى أن "الأسـرة عبارة عن جماعـة اجتماعية صغيرة تتكـون عادة من الأب والأم وواحد أو أكثر من الأطفال, ووظيفتها توجيه هؤلاء الأطفال وضبطهم ليصبحوا أشـخاصاً يتصرفون بطريقة اجتماعية".[4]

ويعـرف كل من بل و فوجل الأسـرة بأنها "الوحدة البنائيـة المكونة من رجل وامرأة يرتبطان مع أطفالهما بطريقة منظمة اجتماعية سواء كان هؤلاء الأطفال من صلبهما أو بطريق التبني".[5]

وعرفها نيمكوف : بأنها منظمة دائمة نسبياً تتكون من زوج و زوجة مع الاطفال أو من دونهم وقـد تتمتـع بصفـة الديمومة والبقاء أو تتكون من زوج وأطفـال أو من زوجة وأطفال وذلك في حالة الوفاة أو الطلاق.[6]

ويمكن تحديد تعريف اجرائي في بحثنا هذا يتوافق مع ثقافة المجتمع لتعريف الاسرة :

الاسـرة مجموعة من الافراد تربطهم روابط الزواج _او _ القرابة, يتضمن محل إقامة مشـترك, وحقـوق والتزامات متبادلـة ويتفاعلون معا وفقا لأدوارهم ومكانتهـم الاجتماعية التي تعطى لهم داخل الأسرة وفقا لثقافة مجتمعهم .

(1) Encyclopedia, The New Encyclopaedia, 15st Ed, U.S.A., Encyciopedia Britannica, Inc., 1994, p. 673.

(2) أحمد يحيي عبد الحميد: الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 8

(3) أحمد السكري : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000

(4) خضر زكريا وآخرون : دراسات مع المجتمع العربي المعاصر، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م، ص 186

(5) محمد أحمد بيومي : أسس وموضوعات علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2000م ، ص 448

(6) السيد رمضان : اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة و السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، 1999م , ص 24

المشكلة :

أتى لفظ "مشكلة" من أشكل عليه الأمر أي التبس, وحديثاً استخدم اللفظ بمعنى المعوقات أو المعرقلات أو المخاطر والتحديات, وهذا يعني أن المشاكل تقتضي حلولاً تأخذ صورة القضاء على المعوق, في حين أن المعوقات تقتضي القضاء على المعوقات, ليس هذا فقط بل إن المشكلة نفسها قد تعد بحد ذاتها أحدى المعوقات فالمشكلة السكانية مثلاً أحدى معوقات التنمية.[1]

ويقال أيضاً في اللغة : أشكل الأمر أي التبس واشتبه بغيره ، وأمور مشكلة أي ملتبسة و أشكلت القضية أي التبست و اشتبهت بغيرها فهي مشكلة ، وجمع مشكلة هو مشكلات ، وأما لفظ مشاكل فليس جمع تكسير لمشكل أو مشكلة بل هو استعمال شائع قد لجأ إليه في الحديث من باب التيسير ؛[2] فالمشكلة "موقف يجابه الفرد ويتطلب حلًا".[3]

كما انها موقف يتطلب معالجة اصلاحية, وينجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية, ويستلزم تجميع الوسائل, والجهود الاجتماعية لمواجهته وتحسينه. كما عرفت بأنها عقبة أو مجموعة عقبات تحول بين الظاهرة الاجتماعية, وأدائها وظائفها الاجتماعية الأساسية. كما يمكن تعريفها بأنها عبارة عن انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع عن السلوك الصحيح.[4]

وتعرف المشكلة على أنها "نتيجة غير مرغوب فيها وتحتاج إلى تعديل ، فهي تمثل حالة من التوتر وعدم الرضا نتيجة لوجود بعض الصعوبات التي تعيق الوصول إلى الأهداف المنشودة، وتظهر المشكلة بوضوح عندما يعجز الفرد أو الإفراد عن الحصول على النتائج المتوقعة من الإعمال والأنشطة المختلفة".[5]

و عُرفت بأنها سلوك أو موقف أو وضع غير مرغوب فيه ومتكرر الحدوث. كما عُرفت بأنها وجود عائق امام الطريق المألوف والمقبول والمرغوب للوصول إلى الاشياء والأهداف الاجتماعية.[6]

و تعني أيضاَ خروج السلوك عن السوية التي تعني أن يكون الفرد قادرا على التوافق

---

(1) عبدالهادي الجوهري ومحمد جمال: أسس البحث الاجتماعي في قواعد كتابة البحوث والرسائل العلمية، الكتاب الأول، القاهرة، 1997م ، ص 3-2

(2) عطية صقر: موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام، ج 6، القاهرة، الدار المصرية للكتاب، 1990م .ص7

(3) حسين محمد ابو رشاش ، غسان يوسف قطيط : حل المشكلات، ط1، عمان، دار وائل للنشر، 2008 ، ص 60

(4) عبدالهادي الجوهري ومحمد جمال: أسس البحث الاجتماعي في قواعد كتابة البحوث والرسائل العلمية، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص 4-3

(5) رافدة الحريرى ، زهرة رجب : المشكلات السلوكية النفسية والتربوية لتلاميذ المرحلة الابتدائية، عمان، دار المناهج ، ١٤٢٨هـ، ص 14

(6) جبارة عطية جبارة والسيد عوض على: المشكلات الاجتماعية، الطبعة الاولى, دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية، 2003م، ص 231-230

مع نفسه وأسرته وأقرانه وبيئته وتحديد أهداف حياته وفلسفتها والسعي إلى تحقيق تلك الأهداف . ويمكننا أن نطلق صفة السوية على الفرد إذا تطابق سلوكه وسلوك الشخص العادي تفكيرا, وممارسة, وإذا كان سعيدا متوافقا مع ذاته ومجتمعه . أما الشخص غير السوي فهو الشخص المنحرف عن الشخص العادي تفكيرا وممارسة ، وتعد اللاسوية حالة مرضية تستوجب العلاج.[1]

والمشكلة ظاهرة اجتماعية سلبية غير مرغوبة أو تمثل صعوبات ومعوقات تعرقل سير الأمور في المجتمع ، وهي نتاج ظروف مؤثرة على عدد كبير من الأفراد, تجعلهم يعدون الناتج عنها غير مرغوب فيه, ويصعب علاجه بشكل فردي، إنما يتيسر علاجه من خلال الفعل الاجتماعي الجمعي. وهناك من ينظر إلى المشكلات الاجتماعية والظواهر الاجتماعية Social Phenom-ena والقضايا الاجتماعية Social issues على أنها جميعاً مترادفات لمعنى واحد، وهناك من يقول أنها تبدأ بظاهرة تحدث في المجتمع وتنتشر, ثم تصبح مشاهدة ولها عناصر إيجابية وعناصر سلبية ، ثم تتحول إلى قضية إذا أصبحت سلبياتها أكثر من إيجابياتها, ولكن السلبيات غير ملموسة وتصبح مشكلة إذا كانت السلبيات ملموسة وواضحة .

وهناك من يميز بين المشكلة الفعلية المتمثلة في الظاهرة المتفشية التي أصبحت من الثقافة السائدة التي تعيق دورة العمل العامة أو تعرض عدداً كبير من الأفراد للخطر والمشكلة الزائفة المتمثلة في بروز طفرة عابرة من السلوك المختلف أو غير المتوقع والذي لا يتفق عادة مع ما هو سائد ومعروف أو متعارف عليه وغالباً ما تخبو جذوته دون أن تترك آثاراً تذكر في بنية القيم الفعالة في الثقافة المجتمعية.[2]

والمشكلة في بحثنا هذا " مجموعة صعوبات ومعوقات تعرقل سير الاسرة او الفرد ، أو أنماط سلوكية ظاهرة تعكس خرقاً للأعراف الاجتماعية المقبولة ، و يكون الفرد فيها غير قادر على التوافق سوى مع نفسه وأسرته وأقرانه، وهي نتيجة لظروف مؤثرة على عدد كبير من الأفراد وتنجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية, أو موقف يتطلب معالجة اصلاحية, ويصعب علاجه بشكل فردي ، إنما يتيسر علاجه من خلال الفعل الاجتماعي الجمعي".

الاحتياج :

الحاجة حالة من التوتر ناتجة عن نقص شيء ضروري لدى الكائن الحي، تنشأ عن انحراف أو حيد الشروط البيئية عن الشروط البيولوجية الحيوية اللازمة لحفظ بقاء الكائن الحي.[3]

---

(1) عطية ، محسن على و إيناس خليفة : المشكلات السلوكية لأطفال الروضة ، الطبعة الأولي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، 1428ه – 2008م

(2) الجازي بنت محمد الشبيكي : المشكلات الاجتماعية للمرأة الفقيرة في المجتمع السعودي ، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ، د. ن ، السعودية ، ص 3، 4

(3) أحمد صالح زكى ، علم النفس التربوي ، ط 10 ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1988م) ص 338

وإذا نظرنا إلى هذا التعريف بتمعن نجد أنه يتضمن الأمور الآتية:

- أن الحاجة ترتبط بالمحافظة على بقاء الكائن الحي.
- أنهـا تنشـأ عـن حالة عدم اتزان بين الكائن الحي و بيئته الخارجيـة، ومن ثم يعبئ هذا الكائن نشاطه لتحقيق حالة الاتزان.
- أن الكائن الحي يلزمه نوع من الاتزان بينه وبين البيئة الخارجية التي يعيش فيها، وأن أي خلل في حالة الاتزان نتيجةً لعدم اتفاق بين الشروط الخارجية و الكائن الحي تُنتج ما يسمى بحالة الحيد أو الانحراف عن الشروط الحيوية اللازمة لحفظ بقائه.

كمـا تعـرف الحاجـة على أنها شـعور بالحرمان يلح علـى الفرد مما يدفعه للقيام بما يسـاعده للقضاء على هذا الشـعور لإشـباع حاجته[1] ، كما نعني بها افتقاد الكائن الحي لشـيء ما، يترتب عليـه توتـر يدفعه لإشـباع تلك الحاجة المفتقدة التـي قد تكون داخلية مثل الحاجـة إلى (الهواء/ الماء/ الطعام) أو خارجية (اجتماعية) مثل الحاجة إلى الانتماء والتفوق .

(1) https://ar.wikipedia.org/wiki/7/1/2016

الفصل الثاني
الأسرة (مدخل نظري)

تمهيد

إن الأسـرة أهـم الجماعـات الإنسـانية ، وأعظمها تأثيرا فـي حياة الفرد والمجتمـع ، لذلك نالت اهتمام أغلب الباحثين ، خاصة دراسـة تطور أشـكالها أو تقلصها البنائي و الوظيفي حيث اعتقد البعض أنها تتقلص من أشـكالها الكبيرة الممتدة إلى أشـكال أصغر فأصغر باسـتمرار حتى تصل إلـى الأسـرة النووية ، والتـي تمثل ذروة التطور . وبموجب ذلك تنحسـر الأسـرة الممتدة في المجتمـع الحديث . ولكن هذا الاعتقاد لا يصمد أمام الشـواهد التـي تخالف ذلك فمازالت توجد بعض أشكال الأسرة الممتدة في المجتمعات الحضرية والريفية على حد سواء.[1]

أشـكال الأسر :

و من هنا سوف نتعرف على اهم الاسر الموجودة في مجتمعنا :

الأسرة النووية : Nuclear Family

أسـماها "بيرجس" بالأسـرة النووية Nuclear Family ويعرفها بأنها جماعة صغيرة تتكون من الـزوج والزوجة والأبناء غير الراشـدين الذين يشـكلون وحدة منفصلة عـن بقية وحدات المجتمع ، ويرجع بيرجس هذا النمط إلى المجتمعات الصناعية الحديثة ، كما تسـمى أيضاً بالأسـرة الزواجية Conjugal Family.[2]

وتتكـون الأسـرة النوويـة مـن اثنين بالغيـن على الأقل من جنسـين مختلفين يعيشـان علاقة جنسية مقبولة اجتماعية بما قد يسفر عن علاقتهما من أطفال.[3]

وتعـد الأسـرة النووية ظاهـرة اجتماعية عالمية ، ترجـع عالميتها إلى الوظائف الأساسـية التي تؤديها ، وهناك أربعة وظائف أساسـية تؤديها الأسـرة النووية للحياة الاجتماعية الإنسانية ، وقد ميزهـا "كنجـز لي دافيز" هي التناسـل والرعايـة للأطفال الصغار والوضع والتنشـئة الاجتماعية 0ونجـد أن الوظيفتيـن الأوليين والوظيفة الرابعة تحتل الأهمية الكبرى ، أما وظيفة الوضع التي تعني ربط الفرد بنسق مهني أو تسلسل رئاسي ليست وظيفة عالمية للأسرة النووية ، فهي توجد فقط في المجتمعات الصناعية الحديثة.

---

(1) مهدى محمد القصاص: علم الاجتماع العائلي، كلية الآداب – جامعة المنصورة، 2008م

(2) عبد الفتاح تركي مرسي: البناء الاجتماعي للأسرة، المكتب العلمي للنشر والتوزيع لجامعية الإسكندرية، 1998م، ص29

(3) - F. Ivan Nye and Felix M. Berardo, The Family Its Structure and Interaction, New York, London, Macmillan Publishing Co., Inc. Collier Macmillan Publishers, 1973, p. 33

أمـا الوظائف السـيكولوجية فتمثل أساسـاً في إشـباع الحاجات الجنسـية للزوجيـن ثم تحقيق الأمان العاطفي للزوجين والأطفال على السواء.[1]

وتـدل صفة النووية على صغر الأسـرة باعتبارهـا النواة أو الخلية الأولى والاساسـية للمجتمع الانسـاني ، وفـي أحيان أخرى تسـمى بالأسـرة الزواجيـة Conjugal Family ، ويحاول البعض تسميتها بالأسرة الصغيرة تمييزاً لها عن الأنواع الأخرى من الأسر الكبيرة ، ويتسم هذه الأسرة بعدة خصائص متميزة في شتى أنواع المجتمعات الإنسانية ، تتمثل في كونها ظاهرة اجتماعية عالميـة لا يخلـو منهـا مجتمع بشـري ، وهي أيضاً تنطـوي على خاصية مزدوجـة حيث ينتمي كل من الزوج والزوجة إلى أسـرتين في الوقت نفسـة، فالزوجة مثلا تعد عضواً أساسياً في أسرتها النووية ، وابنة في أسرتها الاصلية قبل الزواج وبعده ، والزوج يعد ابنا في أسرته الأصلية ، وزوجا في أسرته النووية وكذلك فالأسرة النووية لا تستمر لمدة طويلة تزيد عن قرن من الزمان.[2]

ومن السـمات الاساسـية للأسرة النووية انها تمثل جماعة مؤقتة ، حيث ينتهي وجودها بوفاة الوالديـن ، أمـا الجماعـات القرابية فتتميز بأنها اتحادية ، بمعنى أنها تتجـاوز حياة افرادها ، ويمكن فـي كثيـر من الحالات أن تظل قائمة إلى مـالا نهاية،[3] وينتمي الفرد عادة في ظل هذا النظام إلى أسرتين نوويتين: الأسرة النووية التي تربى فيها، وتعرف باسم أسرة التوجيه، والثانية التي يقوم فيها بدور الأب وهي أسرة التكاثر.[4]

ومن خلال هذا العرض يمكن أن نحدد خصائص الأسرة النووية في الآتي :

- أنها أصغر وحدة اجتماعية في المجتمع الإنساني
- تنتشر في المجتمعات المتحضرة والصناعية
- تنتهي بوفاة الزوج والزوجة
- تـؤدي بعض الوظائـف الاجتماعية للفرد والمجتمع مثل التكاثر والتنشـئة الاجتماعية ونقل التراث الثقافي للأبناء ... إلخ .

(1) محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم: علم الاجتماع العائلي دراسة التغيرات في الأسرة العربية،مرجع سابق ، ص 23

(2) عاطف وصفي : الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، ط2، دار المعارف ، القاهرة ، 1975م، ص -93 96

(3) محمد الجوهري : الأنثروبولوجيا – أسس نظرية وتطبيقات علمية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1997م ص 224

(4) حسـين عبد الحميد رشـوان : الأسـرة والمجتمع دراسـة في علم الاجتماع الأسـرة ، مؤسسـة شـباب الجامعة الاسـكندرية ، 2003م، ص 24

الأسـرة الممتدة : Extended Family

لقـد عرفت الأسـرة الممتدة بأنها تتكون من الأبوين والأبنـاء غير المتزوجين والأبناء المتزوجين وزوجاتهم ، وأزواجهم وذريتهم.[1]

يرتبط أفراد هذه الأسـرة بعضهم بالبعض الآخر من خلال أصل قرابي واحد وهي تحتوي على نماذج من الأسـر النواة وقد عرفها "روسـر" (Rosser) و"هارييس" (Harris) بأنها علاقة معينة بيـن مجموعـة من الأفراد تربطهم المودة والتراحم من خلال الزواج والإنجاب وهذا النمط شـائع فـي المجتمعـات البدائية وفـي المجتمعات الريفية وغيـر الصناعية ، وبين أفـراد الطبقات الدنيا فـي التجمعات الحضرية وذلك لأن أفراد العائلـة غالباً ما يتكتلون اقتصادياً عندما يعانون من ندرة المـوارد التـي أتيحت لهم ، وهـي جماعة متضامنـة، الملكية فيها عامة، والسـلطة فيها لرئيس الأسرة أو الجد الأكبر.

وتتسـم الأسـرة الممتدة بعدة خصائص تميزها عن غيرها من الأسر فهي نظام أسري منتشر فـي معظـم أنحـاء العالم، بصـرف النظر عن مدى تقـدم المجتمع أو تخلفه ، ومدى بسـاطته أو تعقده، وتضم الأسـرة الممتدة أسـرتين نوويتين أو أكثر، تجمعهم رابطـة القرابة العاصبة Con-sanguinity ويشـتركون معا في مسـكن واحد ، ويعيشـون في معيشـة مشـتركة ويجمعهم التعـاون الاقتصـادي ، ومـن صورهـا أب وزوجته وأبنائهم الذكـور و زوجاتهم وأبنائهـم ، والبنات وأزواجهـن في بعض الاحيان،[2] و يؤدي الاسـتمرار اللانهائي للأسـرة الممتدة إلى زيادة حجمها مـن الأعضـاء بحيـث لا يتوازن مع المـوارد الاقتصادية المتاحة ، ولذلك كثيراً ما تنقسـم الأسـرة الممتـدة الواحـدة إلى فرعين أو عدة فروع ، وتهاجر تلك الفـروع إلى أماكن أخرى بحثاً عن الرزق ، وفي حالة توافر الموارد الاقتصادية تسـتمر الأسـرة الممتدة في النمو وتتحول في نهاية الأمر إلى عشـيرة، كما تشـكل الأسـرة الممتدة وحدة اقتصادية متعاونة ، ويكون مؤسسها – اذا كان حيا – هو رئيساً لها طوال حياته ، ويتمتع بسلطات واسعة على أبنائه وعلى عائلاتهم .[3]

وقـد وجـد هذا النظـام في كثير مـن المجتمعـات ، ففي اليابـان عرف هذا النظـام في عهد "توكوجـار" (Tokuguwa) فقـد كان الابن الأكبـر وهو الوريث الوحيد لثـروة العائلة وفي مقابل ذلك كان يتكفل بتزويج شقيقه والإنفاق على أخوته الذكور حتى يبلغوا أشدهم، ومن هنا كانت ثروة الأسرة واسمها والمسئوليات المترتبة على ذلك من نصيب فرد واحد وهو الابن الأكبر.[4]

وتختلف الأسـرة الممتدة عن الأسـرة الزواجية من حيث أنها تتألف من ثلاثة أجيال أو أكثر, وقد تسـتمر فـي الوجود إلى ما لا نهاية, على أسـاس أن الآباء يعيشـون مع أبنائهـم الذين يكبرون

(1) Encyclopedia, The New Encyclopedia, 15st ed., U.S.A., Encyclopedia Britannica, Inc, 1994, p.; 673

(2) عاطف وصفي : الأنثروبولوجيا الاجتماعية، مرجع سابق، ص103

(3) فاروق محمد العادلي ، سعد جمعة : الانثروبولوجيا مدخل اجتماعي وثقافي، بل برنت للطباعة، القاهرة ، 2000م ، ص230

(4) حسين عبد الحميد رشوان: الأسرة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع الأسرة، مرجع سابق، ص 36

ويتزوجـون بخلاف الحال في الأسـرة الزواجية التي تتألف من جيليـن فقط وتختفي تماماً بموت الزوجين وزواج الأبناء.[1]

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن الأسرة الممتدة تتميز بالآتي :

- تكونها من ثلاثة أجيال أو أكثر تربطهم صلة الدم أو القرابة
- أن السلطة فيها لأكبر الأفراد سناً, وغالباً يكون الجد المؤسس لهذه الأسرة
- وجودها في المجتمعات التقليدية والريفية والمجتمعات البدائية
- وجود ترابط وتكافل وتعاون بين أفراد الأسرة، والملكية فيها عامة بين أفراد الأسرة.

أسـرة متعددة الزوجات: Polygamous Family

تعرف بأنها وحدة اجتماعية وسـكنية ، ويكون أسـاس الترابط فيها هو وجود زوج مشـترك بين عدة زوجات.[2]

توجـد في كثير من المجتمعات البسـيطة والمجتمع الاسـلامي والمجتمعات الشـرقية وهي تتألـف مـن زوج واحـد وأكثر من زوجـة – بالإضافة إلى الأطفـال – ويكون الزواج معلنـاً أي يتفق عليه المجتمع ويقره العرف والدين السـائد ، وبالتالي فالأسـرة المركبة عبارة عن عدد من الاسـر البسـيطة, التي ترتبط معا, لتؤلف وحدة قرابيه نتيجة لوجود عضو مشـترك يربط بينها كلها وهو الزوج ، وتتميز الأسرة المركبة عن الاسرة البسيطة ليس فقط بتعدد الزوجات ، بل بوجود نوعين مـن الاخـوة هما : الاخوة الاشـقاء الذين ينحدرون مـن نفس الأب والأم ، والأخوة غير الأشـقاء الذيـن ينحـدرون مـن نفس الأب ولكن مـن أمهات مختلفـات،[3] و الواقـع أن المجتمع يضع بعض الضوابط التي تسـاعد على حل مشـكلات الأسـرة متعددة الزوجات – إلى حد ما – مثل إشتراط أن تعيش كل زوجة في مسـكن خاص ومسـتقل، وفي أحيان أخرى يضفي المجتمع على الزوجة الأولى مكانة عالية لتحترمها الزوجات الاخريات.[4]

نلاحـظ أن 75% مـن المجتمعات الإنسـانية تفضل تعـدد الزوجات (Polygng) وهـو زواج الرجل مـن امرأتيـن أو أكثر، وقـد كان تعدد الزوجات يمـارس في الصين القديمـة والمجتمعات البدائية الصغيـرة، غيـر أنه لا يوجـد تعدد للأزواج (Polyandry) إلا في أربعة مجتمعات فقط حيث تسـمح بتعدد الأزواج وهو زواج المرأة من أكثر من زوج.[5]

---

(1) عبد الفتاح تركي مرسي : البناء الاجتماعي للأسرة، مرجع سابق، ص 30

(2) عبد الباسط محمد حسن : علم الاجتماع الصناعي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1982 ، ص 292

(3) أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعي – الأنساق، ج 2 ، دار الكتاب العربي للطباعة ، الاسكندرية ، 1967م ، ص 314 – 315

(4) على محمد المكاوي : الانتروبولوجيا – دراسة التغير والبناء الاجتماعي ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1999م ، ص 114

(5) Michael S. Bassis: Richard d. Gelles and Ann Levine, Socology an Introduction, 3st Ed. New York, Random

وقـد أباحـت بعض المجتمعات تعدد الزوجات حين تكون الزوجة الأولى عقيماً أو مريضة ، وبعض المجتمعـات أباحتـه لكل أفرادها ، بينما اقتصرته مجتمعـات على طبقات خاصة كالملوك والأمراء ورجـال الديـن، كما اختلفت المجتمعات في تحديد عدد الزوجـات فأباح بعضها للرجل أن يتزوج بأي عدد من النساء وقيده بعضها الآخر بعدد معين بين أربع نساء ومئات النساء.

وقد أباح الدين الإسلامي تعدد الزوجات على أن يتزوج الرجل اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً ولا يجوز له أن يتزوج بأكثر من أربع زوجات ، غير أن الدين الإسلامي قد اشترط :

- العدالة بين الزوجات كما جاء في الآية الكريمة: "فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة"[1]
- القدرة على الإنفاق كما في الآية الكريمة : "ذلك أدنى ألا تعولوا".[2]

ويراعى في الأسرة التي تتعدد فيها الزوجات عدة اعتبارات مثل :

- أن يكون للزوجات حقوق متساوية
- أن تقيم كل زوجة في مكان مستقل
- أن يكون للزوجة الأولى (الأكبر سناً في العادة) مميزات ونفوذ.[3]

ويمكن بيان بعض أسباب تعدد الزوجات :

- زيادة عدد الإناث على الذكور.
- رغبة بعض الرجال في الزواج من امرأة جميلة صغيرة السن بعد أن تكون الزوجة الأولى قد تقدمت في السن.
- مرض الزوجة الأولى لمدة طويلة أو إصابتها بمرض لا يرجى شفاؤه.
- المباهاة بكثرة عدد الزوجات على أنها علامة امتياز بالنسبة للأغنياء كما هو الحال في بعض القبائل الأفريقية.
- في بعض القبائل قد يكون تعدد الزوجات مصدراً لجلب المال كما في قبائل "الزولو" حيث تقوم النساء بأعمال الزراعة والطحن فيصبح الرجل أكثر غنى.[4]

House, 1983, p. 372

(1) سورة النساء، آية رقم 3

(2) سورة النساء، آية رقم 3

(3) محمد أحمد بيومي : علم الاجتماع العائلي دراسة التغيرات في الأسرة العربية ، مرجع سابق، ص 25

(4) حسين عبد الحميد رشوان : الأسرة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع الأسرة ، مرجع سابق، ص 27 ، 28

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

- دراسة حمدي حسن طلبة إسماعيل 1986م[1]:

هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة العلاقة بين التغير الاجتماعي والتحضر وذلك من خلال رؤية ورصد ملامح هذا التغير في الأسرة ، والتعرف على الوظائف المتغيرة التي سلبتها منها مؤسسات عديدة في المجتمع، و تغير الأدوار في الأسرة سواء التغير في دور الزوج أو الزوجة أو تغير دور الأبناء، إضافة الى رصد ملامح التغير الذي طرأ على شكل وحجم الأسرة نتيجة لزيادة معدلات التحضر في الوقت الحاضر، و أهم الوظائف التي ما تزال تمارسها الأسرة الحضرية، استخدم الباحث المنهج التاريخي – والمنهج المقارن – والمنهج الإحصائي، اما الادوات

(1) حمدي حسن طلبة إسماعيل : التغير الاجتماعي المصاحب لظاهرة التحضر داخل نطاق الأسرة، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعه الزقازيق ، 1986

المستخدمة فهي الملاحظة والمقابلة واستمارة البحث، وقد توصل الباحث الى النتائج الآتية:

1. حدوث تغير في شـكل وحجم الأسـرة حيث أن الأسـرة النووية هي الشـكل السائد داخل المدينة.
2. ضعـف العلاقـات بين الأسـرة النووية الحديثة وبين الأسـرة الممتـدة القديمة ويرجع إلى صعوبة الحياة وانشغال كل فرد في حياته.
3. قصـور الدخـول الفرديـة وعجزها عـن القضـاء باحتياجات الأفـراد نتيجة لكثـرة الإنفاق على النواحي الاستهلاكية.
4. مشاركة الزوجة في عملية اتخاذ القرار.
5. وجود تغير في الأدوار داخل الأسرة.
6. ارتفـاع نسـبة التعليـم, حيـث توجـد علاقة بيـن ارتفـاع المسـتوى التعليمي وبيـن التغير والمسـتوى الثقافـي للفرد إضافـة إلى تغير النظـرة إلى تعليم البنت لضمان مسـتقبل أفضـل لهـا مـع تغير في النظرة التقليدية بيـن الولد و البنت حيث لم يعـد لها وجود نتيجة للتغير في المستوى الثقافي للأسرة.

- دراسة غريب ابراهيم السيد أبوزيد 1986م[1] :

تهدف الدراسـة الى رصد ملامح التغير البنائي في الأسـرة بعامة سواء كان ذلك في البنية أو الوظيفة وتوزيع لسعة الأدوار فيها والمكانة الاجتماعية ، و التعرف على سلطة اتخاذ القرار في الأسـرة تحث تأثير العلاقات القرابية بين الزوجين, أو درجة البعد بينهما و مدى التغير الذي يحدث في العلاقات الاجتماعية عند بدء الزواج, ومرور فترة زمنية على هذا الزواج .

وقـد اسـتخدم الباحـث بعض الطـرق المنهجية والادوات حيـث اعتمد علـى المنهج الوصفي والمنهـج التاريخـي والمنهـج الاحصائـي ، وفـي جمـع بياناته حـول الظاهرة محل الدراسـة فقد اسـتخدم الباحـث بعض الوسـائل مثـل المقابلة واسـتمارة البحث ، توصلت الدراسـة إلى بعض النتائج منها أن هناك تبايناً بين ظروف اتخاذ القرار في كل من الأسرة الريفية والحضرية تحث تأثير الإطـار المورفولوجـي الذي تعيش خلاله هاتان الاسـرتان ، ايضاً لا يمثل خروج المرأة إلى العمل سـبباً وحيداً في المشاركة في سـلطة اتخاذ القرار وانما يلعب التغير التعليمي دوره المشترك مع هذا النسـق الاقتصادي ، كما ان مشـاركة الزوجة في اتخاذ القرار تنمو بنمو مركزها العلمي والثقافي .

(1) غريـب ابراهيـم السـيد أبو زيد : التغير الاجتماعي وأثره على سـلطة اتخاذ القرار داخل الأسـرة – دراسـة علـى عينة من الريف والحضر بمحافظة الشرقية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، 1986م

- دراسة ابراهيم عثمان 1986م[1] :

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل بعض وأهم التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن ، وتعطي الدراسة زمنياً الخمسين سنة الأخيرة من القرن العشرين ، بينما تقتصر مكانياً على مدينة عمـان ، وتمثـل هذه المدينة – رغم التفـاوت في درجة التحضر – السـمات الاجتماعية والثقافية العامة لحضر الأردن ، وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، ومنهج دراسـة الحالة ، كما اسـتخدم المقابلة كأداة لجمع البيانات ، كما اسـتعان الباحث باستبيان المقابلـة لجمـع المعلومات والبيانات اللازمة حـول التحولات البنائية والتغيـرات التي حدثت في الاسـرة ، توصلـت الدراسـة الى النتائج الآتية : ان الاسـرة الاردنية الحضريـة تتوافق مع التغيرات الاجتماعيـة والاقتصادية والسياسـية بطـرق ودرجات متعددة ، كما انه علـى الرغم من محاولات الابقـاء فـي علاقـات القرابة ، وزيادة فرص تعليـم المرأة ومجالات عملهـا وبالتالي مكانتها في المجتمـع . كمـا بينت الدراسـة أن التغيرات أثـرت على الخصائص العامة للأسـرة المتعلقة بنظم الزواج والاختيار الزواجي ، والمتعلقة أيضاً بالتنظيم الأسري والانجاب .

- فاتن أحمد على 1987م[2] :

وتهـدف هـذه الدراسـة إلـى تتبع التغيـرات التـي طرأت علـى انسـاق القيـم التقليدية تحث وطـأة التصنيـع ، وانعكاس هذه التغيرات على بناء الأسـرة ووظائفها ، بدءاً بشـكلها ، فحجمها، فعلاقاتهـا الداخليـة والخارجيـة ، وقـد اسـتخدمت الباحثة في دراسـتها بعض الطـرق والادوات المنهجية كالمنهج السوسـيولوجي والمنهج الأنثروبولوجي ومنهج دراسـة المجتمع المحلي بما تتيحه هذه المناهج من ادوات واسـاليب بحثية ، فاسـتخدمت الملاحظة والمشـاركة والمقابلات بأنواعها فضلا عن دراسـة الحالة المتعمقة وتحليل مضمون بعض العبارات التي وردت نصاً على لسـان المبحوثيـن، وتوصلت الدراسـة الى عدد مـن النتائج من اهمها : ان التغيـرات التي تحدث في الاسـرة نتيجة التصنيع ، أساسـها تغيرات ترتبط أساسـاً بخصوصية المجتمعات وليست عامة في في كل المجتمعات , ايضا تعدد أشـكال الأسـرة بمجتمع البحث حيث توجد الأسـر الممتدة والاسـرة النوويـة، كما اثبتت الدراسـة ايضا ان الوظائـف التي تقدمها الأسـرة تختلف باختلاف نمطهـا البنائـي وان هذه الوظائف ليسـت ايجابية تماماً ، إذ توجد وظائـف معوقة تنجم عن اداء هذه الانماط لوظائفها ، وقد يمتد تأثير هذه المعوقات الى المجتمع بشكل عام، اثبتت الدراسة ايضـا أن اسـتمرار تأثيـر القيـم التقليدية على بناء الأسـرة لم يقتصر على شـكلها فحسـب بل

(1) ابراهيـم عثمـان : التغيـرات في الاسـرة الحضرية في الاردن ، مجلة العلـوم الاجتماعية ، المجلد 14 ، العـدد 31 ، 1986م، ص 153 – 177

(2) فاتن أحمد على: التصنيع والقيم الاسـرية – دراسـة ميدانية في منطقة ابو قير بمحافظة الإسـكندرية، رسالة ماجستير ، كلية البنات ، جامعة عين شمس،1987م

انعكـس علـى حجمها أيضاً ، كمـا ان توزيع الأدوار و العلاقات الداخلية للأسـرة تشـكل من خلال مجموعـة مـن العوامـل الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة ، كما ان هذه العوامـل يتباين بتباين الانتماءات الثقافية للأسرة والانتماءات الطبقية لها.

- دراسة إجلال إسماعيل حلمي 1994م[1]:

تهدف الدراسـة إلى التعرف على أثر خروج المرأة إلى العمل على التنشـئة الاجتماعية للأبناء، حيـث تتعدد المتغيرات التي تؤثر بشـكل مباشـر على قـدرة المرأة على الموائمـة بين أدوارها المتعددة كأم و زوجة و عاملة و انعكاس ذلك على تغير أساليبها في تنشئة الأبناء للحد من صراع الأدوار الذي قد تتعرض له، و قد اسـتخدمت الباحثة في هذه الدراسـة منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة أما أدوات الدراسـة فاسـتخدمت استمارة البحث. و توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن الأم العاملة تتعدد أدوارها داخل المنزل و خارجة أن عدم توافر المؤسسـات التربوية و اسـتمرار الأفكار التقليدية ضد عمل المرأة يعرضها لمشـاكل نفسية و صحية و اجتماعية تنعكس على علاقتها بزوجها من ناحية و على أدائها في عملها من ناحية أخرى .

- دراسة فيضي عمر المرابط 1996م[2]:

تهـدف الدراسـة الى التعرف علـى المتغيرات والعوامل المسـئولة عن النمـو الحضري بمدينة طرابلس, وأثر النمو على ثقافة الأسرة وعلى العلاقات الاجتماعية داخل بناء الأسرة. كما تهدف إلـى بيـان الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسـكانية والخدمات الاجتماعية ، اسـتخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي ، وصحيفة الاستبيان, و توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: زيادة الهجـرة مـن الريف إلى المدينـة للبحث عن فرصة عمل , والحصول علـى تعليم أفضل للأبناء، أما تأثير النمو الحضري بالنسـبة لوظائف الأسـرة فنجد هناك اسـتقلال الأبناء عـن الآباء اقتصادياً، انتشار الأسرة النووية الصغيرة، لم يتغير دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، أما بالنسبة لتأثير النمو الحضري علي بناء الأدوار داخل الأسرة فهي عزل المجتمع النسائي داخل المدينة عن حياة الرجال، اقتصار عمل المرأة علي التدريس والتمريض وبعض أعمال السـكرتارية، لا يزال الأب مصدر السلطة داخل الأسرة، والأم يقتصر عملها على العناية بالأولاد والبيت.

(1) إجلال إسماعيل حلمي: الأسرة العربية الواقع و المستقبل مع دراسة ميدانية عن عمل المرأة والتنشئة الاجتماعية في مجتمع الإمارات ، مكتبة الحرية الحديثة ، 1994 م ، من ص 72 إلى ص 99

(2) فيضي عمر المرابط : أثر النمو الحضري علي بناء ووظائف الأسرة بمدينة طرابلس ليبيا ، رسالة ماجستير ،(غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1996م

- سيف الدين ياسين قدي 2001م[1]:

تهدف الدراسة الى التعرف على نمط الأسرة السائدة والتغيرات البنائية التي طرأت عليها، و على مدى تغير بعض الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسرة، إضافة إلى التعرف على سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة وطبيعة العلاقات الأسرية و رصد ملامح التغيرات التي أصابت الأدوار والمكانة الاجتماعية داخل الأسرة ، استخدم الباحث في دراسته المنهج الأنثروبولوجي ومنهج دراسة الحالة واستعان الباحث ببعض الأدوات منها الملاحظة بالمشاركة و المقابلة ودليل العمل الميداني، أوضحت نتائج الدراسة : استقلال الأبناء المتزوجين في مسكن منفصل عن الأهل مع قلة عدد أفرادها ، كما أن معاملة الأبناء بطريقة تجمع بين اللين والشدة من أفضل وسائل التربية وأن الثواب والعقاب لهما أهمية كبيرة في تنشئة الأبناء، مشاركة الزوجات للأزواج في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة ، اتسمت العلاقة الزوجية بالتفاهم والتعاون المتبادل بين الزوجين والمشاركة في كل الأمور، ايضا تفضيل الزواج البعيد عن الأقارب مع أخذ رأي الفتاة في الزواج، تتسم العلاقة في الماضي بين أفراد الأسرة بالترابط والتماسك والمحبة أما في الوقت الحاضر أصبحت العلاقة قائمة على تأدية الشكل الاجتماعي في فرع أداء واجب فعلي.

- الأنماط العائلية في التبت 2002م[2]:

تهدف الدراسة إلي دراسة تغيرات الثورة الاقتصادية في ثمانينيات القرن الماضي ومدى تأثيرها في المؤسسات العائلية توصلت الدراسة الي النتائج الآتية : هناك حركة نحو توسع العائلة وتعقيداتها و تظهر بشكل ملحوظ في وظائفها ، أن التغيرات القانونية والاقتصادية، وتطور الأسواق الواسعة والتصنيع والتحضر مسؤولة عن هذا التغير ، إمكانية أن يكون الأفراد عوامل أساسية في لعبهم دوراً مهماً في تغير النظام الاجتماعي .

- الهجرة والأسرة 2002م[3]:

تهدف الدراسة إلي دراسة العوامل المسؤولة عن هجرة الأسرة ، و التعرف على الأثر الاجتماعي، والسياسي، والثقافي للهجرة علي الأسرة ، إضافة الى تحليل الحالة الاجتماعية و الاقتصادية والنفسية للأسرة بعد الهجرة ، استخدم الباحث المقابلات المنتظمة - استمارات

(1) سيف الدين ياسين قدي: التغير البنائي والنظام العائلي في مجتمع محلي حضري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة أسيوط، كلية الآداب، 2001م

(2) Gelek,- Lobsang , Miao, Hai, Economic Reforme and their effects on Household patterns of Tibetan , nomads, Chinese- sociology – and – anthropology, 2002,p . 32- 58

(3) Pandey, - Vinita, Migration, Boon or Bane to the Family, International Sociological Association, Brisbane, Australia (ISA) . 2002.

الاســتبيان - دراســة الحالة – الملاحظة لتحقيق هدف الدراســة، وتوصل الي النتائج الآتية: زيادة الهجرة من الريف إلي المدينة ، تعد الهجرة أحد الأســباب لخلق أشــكال ووظائف جديدة للأســرة ، هناك أثر للتصنيع والتحضر على ما حدث في الأسرة من تغيرات في الأداء والوظائف ايضاً وجد هناك شكلين من الهجرة في مدينة "حيدر أباد" بالهند هما: الأسرة التي يهاجر فيها عدد قليل إلي أماكن أخرى ، والأسر التي تهاجر بكاملها .

- دراسة فيصل صالح محمد السليماني 2003م[1]:

تهدف الدراســة إلــي التوصل لمعرفة تأثير الاســتخدامات التكنولوجيــة الحديثة علي العلاقات الاجتماعيــة وأنماطهــا فــي ظــل المتغيــرات الحديثة وموقــف المجتمــع اتجاه الأنســاق القيمية المختلفة ، كما ركزت على العلاقة بين المؤسســات التعليمية والأســرة وبين المعلم والطالب، اعتمــد الباحــث علي عدة مناهج أهمهــا المنهج التاريخي والمنهج الوصفي ومنهج دراســة الحالة واستخدمت استمارة الاستبيان، توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: يعتمد مجتمع البحــث علــي العلاقــات الاجتماعيــة داخل الأســرة والتــزاور بين الأقارب بســبب عملية التنشــئة الاجتماعية التي تعتمد على قوة المعتقدات الدينية، قدرة المرأة علي التعلم والعطاء واعتلائها أدوار الصــدارة فــي المجتمع وتغير نظرة المجتمع لها، وجود تأثيراً ســلبي لوســائل الإعلام علي العلاقات الاجتماعية مما أدى بدوره الى نشر العنف والبطالة و الانحراف ، للأسرة دور مؤثر في تدعيــم القيم الدينية لدى أبنائها، العلاقة بين الأســرة والمدرســة والمعلــم والطالب غير فعالة وتحتاج إلى تدعيم كبير من قبل الأســرة والجهات المســؤولة عن التعليم لخلق الوعي والسلوك الإيجابي.

(1) فيصل صالح محمد الســليماني: التغير الثقافي و علاقتة بتغير نمط العلاقات الاجتماعية، رســالة ماجســتير (غيرمنشورة) كلية الآداب جامعة أسيوط، 2003م

الفصل الرابع

التغيرات التي طرأت على الأسرة في حضرموت

تتأثـر الأسـرة بالظـروف الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة للمجتمع وتؤثر أيضـا في البناء الاجتماعي كله عن طريق ما تورثه للأبناء من صفات حيوية أو وراثية ، ومن خلال الخبرات الأسرية والتراث الثقافي للآباء والأمهات .

فالأسـرة إذن أينما وجدت تعد أسـاس المجتمع ولبنته القوية ، حيث أننا لا نتصور قيام مجتمع من المجتمعات الإنسانية خاليا من الحياة الأسرية ، أو التنظيم الأسري .

والأسـرة اليمنيـة لا تشـذ عـن تلك القاعدة ، فهي الركيزة الأساسـية فـي البناء الاجتماعي اليمني ، فعلى عاتقها تقع مسـؤولية تنشـئة الأفراد وتطبيعهم اجتماعيا ، وهي المصدر الأول الـذي ينهلـون منـه ثقافـة المجتمع ، وفيها تتشـكل أخلاقهـم وقيمهم ، وتمثل الأسـرة للفرد اليمني أهم وأقوى رافد لخبراته في حياته الاجتماعية.[1]

عندما نستعرض واقع الأسرة اليمنية وحياتها عبر مراحل تاريخية ، نجد أن هناك صلة وثيقة بينها وبين المجتمع ومختلف التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسـية، فهي – الأسـرة - في تحولها مسايرة لتحولات المجتمع اليمني وحركة التنمية فيه.[2]

ومن خلال ما يأتي سوف نقوم بعرض التغيرات التي طرأت على الاسرة بنائيا ووظيفياً:

أولاً : التغيرات البنائية :

تتأثـر الأسـرة في المدينة بشـكل عـام بمختلف التغيـرات التاريخيـة والاجتماعيـة والاقتصادية والعمرانيـة التـي تشـهدها المدينـة، وفي ظـل التبـدلات والتغيـرات التي طالـت المجتمعات الحضرية المعاصرة، حيث أصبحت الأسـرة الحضرية تأخذ النمط النووي الذي يتكون عادة من الزوج والزوجة وأبنائهم. وقد صاحب هذا التحول تغير وظائفها ممّا جعلها تتمتع بالاسـتقلالية المجالية والوظيفية فتغيرت من حيث : الشكل ، الحجم الوظائف ، ... الخ

شكل وحجم الاسرة :

تتميـز المجتمعـات الناميـة بكثرة عـدد الأبناء الذين يقعون في سـني العمـر الصغيرة نتيجة للتخلـف الاقتصادي والاجتماعـي وارتفاع معدلات المواليد وارتفاع معـدلات الإعالة في الوقت نفسـة لدرجة أن البعض يطلق على هذه المجتمعات اسـم مجتمعات الشـباب والأطفال . وفي

(1) نجاة محمد صائم ، المرأة اليمنية ومجالس القات « التفرطة» ، صنعاء : دار المجد للطباعة والنشر، 1998م، ص 84 ، 85

(2) نوريه علي حمد ، الأسـرة اليمنية ، في كتاب الموسـوعة اليمنية ، ط2 ، المجلد الأول ، صنعاء: مؤسسـة العفيف الثقافية ، 2003م ، ص 303

مجتمعنا العربي يمثل الأطفال شريحة هامة في الهرم السكاني.[1]

و يشـير حجـم الآسـرة اليمنيـة إلى إنـه لا يختلف عن حجم الآسـرة في المجتمعـات العربية والإسـلامية الأخرى ، ودول العالم الثالث ، فهي تميل إلى نمط الاسـرة الممتدة وبشكل خاص في الريف اليمني وإن كان هناك اتجاه متزايد وخاصة في الحضر نحو نمط الأسرة النووية ، إلا إن النمطين- الأسـرة الممتدة ونمط الأسـرة النووية - بخصائص كل واحده منهما توجد في اليمن، بالإضافـة إلـي وجود الخليط بين النمطين السـابقين حيت توجد بعض الأسـر التي تعيش في البيت نفسـة، وتتكون من الأب وألام والأبناء غير المتزوجين والأبناء المتزوجين غير إن كل واحد منهم يعيش في شقه خاصه به وينفصلون بحياتهم الشخصية والمالية عن الأسرة الكبيرة ، غير إنهم يجتمعون في المناسبات أو عند حدوث شيء يتطلب اجتماعهم.[2]

والواقـع أن المجتمـع اليمنـي يشـهد اليـوم تحولا ملموسـا في شـكل الأسـرة وحجمها ، وهـو التحول من الشـكل الممتد المركب إلى الشـكل الصغير المكون مـن الزوجين والأبناء غير المتزوجيـن ، ومـن أهم العوامل التي تسـاعد على هذا التحول انتشـار التعليـم ، ونمو ظاهرة الهجرة على المستوى الريفي بوجه خاص ، وتنوع المهن ، واتجاه الأبناء نحو الاستقلال الاقتصادي واعتمادهم الكبير على أنفسهم .[3]

ولكـن ذلـك لا يعنـي التحـول المطلق في شـكل الأسـرة وظهور الأسـرة النوويـة كوحدة جديدة لها استقلالها المكاني وانفصالها التام عن النسق القرابي القائم على جملة من المعايير والقيم التي تحكم العلاقات الأسرية. فالأسرة النووية الجديدة هي في الأساس أسرة ممتدة وظيفياً بينما تجمع الأسرة التقليدية بين الامتداد الوظيفي والمكاني وبهذا تستمر في كونها لبنة راسخة في التنظيم الاجتماعي.[4]

إلا أن الأسـرة الحضريـة الموجـودة في المدن لها أصول ريفية لذلك ظلت تحمل هذه الأسـر عادات وتقاليد الريف بما في ذلك ظاهرة الأسرة الممتدة.[5]

وعندما نتحدث عن شـكل الأسـرة اليمنية ، فإننا في واقع الأمر نتحدث عن ذات الملامح التي تتميز بها الأسرة العربية ، مع بعض الخصوصيات التي تنفرد بها الأسرة اليمنية وتعد من سماتها.

وفـي الواقـع يمكـن القـول أن نمط الأسـرة الممتدة ، ونمط الأسـرة النوويـة ـ بخصائص كل

(1) السـيد عبد القادر شـريف : التنشـئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1425هـ – 2004 م ، ص67 ، 68

(2) نجاة محمد صائم خليل : المرأة اليمنية ومجالس القات (التفرطه)، مرجع سابق، ص 85 ، 86

(3) نوريه علي حمد ، التحولات الاجتماعية والاقتصادية والبناء الأسري : دراسة اجتماعية مقارنة للبناء الأسري في الريف والحضر اليمني، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع، 1985م ، ص 154 ، 155

(4) إبراهيم عثمان: التغيرات الأسرية الحضرية في الاردن، مرجع سابق، ص 156

(5) فاطمة علي فضل العبسـي : الفئات الهامشـية في المجتمع اليمني مع دراسـة لشـريحة الأخدام، رسـالة ماجسـتير «غير منشورة» ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001م، ص 61

واحدة منهم ـ توجد في اليمن ، بالإضافة إلى ما يمكن تسـميته مجازا بالأسـرة المزيج أو الخليط بين النمطين السابقين، حيث توجد بعض الأسر التي تعيش في البيت نفسة وتتكون من الأب والأم والأبنـاء غيـر المتزوجيـن ، والأبنـاء المتزوجيـن ، غيـر أن كل واحد منهم يعيش في شـقة خاصـة به ، وينفصلون بحياتهم الشـخصية والمالية عن الأسـرة الكبيرة ، غيـر أنهم يجتمعون في المناسبات أو عند حدوث شيء يتطلب اجتماعهم.[1]

كمـا أن معظـم الأسـر اليوم تشـترط في الـزواج أن يوفر الشـاب سـكناً مسـتقلاً لابنتهم ، والحجـة فـي ذلك أن الأسـرة التي توجد بها أكثر من امرأة يسـودها التوتر والمشـاكل،[2] وذلك ما يفسـر ارتباط التحول في حجم الأسـرة بنظام المسكن وشـكله ، فقد تحول شكل المسكن في المجتمع اليمني من النمط الواسـع ذي المسـاحة الكبيرة ، إلى نمط السـكن العمودي أي المساحة الصغيرة ، ولكن بارتفاع أكبر ليضم أكثر من دور ، فيسكن كل فرد بأسرته الصغيرة في دور معيـن (طابـق) ، أو شـقة في البيت نفسـة الذي يضم أفراد الأسـرة الكبيرة ، وكذلك من مظاهر الاسـتقلال الأسـري في بعض الأسـر المركبة " الأخوة " هو الانقسام إلى أسر نووية والعيش في السكن نفسة ولكن مع توزيع حجراته فيما بينها ، وهذا يكون في حالة الأسرة التي تعجز عن شراء أو بناء منزل مستقل .

ومن أسـباب التحول في نمط الأسـرة ، من أسـرة ممتدة إلى أسـرة نووية كما كشفت بعض الدراسات ما يأتي : -

1. الهجـرة إلـى المدينة أو إلى دول النفط المجاورة التي قادت إلى تحول الأبناء عن مهنة الآباء (الزراعـة) ، واتجاههـم إلى مهن جديدة ، والإقامة في الحضر ، وتكوين أسـر نووية صغيرة خاصة بهم .
2. انتشـار التعليم الرسـمي ، والتعليم العالي بين قطاع من الشـباب ، وقد قاد التعليم إلى الوظيفـة والدخـل الخـاص ، فولّـد الاسـتقلال الذاتي عنـد الأبناء ، وشـجّع على تكوين الأسـرة الصغيرة .
3. تعليم المرأة اليمنية وخروجها إلى العمل ، وبالتالي أخذت الزوجة تساعد الزوج وتدير شؤون بيتها بحسب أوضاعها الجديدة ، وبعيدا عن سلطة الحماة (أم الزوج) ، والأسرة والممتدة .
4. الاتجاه المتنامي نحو الزواج الخارجي (أي من خارج الشبكة القرابية) .
5. اشتراط كثير من أهل الزوجة تأمين سكن الزوجية المستقل عن أسرة التوجيه أي أسرة الأب والأم الأصلية .

---

(1) نجاة محمد صائم ، دوافع ارتياد المرأة اليمنية مجالس القات وعلاقة ذلك بواقع الأسـرة اليمنية ، رسـالة ماجسـتير غير منشورة ، جامعة صنعاء ، كلية الآداب ، 1997م ، ص 133

(2) Cynthia Myntti , Women & Development In Yemen In Arab Republic , German Agency For Tecnical , Germany , 1979 , P : 23

6. الاتصال والتفاعل والاحتكاك الثقافي والحضاري .[1]

وتتكـون العائلـة اليمنية الممتدة من الأب والأم والأبنـاء وزوجاتهم والأحفاد وأفراد آخرين لهم صلة قرابة كالأجداد والجدات والعمات والخالات ، وتشـكل العائلة هنا أسـاس النشاط المعيشي اليومي ، ويكون رب الأسـرة هو المالك الوحيد للبيت ومحتوياته وللأرض إذا كانت مهنة العائلة الزراعة ، والقطيع إذا كانت مهنة الأسـرة الرعي وخلايا النحل إذا كانت مهنة العائلة النحالة وتربية النحل ، وقارب الصيد إذا كانت مهنة العائلة صيد السمك.[2]

وهناك عوامل كثيرة أسهمت في شيوع هذا النمط الأسري أبرزها : -

1. ظاهرة الزواج المبكر للولد والبنت على حد سواء ، وعوامل الإنجاب المرتبطة بذلك .
2. النظام الاجتماعي القبلي ، وما ترتب عليه من أحكام ونظم تقليدية تفرض السكن الجماعي.
3. النظام الاقتصادي ونمط الإنتاج السائد ، اللذان يجعلان من العائلة وحدة إنتاجية متكاملة في هذا الحد أو ذاك .
4. أنظمة الزواج وشيوع الزواج الداخلي (من داخل الشبكة القرابية).[3]

اما في حضرموت سـاد الشـكل التقليدي للعائلة وقد فسر انتشـار واستمرار الأسرة الكبيرة بنوعيـن من الأسـباب وهـي أولاً الصعوبة التي يواجهها الشـباب للحصول على مسـاكن خاصة بهم وثانياً يعود إلى اسـتمرار تأثير القيم التقليدية التي تعد انفصال الأبناء هو بمثابة خروج عن الطاعة أو عقوق الأبناء لأهلهم أو نتيجة العجز المالي للآباء تجاه أبنائهم. وهذا السـبب الأخير لا يستند إلى أي أساس علمي ومنطقي لأن الأسرة في حضرموت لا يمكن ان تستغني عن ابنها ولو كان متزوجاً لسبب مالي[4].

والأسرة الممتدة في حضرموت تتكون من الأب والأم وأولادهما غير المتزوجين, والمتزوجين مـع زوجاتهـم وأبنائهـم , وهي بهـذا تتكون من أكثر مـن جيل أو أكثر من أسـرة, يعيش أفرادها معيشـة واحـدة يجمعهم سـقف واحـد, ويرتبطون بعلاقـات قرابية حميمة متماسـكة, ومصالح مشتركة, وقد يندرج تحتها بعض أقارب الزوج كالعم والعمة أيضاً[5].

ويطلـق علـي العائلة المكونة من الأب وأبنائهم وعوائلهـم كلمة (دار) بمعنى العائلة الكبيرة السـاكنة فـي منزل واحد . وقد كانت هذه العوائل تعيش سـابقا في منـزل واحد ، وتبنى في

(1) نوريه علي حمد ، الأسرة اليمنية في كتاب الموسوعة اليمنية ، مرجع سابق، ص 305 ، 306

(2) عـادل أحمـد الكسـادي ، التنظيـم القبلـي والاجتماعي التقليدي فـي حضرمـوت 1967-1900م ، في مجلة دراسـات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (100) ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، 2001م ، ص 114

(3) نورية علي حمد ، الأسرة اليمنية في كتاب الموسوعة اليمنية ، مرجع سابق ص 304

(4) عـادل الكسـادي : مظاهـر تغيـر الأسـرة الحضرية في مدينـة المكلا – اليمن، مجلة شـؤون اجتماعية و العدد 53، السـنة 14، 1997م

(5) حسـن صالح الغلام : حضرموت من القرن الثالث وحتى نهاية القرن الرابع الهجري، دراسـة اجتماعية اقتصادية، رسـالة ماجسـتير (غير منشورة)، جامعة عدن ، كلية الآداب، 1996م، ص 119

حالـة توسـيعها عدة طوابق أو ملحقـات بالمنزل الرئيس الذي تحيط به أحواش المواشـي وأحياناً البئر الخاصة بها.

وتعد الأرض ملكاً لرب الأسرة ويتم العمل فيها من قبل جميع الأبناء والأحفاد ويتصرف رئيس العائلة في جميع شؤونها ويقوم بتوزيع دخلها.

وقد تعرضت هذه الأسـرة الممتدة في مطالع القرن العشـرين للتبعثر وتكوين عائلات نووية صغيرة وذلك بتأثير تنوع النشاط الاقتصادي لأفراد العائلة[1].

وفي مدينة المكلا تميزت الأحياء السـكنية الجديدة بغلبة الأسـر النووية الصغيرة حيث بلغت 55% بحي العمال (الشرح سابقاً) أكبر نسبة فيها وأقل معدل نسبة بلغت في حي الشهيد (حي البلاد سابقاً) وهي نسبة 47%, ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأحياء السكنية الحديثة تشكلت مؤخرا بسبب هجرة الشباب من الأرياف والقرى المجاورة للبحث عن فرص عمل في المدينة, كما أن طبيعة المسـاكن في هذه الأحياء لا تسـمح بإحضار القادم الجديد كافة أفراد عائلته, أما في حي الشـهيد فينخفض بها عدد الأسـر النووية وترتفع نسـبة الأسر الممتدة فهذا يعد من أقدم أحياء المدينة ومركزها الحضري في الماضي لذلك جاء نسبة الأسر النووية فيها أقل من نسبتها في الأحياء الحديثة, ويعود ذلك إلى الاتجاه المحافظ للأسـر المقيمة في هذا الحي وإلى تعدد طوابق منازل هذا الحي مما يسمح بوجود العديد من الأسر المتزوجة في بيت واحد[2].

نمط السلطة في الأسرة :

أن مـا يميـز الأسـرة اليمنيـة منذ القـدم وحتى اليوم أنها أسـرة أبويـة ، وفيما يتعلـق بتوزيع السلطة داخل العائلة ، فالسيطرة لا تزال لرب الأسرة (الرجل– الزوج – الأب) وهو صاحب الكلمة المسـموعة فـي البيـت ، وتحت هذه السـلطة تندرج مجموعة من المسـؤوليات أو السـلطات الفرعيـة ، حيـث يكون الترتيب والأولوية في المسـؤولية بحسـب أهمية أعضاء الأسـرة مكانة ، وسـنا ، وأدوارا ، وغالبا ما تتسـم السـلطة الأبوية بالتسـلط والتفرد في القرارات والسـيطرة والهيمنة ، خصوصا في الأسـرة الممتدة ، وذلك على عكس الأسـرة النووية ، فهي تتسم غالبا بالمرونة والديموقراطية .

وفي الأسرة اليمنية نستطيع أن نقول أن هناك شكلين من أشكال السلطة هما : -

أ- السلطة الخارجية : والتي يختص بها الرجل بفعل سيطرته الاقتصادية .

ب- السلطة الداخلية : وتختص بها الأم، حيث تتعلق بتدبير كافة الشئون المنزلية.[3]

(1) عبد العزيز جعفر بن عقيل : اللوحة العامة للتركيب الأثنورفيلي في حضرموت، مجلة الثقافة ,الجمهورية اليمنية، السنة الرابعة، العدد الحادي والعشرين، 1996م، ص 15، 16

(2) عادل الكسادي : مظاهر تغير الأسرة الحضرية في مدينة المكلا – اليمن، مرجع سابق، ص 69

(3) عادل أحمد الكسادي : مظاهر تغير الأسرة الحضرية في مدينة المكلا – اليمن، مرجع سابق، ص 76

وتتسـم تلك الأسـرة بأنها أبوية بمعنى أن الأب هو المحور الذي تتمركز حوله الأسـرة وعليه تقع مسؤولية الإعالة [1]، ويندرج تحت هذا الشكل من السلطة الأبوية أنواع من المسؤوليات أو السلطات تتمثل في سلطة:

أ- الأب في الأسرة الممتدة حيث يشكل رأس السلطة, وهو المسئول عن أسرته في الداخل والخارج.

ب- ثم الابن الأكبر الذي تكون سلطته عادة على الأخوة الذكور وعلى نساء الأسرة عامة.

ج- النسـاء في الأسـرة وتكون المسـؤولية الأولى لكبيرات السـن ولتكن الأم "الحماة" فان دورهـا فـي معظم الحالات تابع للرجل ومشـورته الدائمة لأن لها كلمة مسـموعة على النسـاء الأخريـات في الأسـرة (الممتدة) فهي التي توزع الأدوار والمسـؤوليات بيـن زوجات الأبناء في حالة وجود أكثر من ابن مع زوجته في الأسـرة وكذلك بينهن وبين بنات الأسـرة (أخوات الأزواج) وذلك حتى لا يقع الصدام , إضافة إلى حل الخلافات التي تنشأ بين نساء الأسرة , ويظل السن عموماً محوراً هاماً في توزيع السـلطة والمسـؤوليات فيكون أحياناً لزوجة الابن الأكبر أو الزوجة الأولى في الأسـرة دوراً وكلمة مسموعة أيضاً[2].

ويتدخـل الأب بصفـة خاصة في تربية الذكور وتوجيههم واتخاذ القرارات الخاصة بهم ، أما الإناث فغالباً ما يكن ملتصقات بأمهاتهن ، إلا أن القرارات الخاصة بالزواج فتكون بيد الأب.[3]

ويترتب على السلطة العائلية عدة نتائج أهمها : -

أ- احترام السلطة والقائمين بها .

ب- سـيادة الذكـور، لأنهـم يقومون بالأعمال الشـاقة التي لا تقوى عليها الإنـاث والمرأة وان كانـت تسـاعد الرجـل ، إلا أنهـا تقوم بـدور ثانوي ، وهي تعد وجودها مسـتمد مـن وجوده ، و شـؤون الأسـرة من اختصاص المسئولين فيها ، وهم الكبار فقط ، فهم الذين يصرفون شؤون الأسرة، وليس للصغار حق الاعتراض على شيء ، لأن الكبار يعرفون أكثر منهم .[4]

لكـن السـلطة وتركزها وتوزيعها قد شـهدت تغيرا في السـنوات الأخيرة ، ولـم يعد الأب هو الشـخص الذي يسـيطر ويوجه كل صغيرة وكبيرة داخل المنزل ، بل نسـتطيع القول أن سـلطة الأب قد شـهدت تغيـرا باتجاه تخفيف حدة هذه السـيطرة، وأصبحت الكثير مـن العائلات تتداول

(1) حسـن صالـح الغـلام: حضرموت من القـرن الثالث وحتى نهاية القـرن الرابع الهجري، دراسـة اجتماعية اقتصادية، مرجع سـابق، ص119

(2) نوريـة علـي حمد : المرآة ومكانتها في الأسـرة اليمنية المعاصـرة، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، ن د ، ص 48

(3) محمد أحمد بيومي: عفاف عبد العليم ناصر ، علم الاجتماع العائلي ، دراسة التغيرات في الأسرة العربية ،مرجع سابق، ص293

(4) عبد الباسط محمد حسن: علم الاجتماع، الكتاب الأول المدخل، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1995م، ص404

الكثير من الأمور والشؤون الخاصة والعائلية في جو من الحرية واحترام الرأي ،[1] فالأسرة اليمنية الحديثة تتميز بالتنوع ، والقابلية على التغير والتطور ، وهي تتصف اليوم بالمرونة ، وبالطابع الديموقراطي ، ففي الأسرة النواة ، نجد التمركز حول الزوجين ، كما أن المرأة تسير أوضاعها باتجاه تمتعها بصلاحيات كثيرة فلم تعد تمثل دور ربة البيت الزوجة والأم فقط ، فبرغم ارتباطها بهذه الأدوار الهامة والمحببة إليها ، إلا أن البيت اليمني أصبح يوجد فيه الابنة المتعلمة ، وكذلك الزوجة المتعلمة والعاملة ، والتي تشارك في التنمية ، كما تشارك بدخلها في ميزانية الأسرة وهذا الإسهام مكنها من المشاركة في القرار الأسري.[2]

العلاقات الاجتماعية في الأسرة :

يستخدم مصطلح العلاقات الاجتماعية غالبا لكي يشير إلى الموقف الذي من خلاله يدخل شخصان أو أكثر في سلوك معين، يراعي كل منهم سلوك الآخر ويتوجه سلوكه على هذا الأساس يتوجه سلوكه على هذا الأساس، وعلى ذلك فان العلاقات الاجتماعية يمكن أن تشمل تحديد سلوك الأفراد بطرق خاصة، وتلك هي خاصية عامة للعلاقات الاجتماعية.[3]

ويجب أن تكون العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة قائمة على المودة والرحمة والتعاون والتضحيات ، كما يفترض أن تكون العلاقات الأسرية قائمة على الالتزام الشامل وغير المحدود في جميع مجالات الحياة ، حيث أن ذلك يمنح الأفراد الشعور بالاطمئنان والاستقرار النفسي والعاطفي ، وعدم الاهتزاز تجاه أي نوع من المشكلات والنكبات التي تعترض حياة الأسرة.

والخصومات داخل الأسرة بين الأبوين تؤثر تأثيرا كبيرا في نفسية الأبناء ، فإذا أحس أحد الوالدين أو كلاهما بأن الحياة الزوجية أصبحت لا تطاق لأي سبب من الأسباب ، فهذا الشعور يؤدي إلى السخط والضيق من الحياة المنزلية ، وهذا الشعور قد يتسبب في الاضطرابات النفسية التي تنشأ عنها الشخصية غير السوية .[4]

وفي حضرموت كغيرها من مدن اليمن حيت تدخل الأسرة في علاقات حميمة والعائلات في العلاقات ، وتمارس الأسرة ممثلة بالنساء هذه العلاقات بواسطة الزيارات المتبادلة والمنتظمة في العديد من المناسبات ، كمناسبات الولادة ووصول المسافر أو سفرة والزواج والموت ، فضلا عن مناسبات الأعياد ودخول بعض أشهر السنة المقدسة . إن هذه الزيارات التي تتم في نطاق بعض الأسر المتعارف أو نطاق جماعات من النساء متجانسة من ناحية القرب الجغرافي أو الانتماء الطبقي والاجتماعي تمثل في حد ذاتها تقاليد ثابتة لا يمكن الاستغناء عنها ، هذا النوع من العلاقات الاجتماعية مازال سائدا ويؤدي وظائف اجتماعية هامة ، لان هذه الزيارات

(1) عادل أحمد الكسادي ، مظاهر تغير الأسرة الحضرية في مدينة المكلّا – اليمن، مرجع سابق، ص 76
(2) نوريه علي حمد، الأسرة اليمنية ، في كتاب الموسوعة اليمنية ، مرجع سابق، ص 308
(3) غريب سيد أحمد، مرجع سابق، ص 212
(4) عبد المجيد سيد منصور ، زكريا أحمد الشربيني ، مرجع سابق ، ص 105

تشـكل ملتقيات لتبادل الأخبار والتسـاند الأسري في حالات السـفر والزواج والموت وغير ذلك من المناسبات الاجتماعية.[1]

وتعـد الأسـرة الحضريـة نموذجاً فريداً من حيـث ترابط صلات القربى فهي تشـكل وحدة قوية متماسكة حيت إن افراد تلك الأسر والعائلات التي اتخذت من المهجر موطن رزق بالنسبة لها لم تقطع علاقاتها بذويها وأقاربها منذ القدم وحتى الآن بل تعمل على تقديم العون والمسـاعدة لذويها حسب إمكانياتهم وفي حالة حصول بعضهم علي عمل يجني منة ارباحا فانه يجعل لإخوانه نصيبا مثل نصيبه بالرغم من عدم وجدهم معه في المدينة.[2]

وفيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية الخارجية للأسرة اليمنية ، فهي تتمثل في العلاقات الأولية مـع الأقـارب (أقـارب الزوج والزوجة) ، فالأسـرة اليمنية تتميـز بثبات العلاقات القرابية للأسـرة وصيانتها ، حتى إذا وصل شـكل الأسـرة إلى الأسـرة النووية فذلك لا يمنع تواصل الأسـرة مع ذويهـم وأقاربهـم ، وخصوصا غالبا مـا يرتبط الأبناء بأخوالهم وخالاتهـم وأعمامهم إرتباطا قويا ، ويبرز ذلك في مختلف المناسـبات سـوء كانت مناسـبات أسـرية مثل الزواج أو الوفاة ، أم كانت مناسـبات دينيـة أو عامة ، مثـل الاحتفالات والأعياد وخصوصا التجمعـات الرمضانية ، التي يحرص أفراد الأسرة خلالها على تبادل الزيارات.

وتلعـب العلاقات القرابية دورا كبيرا فـي التضامن والتكامل بين أفراد العائلة الواحدة فيفضل دائمـا إقـراض المال داخل أفراد العائلـة الواحدة ، وكذلك تأجير الأرض الزراعيـة والأقارب الأغنياء يحاولون مساعدة أقربائهم الفقراء.[3]

وهـذا النـوع من العلاقات الاجتماعية لا يـزال قائما في المجتمع اليمنـي، وهو يؤدي وظائف اجتماعية هامة لا يسـتهان بها ، فهذه الزيارات تشـكل ملتقيات وتجمعات يتم فيها تبادل الأخبار، كما أن لها دورا مهما ألا وهو التساند الأسري في حالات الموت والسفر والأفراح وغير ذلك من المناسبات الاجتماعية .

وإذا أردنـا أن نتنـاول العلاقـات المجتمعية للأسـرة اليمنيـة (العلاقة بالجيـران) فإننا نلاحظ أن مجتمع الأسـرة اليمنية يتميز كذلك بطقوس وعادات وتقاليد، بل وبثقافة خاصة يمكن أن نطلق عليها " ثقافة الأسرة " وهي مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية ، فأغلب العائلات تقريبا ترتبط فيما بينها بعلاقات حميمة ، حيث تدخل الأسـر والعائلات في شـبكة واسعة من العلاقات ، وتمارس الأسـرة ممثلة بالنسـاء هذه العلاقات بوسـاطة الزيـارات المتبادلة والمنتظمـة في العديد من المناسـبات ، كمناسـبات الـولادة، أو وصول المسـافر أو سـفره ، والزواج والمـوت ، فضلا عن

(1) عادل الكسادي : مظاهر تغير الأسرة الحضرية في مدينة المكلا – اليمن، مرجع سابق، ص 75

(2) فتحية محمد محفوظ باحشوان: التحضر وأثره على تغير الأسرة اليمنية بنائياً ووظيفياً (بحث اجتماعي ميداني)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة اسيوط، جمهورية مصر العربية، 2005م، ص 161

(3) عبدالفتاح تركي موسى ، البناء الاجتماعي للأسرة، مرجع سابق، ص101

مناسبات الأعياد.[1]

العلاقة بين الآباء والأبناء:

تلعب العلاقات بين الآباء والأبناء دورا كبيرا في تماسك البناء الاجتماعي للأسرة وذلك إذا كانت هذه العلاقة تقوم على الود والمحبة ، والمساواة والتعاون ، والتفاهم والحوار والمناقشة، ومن المعروف أن الفرد يكتسب من طور علاقاته بأبويه مشاعر الأمن والتقدير والانتماء والكفاية، تلك المشاعر التي تساعده على شق طريقه في مستهل حياته نحو تكوين علاقات مرضية بغيره من الناس.[2]

و يعد الأب أو الزوج رئيس الأسرة فهو الذي يشرف على شؤونها ويعتني بأولادها ويُقوم من أمر عناصرها ، لذلك أوجبت القوانين على أفراد الأسرة الطاعة والخضوع لرب الأسرة والاستماع إلى نصحه وهديه، وتتطلب هذه القيادة أن يسعى الزوج على خير الأسرة وإسعاد عناصرها وحمايتها من النزلات أو إلى التفكك والانهيار.[3]

وبالنسبة لعلاقة الأبناء بالآباء في الأسرة اليمنية ، فهي تتسم غالبا باحترام الأبناء لآبائهم ، وإذا كان الأجداد موجودين في الأسرة ، فان على الأبناء توقير واحترام أجدادهم .

والإنسان العربي بطبعه محب للأولاد، فهو يتباها بكثرة النسل ، وبخاصة الذكور منهم ، والوالد الذي يرزق البنات يظل راغبا في الذكر الذي يعد مصدر اعتزازه .

أما بالنسبة لعلاقة الأم بأبنائها فقد يقتضي الأمر تضحيات جمة لدرجة نكران الذات ، لأن مصدر سعادة الأم هو سعادة أسرتها وأولادها، وليس تحقيق رغباتها الذاتية فالأم في الأسرة اليمنية تحقق ذاتها من خلال أولادها ، فبجانب الحب الطبيعي الذي تكنه الأم لولدها، إلا أن الولد البكر هو أثمن ما تملكه الأسرة، فهو أول بشرى سعيدة يتلقاها الأبوين بعد الزواج وانطلاقة الحياة الأسرية .

وليس غريباً في الأسرة اليمنية أن تهمل الأم نفسها بعد الزواج والإنجاب، خصوصاً إذا كثر عدد الأبناء وازدادت طلباتهم ومشاكلهم، حتى أن الأم قد تهمل زوجها، وعلاقتها به قد يشوبها الفتور .

ثانياً : التغيرات الوظيفية:

التغير في القيم الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية

(1) عادل أحمد الكسادي، مظاهر تغير الأسرة الحضرية في مدينة المكلا – اليمن، مرجع سابق، ص 75

(2) عبد الفتاح تركي موسى، البناء الاجتماعي للأسرة، مرجع سابق، ص87

(3) حسنين عبد الحميد رشوان : الأسرة والمجتمع ، دراسة في علم اجتماع الأسرة، مرجع سابق، ص157

من أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة في المجتمع ، قيامها بتعليم أبنائها مختلف الخبرات الضروريـة لهـم في حياتهم ، مثل تعليم اللغة ، والديـن ، والقيم فهي البيئة الاجتماعية الأولى التي يتم فيها بناء الكيان النفسي والاجتماعي السليم والمتوازن لجميع افرادها ، ولكي تكون كذلك فلابد من قيام كل عضو فيها بدوره المنوط به وعلى اكمل وجه.[1]

كمـا إن للأسـرة دوراً فـي مجـال نقل القيم ، فالأسـرة بصرف النظر عـن أوضاعها الطبقية أو الثقافيـة والتعليميـة ، تميل إلي منظومة قيميه وتتخذ حيالها موقفا خاصا وتسـتخدم أدوات ووسائل في نقلها لأبنائها . وتشمل المعتقدات والتقاليد والعرف ، والقواعد الأخلاقية والدينية، والقوانين والفنون والعلوم والمعارف، والتكنولوجيا ، والسـلوكيات ، ولكل ثقافة من الثقافات طابعهـا الخاص الذى يميزها عن غيرها مـن الثقافات ، وتحاول كل ثقافة تطبيع إفرادها بطابعها، وعلى الرغم من وجود التشابه بين أفراد في الثقافة الواحدة بحكم النشأة المشتركة فيها .

ومن المعروف أن المجتمعات الإنسانية كافة تجمع العديد من الثقافات الإنسانية داخلها، والتي تخلق مزيجاً ثقافياً لكل منها إطاره الثقافي وطرحه وأسـاليبه الحياتية وعاداته وتقاليده المختلفة عن الآخرين .[2]

وتؤثر الأسـرة تأثيرا هاما في الطفل من الناحية الاجتماعية لأنها تطبع فيه أسـاليب السـلوك الاجتماعـي مـن عادات كالأكل والشـرب واللباس طريقـة معاملة الآخريـن ، وكل ذلك يكون من عادات تقليد لجميع ما يقوم به الكبار لاعتقاد منه بأنه النموذج الفريد والمثالي الاقتداء ، وعلى هذا الأساس لابد من مراعاة خطورة هذا التأثير والحرص الفريد أن الأسرة منبع للقيم والمبادئ الحسنة ولأنماط سلوكية فاصلة تخدم الفرد والمجتمع معاً.[3]

و مازالت الأسـرة اليمنية تضطلع بوظيفتين هامتين ، لم تسـتطع مؤسسـات المجتمع والتي تعمل بصورة أكثر تطورا أن تنزعها منها وهما : -

أ- وظيفة الإنجاب : حيث يشكل الإنجاب هدفا هاما وساميا في الأسرة اليمنية وقيمة محببة، ويظل إنجاب الذكور الشغل الشاغل لكثير من الأسر ، وهذا يرتبط باعتبارات اجتماعية واقتصادية وعائلية عديدة .

ب- وظيفة التنشـئة الاجتماعية : والتي من خلالها تعمل الأسـرة على إدماج الفرد في الإطار الثقافـي العام ، وتبصيره بالسـلوك الذي يقبله المجتمع ، والسـلوك الـذي يرفضه وعبر عملية التنشـئة التي تقوم بها الأسـرة ، نجد الأسـرة اليمنية تنسب إلى أفرادها أدوارهم الاجتماعية ،

(1) نجاة محمد صائم : المرأة اليمنية ومجالس القات (التفرطه) ، مرجع سابق، ص 103

(2) يعقوب يوسف الكندري : دور التنشئة الاجتماعية والإعلام والمجتمع المدني في تحقيق الوحدة الوطنية ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الوحدة الوطنية لرابطة الاجتماعيين 24-25/3/2008 ، ص 9

(3) سـليمة فيلالي : علاقة الأسـرة والتنشـئة الاجتماعية بالعنف المدرسي ، رسـالة ماجستير ، جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة ، الجزائر ، 2005م، ص 38

كدور الابن ودور الابنة ، ودور الذكر ودور الأنثى، وتبدأ هذه الأدوار سهلة وبسيطة ، ولكنها هي الانطلاقة الأولى في حياة أفرادها ، وتقود بعد ذلك إلى شغل أدوار ومكانات خارج نطاقها.[1]

وتلعب التنشئة الاجتماعية في الأسرة اليمنية دوراً كبيراً في تشكيل أوضاع الأبناء وأدوارهم ذكوراً أو إناثا ، وهي تعكس أدوارهم المستقبلية ، فالفتاة مثلاً تهيأ وتنشأ على أساس أدوارها المستقبلية زوجة وأما وربة بيت من خلال ما تقدمه لها من لعب ، أما الولد يتاح له الألعاب ما يربطه بالعالم الخارجي وما يساعده على تنمية ملكاته.

ويحدث التمييز في التنشئة أيضا منذ مولد الطفل ، فعند ميلاد طفل ذكر تكون الفرحة بة أكثر من ميلاد أنثى ويعكس الاحتفال بالأم والوليد تلك المشاعر ، وربما تكون البنت مركز اهتمام أسرتها ولكن الولد يمثل دائماً مركز الاهتمام الأول وهذا له انعكاساته المباشرة وغير المباشرة المستقبلية على الأبناء وبخاصة الإناث وعلى تكوين شخصياتهم و أوضاعهن في المجتمع.[2]

وكان للأقارب دور أساسي في تربية الأولاد كالعم والعمة والخال والخالة والجد والجدة؛ الأطفال والشباب كانوا تحث أنظار الجميع فإذا غاب الأب عن البيت كأن من يخلفهم ممن يسكنون معهم أو بجوارهم من أقرباء فلم يترك الأولاد والشباب وحدهم دون رعاية تربوية ونظام القرابة القوي في القرية العربية كان يفرض على الجميع التعاون المشترك حتى في مجال التربية .

لم تكن هناك فردية منعزلة عن الجماعة لذلك كان يتدخل الأقارب بعضهم في شؤون بعض، من ضمن ذلك ، التدخل في تربية الأولاد ، فعلى سبيل المثال كان العم يعاقب أو يوجه ويرشد أبناء أخيه و أخته إذا رأى أو لمس فيهم عيباً.

والجد كان له صلاحية التدخل في شؤون الأولاد وتهذيب سلوكهم دون مشورة أبنائه وبناته؛المصلحة كانت مشتركة للجميع وتربية الأولاد كذلك .

اليوم كبرت القرى والمدن وتغير معها توزيع العائلات وتركزهم الجغرافي حيث إن الأخوة أصبحوا يسكنون في حارات مختلفة أو في بيوت بعيدة عن بيت الأب مما جعل سلطة الأقارب والمصالح المشتركة بينهم تضعف وكذلك التدخل في تربية الأولاد.[3]

ومن ذلك يتضح أن حجم الأسرة يؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية حيث إن تناقص حجم الأسرة يعد عاملا من عوامل زيادة الرعاية المبذولة للطفل ، فكلما قل حجم الأسرة زاد اهتمام الآباء برعايتها وتنشئتها تنشئة اجتماعية سوية.[4]

---

(1) نوريه علي حمد : الأسرة اليمنية ، في كتاب الموسوعة اليمنية ، مرجع سابق، ص307

(2) نورية علي أحمد: المرآة ومكانتها في الأسرة اليمنية المعاصرة، مرجع سابق ، ص 65

(3) حمد الله ربيع : الفوضى التربوية في الوسط العربي مسؤولية الاسرة والمجتمع ، أكاديمية القاسمي ، باقه الغربية ، ص 66، 67

(4) السيد عبد القادر شريف : التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة ، مرجع سابق، ص 68

فمـا يـزال دور الأب موجـود فـي مجتمعنا العربـي, وله أهميته, غيـر أنه اختلف عن السـنوات الماضيـة وذلك نتيجـة للتغيرات الاجتماعيـة والاقتصادية, وتغير النظـم الاجتماعية التي صاحبت الأسـرة وغيـرت من هـذا الدور, حتى يتناسـب مع الوضع الحالـي في المجتمع ومـا يصاحبه من تغيرات في أدوار كل أفراد الأسرة.

وتتغير علاقات القوة في محيط الأسرة كلما تقدم الآباء في العمر, وكلما كان الأب ديمقراطي النزعة في تنشئه أولاده, فالرجل الديمقراطي يشاركه اتخاذ القرارات عدد أكبر من المستفيدين بهـا, وعلـى رأسـهم الزوجة والأولاد ، بل قد يضطر الأب إلى اتخاذ مـا لا يوافق عليه من قرارات نزولاً عند رأي الأغلبية داخل الأسرة.[1]

ويؤدى اختلاف الميول الشخصية والقيم بين الزوجين وتباين المستوى التعليمي إلى كثير من المشاكل العامة بينهما والتى تنعكس بدورها على تنشئة أطفالهم.[2]

ويتأثر الطفل بالوسـط الطبقي لأسـرته بدرجة كبيرة إما في الاتجاه الايجابي و إما في الاتجاه السـلبي ، فالوسـط الطبقي له تأثيراته الاجتماعية والاقتصاديـة والثقافية التي تؤثر في حجم مـا يعـرف الطفل ، وطبيعة ما يعرفه ، وطريقة اكتسـابه ، فثقافة الوالدين تلعب دورا هاما في تنشئة الطفل إذ لابد أن يكونا ملمين بالمبادئ التربوية الأساسية التي تتعلق بطبيعة المخلوق الذي هما بصدد رعايته وتكوينه كي تسهل عليهما المهمة .

(1) السيد عبد العاطي وآخرون : علم الاجتماع الأسري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1999 م، ص 77

(2) السيد عبد القادر شريف : التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة ، مرجع سابق، ص 71

الوظيفة الاقتصادية

تعد الأسرة وحدة اقتصادية ، كانت تقوم قديما بكل مستلزمات الحياة واحتياجاتها وكان إنتاج الأسـرة رهنا باسـتهلاكها ، وعندما أتسع نطاق الأسـرة أصبح الإنتاج العائلي من خصائص المرأة وكان الرجل يعمل تابعا لهيئات أو مؤسسـات أخرى ، والأسـرة مازالت تؤدي وظائفها الاقتصادية بالرغـم مـن التطـورات التي طـرأت على نظمهـا ، ففي الأسـرة الحديثة يتعين لـكل فرد عمل اقتصادي ، هذا وينظر معظم الأفراد إلى الأسرة الحديثة على أنها شركة اقتصادية بين عاملين هما الزوج والزوجة ، وأصبح العامل الاقتصادي والتفكير التقديري يسيطران على عقلية الراغبين في الزواج الآن قبل كل شيء.[1]

إن التحـولات البنائية في الأسـرة المعاصرة قادت إلي تحـولات اقتصادية واجتماعية أخرى منها تحـولات فـي الوظيفـة الاقتصاديـة, حيت تحولت الأسـرة وبخاصـة الريفية من اسـر منتجة إلي مستهلكة ، وتعتمد كثيراً على السوق الخارجية .[2]

لقد تأثرت الأسـرة اليمنيـة بكل التغيرات التي طرأت علي المجتمع سـواء كانت هذه التغيرات اقتصاديـة ، سياسـية ، اجتماعيـة وثقافية...الـخ ومسـت هـذه التغيـرات جميع الجوانـب البنائية والوظيفيـة في الأسـرة حيـت بدأ التحـول واضحاً وبخاصة في حجم الأسـرة وشـكلها ، والقيم والاتجاهـات والوظائـف وكذلـك فـي شـكل العلاقـات الداخليـة والخارجيـة إضافة إلـى الأدوار والمكانات الاجتماعية التي تغيرت داخل الأسرة.

وينظـر إلى كبر حجم الأسـرة فـي المجتمعات العربية باعتبـار أن الأولاد يمثلون قوة اقتصادية للأبوين ، حيث يصطحب الآباء أولادهم الذكور من سـن ثلاث سـنوات لمسـاعدتهم في بعض الأعمـال الخفيفـة ، ثم يـزداد الاعتماد على الطفل تدريجيـا كلما كبر حيث يقـوم بأعمال كاملة ، كما أن أسـر الطبقات الدنيا ، تنمى في الطفل ظاهرة الاسـتقلال الاقتصادي في سن مبكرة، حيـث تقـذف به إلى سـوق العمل ، ربمـا للحصول على غذائه ، وتتضح هـذه الظاهرة في بعض المجتمعات الريفية العربية وفي الأسر الفقيرة ذات الحجم الكبير.[3]

ومـع حـدوث التغيـرات الاقتصادية وظهـور المكنة الصناعية أصبحت الأسـرة اسـتهلاكية وأدى اختراع الآلة إلى التقليل من القوة البدنية، الأمر الذي مهد للمرأة الدخول في العمل الصناعي.[4]

إن التطـور الصناعـي وتعليم المـرأة أدى إلى خروجها إلى ميدان العمل والمشـاركة في جميع المجـالات الحياتيـة مما سـاعد على تغييـر أدوارها الاجتماعيـة حيث أصبحت أكثـر إيجابية من قبل سواء في اتخاذ قراراتها بنفسها أو استقلالها المادي أو المشاركة في مسؤولية رعاية الأسرة.

---

(1) سامية الخشاب : النظرية الاجتماعية ودراسة الاسرة ، مكتبة دار الثقافة ، القاهرة ، 2000م ، ص13

(2) نوريه علي حمد : المرآة ومكانتها في الأسرة اليمنية المعاصرة, مرجع سابق ، ص 65

(3) السيد عبد القادر شريف : التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة ، مرجع سابق ، ص 68

(4) حسين رشوان : الأسرة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع الأسرة ، مرجع سابق، ص 212

الفصل الخامس

العوامل التي أدت الي تغير الاسرة

1. كبر حجم المجتمع

تبين الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية أن المجتمع صغير الحجم يمثل وحدة اجتماعية صغيرة يغلب عليها البساطة والتماسك ، حيث يتيح هذا الحجم انتشار العلاقات الاولية ، ويعلي من احتفاظ الجماعة وتمسكها بثقافتها وتكاملها ، مما يبرز هويتها في النهاية ، لكن كبر حجم المجتمع يؤدي إلى تشعب العلاقات وتعقدها خارج الجماعة القرابية ، فيقل تأثير العلاقات القرابية ، وتضعف ، أضف إلى ذلك أن كبر الحجم يعني زيادة في المؤسسات والهيئات التي تشرف على أمور الفرد الاقتصادية والتعليمية والتربوية والسياسية والقانونية....الخ، وبالتالي يقل تأثير النظام القرابي.[1]

ويرى محمد متولي أن نشؤ الحياة الحضرية في المدن جاء نتيجة للعوامل الآتية[2] :

1. عوامل جغرافية أدت إلى تركز جماعات من السكان في مناطق مختارة يسهل استغلالها دون عناء كبير.
2. عوامل اقتصادية أدت إلى وفرة الإنتاج وفرة تسمح بمزيد من التجمع السكاني.
3. عوامل سياسية ترتبط بتركز السلطة السياسية بل إن المدن انما قامت لتكون مقرا لسكن الحكام ورجال السلطة.

غير أن النمو السكاني والحضري في سواحل اليمن ارتكز أساساً على نتائج النشاط البحري بما يعنيه من قيام مراكز تجمع السكان في سعيهم المتواصل من أجل توفير أسباب الرزق. كما أن النشاط البحري في هذه المنطقة لم يكن أساسياً للسكان في بداية استيطانهم لها بل كان نشاطاً لاحقاً لنشاطهم الأساسي وهو الزراعة, حيث أدى الفائض من إنتاجهم الزراعي إلى قيامهم بالتبادل التجاري مع المناطق الحضارية الأخرى في العالم المعروف آنذاك وخاصة منطقة وادي الرافدين والشام ووادي النيل وأجزاء أخرى في البحر المتوسط وشرق آسيا وشرق أفريقيا وجنوبها.

ثم انتقل السكان في مرحلة لاحقة إلى التجارة البحرية, وقامت بذلك المراكز الحضرية الساحلية كعدن و المخا وقناه وبئر علي والشحر وغيرها.[3]

---

(1) أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعي - الأنساق ، مرجع سابق ، ص415

(2) محمد متولي موسى: التحضر في الجمهورية العربية اليمنية، التحضر في الوطن العربي، الجزء الأول ، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978م،ص 659

(3) عبد الله سعيد باحاج : موانى اليمن وخليج عدن دراسة جغرافية, رسالة ماجستير , كلية الآداب والعلوم الإنسانية, تونس,1982م, ص 151

وتعد الخصائص الديموغرافية للسكان من أهم المعايير العلمية التي تبين التباين النوعي في الحجم والتوزيع والحالة التعليمية والأوضاع الاقتصادية لكل من الإناث والذكور.

تظهر البيانات الرسمية لمخرجات التعدادات في محافظة حضرموت ويعكسها الجدول أن الإناث يمثلـن (49,5%) والذكـور (50,5%) فـي تعداد 1994م اما في تعـداد 2004 م فقد بلغ عدد الإناث (497604) بنسبة (48,8) والذكور (522003) بنسبة (51,2) أما الفجوة النوعية فقد بلغت عام 1994م 1,9 واتسعت الى 4,7 عام 2004م.

وهذا يعني أن مجتمع حضرموت يغلب علية طابع الذكورة بفعل الهجرة الوافدة ، ويبين الجدول الآتي التعداد السكاني والفجوة النوعية لمحافظة حضرموت.[1]

فئة الأعمار	تعداد ١٩٩٤م			تعدادا ٢٠٠٤م		
	إناث	ذكور	الفجوة النوعية	إناث	ذكور	الفجوة النوعية
٤-٠	٥١٤٦٨	٥٢٢١٢	١.٦	٧.٤٣٩	٧٢٣٤٧	٢,٨
٩-٥	٥٢٨٣٧	٥٥٦٢٦	٥,٦	٧٢٨٣٢	٧٥٩٣٠	٤,٣
١٤-١٠	٤٥.٧٩	٥١٢٨٠	١٢,٣	٦٢٩٦٧	٦٩٩٣٩	١٠,٢
١٩-١٥	٤.٥٧٨	٤٣٥٤٥	٦,٩	٥٩.٨٤	٦٣٧٣٦	٧,٣
٢٤-٢٠	٢٩.٩٢	٣.٧..	٥,١	٤٥٩٢٠	٥١٧٦٧	١١,٦
٢٩-٢٥	٢٥٩٩٢	٢٥٤.٨	٢,٤	٤١٢٦٤	٤١٢٧٨	٠,٣
٣٤-٣٠	٢.١٧٩	٢.٣٣٣	٠,٧	٢٩٢٢٠	٣.١١٦	٣,١
٣٩-٣٥	١٧٩٣٥	١٧٦٥٨	١,٢	١٣٤٦٨	٢٧١٥٩	٥,٥
٤٤-٤٠	١٢٨٩٥	١٢..٩	٠,٧	١٩٢.٣	٢.٤٥٠	٦
٤٩-٤٥	١١٨٥٨	١..٩٩	٠,٢	١٦٣٥٠	١٦٧٥٦	٢,٨
٥٤-٥٠	١١٥١٩	٩٥.٤	٠,٢	١٣١٢٠	١٣٣.٧	١,٦
٥٩-٥٥	٧٨٤٠	٦٨١٧	٠,١	٨٩٦٤	٨٣٧٤	٠,٧
٦٤-٦٠	٩٣٤٢	٨٧٢٥	٠,٧	٩١٨٢	٨٨٢٩	٠,٣
٦٩-٦٥	٥٤٤٥	٥٥٣٨	١,٩	٦٤٩٩	٦١٥٧	٠,٣
٧٤-٧٠	٥٧.٧	٥٨٨٨	٠,٧	٦٦٣١	٦٣٨٨	٠,٤
٧٩-٧٥	٢٦٢١	٢٦٨٤	٢,٨	٣٣٥٣	٣٤.٩	١,٩
٨٤-٨٠	٢٧١٤	٢٤٧١	٥٠,٥	٢٩٩٩	٣.٣٠	١,٢
+٨٥	٢١٩٩	٢١٧٢	٠,١	٢٩.٧	٢٩٩١	٢,٨
الإجمالي	٣٥٥٣٣٨	٣٦٢٦٧٠	٢,٤	٤٩٧٦.٤	٥٢٢..٣	٤,٧

الجدول رقم (1)

(1) رزق سـعد الله الجابري ، فتحية محمد باحشـوان : الأوضاع الاقتصادية للأسـرة المعيشـية من وجهة نظر النوع الاجتماعي في محافظة حضرموت ، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا مركز الدراسـات الإنسـانية والاجتماعية ، اللجنة الوطنية للمرأة محافظة حضرموت (ساحل حضرموت) ، 2012 م

وتتميز محافظة حضرموت بتنوع واضح في التضاريس حيت تجمع بين السلاسل الجبلية والهضاب والأودية الجافة والصحارى الشاسعة ، وقد لعب هذا التنوع دوراً كبيراً في تنوع البيئة الجغرافية بما أثر في اختلاف نوعية السكن ، ففي المناطق التي تتوفر فيها اكبر قدر من الظروف الطبيعية الملائمة للاستقرار البشرى وتنتشر القرى والمراكز الحضرية كما هو الحال في وادي حضرموت وفروعه ، حيت يستقبل السكان مياه السيول لزراعة النخيل وبعض الخضروات فينتشر فيها الحضر، أما المناطق المرتفعة وسفوح الجبال حيت تنمو الحشاش بعد هطول الإمطار فينتشر الرعاة الرحل فينتقلون من مكان إلى آخر وعلى الشريط الساحلي تنتشر قرى صيد الأسماك لتوفر هذه الثروة الطبيعية من سيحوت شرقاً حتى بئر علي غرباً.[1]

ومنح هذا الموقع أهمية تجارية بالغة لأنها كانت ومازالت همزة الوصل بين حضرموت وما جاورها من أجزاء الجزيرة العربية من جهة والعالم الخارجي من جهة أخرى ، من خلال الموانئ البحرية القديمة و الحديثة التي أقيمت على سواحلها وما يتفرع منها من طرق برية (للقوافل والسيارات).[2]

2. التحضر

إن التحضر يؤثر على البناء الاجتماعي للمجتمع المحلي بكل أنساقه ونظمه المكونة للبنية المجتمعية ، والأسرة كنظام هي أحد مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع ، وبالتالي فهي انعكاس للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع مما يؤثر في وظائفها والعلاقات التي تربط بين أعضائها.[3]

و لقد ظهر تغير واضح و سريع في أشكال الإنتاج و أنماط الوسائل التكنولوجية فحلت الآلة محل الأيدي العاملة , و تغيرت طرق الإنتاج من تكتيك شبه أوتوماتيكي إلى إنتاج يعتمد على المكنة الكاملة و ظهرت الصناعات الخفيفة و المتوسطة و الثقيلة وازدادت نسبة الهجرة من الريف إلى المدينة , و تأثرت الزراعة , واشتد التخصص في العلم و العمل, و تحطمت العزلة بين المجتمعات , وتقدمت وسائل المواصلات ولم يعد في إمكان أية دولة أن تعيش بمعزل عن غيرها , ويأخذ التغير أشكالا متعددة فأحيانا يكون في صالح المجتمع, و آخر يكون معوقا لتنمية المجتمع و تقدمه.[4]

---

(1) الرقيب سعيد تابت وعبد الحكيم محمد يوسف : استخدام الأرض في محافظة حضرموت ، بحث مقدم إلي الندوة العلمية بعنوان "التركيب الجغرافي والأهمية الاقتصادية لمحافظة حضرموت " المكلا ، جامعة عدن ، 1987م، ص21

(2) محمد سالم الجوهي : النمو الحضري في ساحل حضرموت دراسة في جغرافية المدن، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، العراق ص 4

(3) فاتن محمد شريف : دراسات في الانتروبولوجيا الاجتماعية – انثروبولوجيا الأسرة والقرابة ، مطبعة الانتصار ، الإسكندرية 1999م، ص 207

(4)عبد الحميد محمود سعد: دراسات في علم الاجتماع الثقافي ، مكتبة نهضة مصر الشرق ، القاهرة ، 1980م، ص 52 ، 53

فالمجتمع التجاري لا ينفر أفراده من العمل في الحرف التي تدر على العاملين فيها مالا وفيراً، وكان لموقع مدينة المكلا والعوامل التجارية والسياسية دور في تنشيط التجارة في المنطقة الساحلية ، وهذا انعكس على زيادة العمران ، وتوسع مجالات العمل إذ لم تكن التجارة المهنة الوحيدة بل تجاوز السكان ذلك إلى مجالات أخرى لا تقل أهمية عن التجارة ، هي الصناعات والحرف, ومن الحرف التي نشطت في مدينة المكلا الدباغة ، صناعة السفن والحدادة.[1]

ولقد لعب الميناء دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما أنه قد كان من العوامل الأساسية للنمو العمراني, ولكن للميناء دوراً أخر يرتبط بالحركة التجارية , فعن طريق ازدهار الميناء ازدهرت التجارة وهذه بدورها أعطت للميناء أهمية في تنشيط الحركة العمرانية والسكانية وإسهامه في الدعم المالي للدولة.[2]

ففي فترة السبعينيات و الثمانينيات من القرن العشرين نجد الأوضاع الاقتصادية في الشطر الجنوبي – سابقا – قد قام على تدخل مفرط للدولة في كافة الأنشطة الاقتصادية و ذلك نتيجة للتوجه و الفكر الاشتراكي الذي يأخذ بمفهوم الاقصاء لدور القطاع الخاص, و الاعتماد بشكل أساسي في إدارة النشاط الاقتصادي على الدولة , حيث أدى هذا التوجه إلى تأميم الدولة للعديد من المنشآت و المشروعات التي كانت مملوكة للقطاع الخاص الأجنبي و المحلي, أثناء الوجود الاستعماري (البريطاني) الأمر الذي نتج عنه خروج التجار (البرجوازية الوطنية) من الجنوب و تحويل نشاطاتهم التجارية إلى الشمال , كما تم إقفال الباب أمام المستثمرين الأجانب.[3]

ومع بداية سنة 1990م شهدت المدينة نمو عمرانيا كبيرا استهدف ملء الفراغات الداخلية، كما شهدت المدينة نمو عمرانياً حيث رافقه تدفق المهاجرين من مدن وأرياف المحافظة ومن محافظات الجمهورية ألأخرى للبناء والعيش فيها ، وقد تميزت هذه المرحلة بدخول طرز عمرانية جديدة ودخيلة على البيئة المحلية كالطراز الغربي والصنعاني . وفي هذه المرحلة بلغت مساحتها (المدينة) المعمورة نحو 940 هكتار وعدد سكانها 94051 نسمة وذلك عام 1994م.[4]

ومرحلة الصناعة ساعدت على توفير فرص العمل, ووسعت من قاعدة البناء المهني حيث إنها فتحت المجال لظهور مهن جديدة مرتبطة بها كمهن الخدمات والتجارة والشحن والتسويق وغيرها ، فالصناعة هي محور النشاط الاجتماعي ، وأغلب حاجات الناس في المجتمع يعتمد عليها اعتماداً كلياً من حيث الاستهلاك فكل فرد في المجتمع في حاجة ماسة إلي وظيفة ليشغلها

(1) خالد سالم باوزير : موانىء ساحل حضرموت دراسة إثنواتورية، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة اليرموك ، الأردن، 1992م، ص 113

(2) سالم عمر الخضر, عبده عبد الله بن بدر: المكلا عروس البحر الحضرمية ،مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 1995 م, ص 51

(3) شيلاكارابيكو : التقاء الرأسمالية اليمنية و الاشتراكية اليمنية , من عبده حمود الشريف (محررا) ترجمة حمود الصلاحي و آخرين، التحولات السياسية في اليمن ، بحوث و دراسات غربية ، 1990 – 1994م ، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية ، صنعاء ، 1995م، ص 13

(4) محمد سالم الجوهي : النمو الحضري في ساحل حضرموت دراسة في جغرافية المدن، مرجع سابق، ص 88

ويكتسب منها ، وبفضلها يكون عضواً فاعلا له أهمية في البناء الاجتماعي، وهذه الوظائف كثرت وتعددت تبعا لتقدم الصناعة لأن هذا التقدم يقوم على التخصص, وتقسيم العمل الذي يكفل المهارة والاتقان ، وهذا ساعد على تغير وسائل الإنتاج من الشكل اليدوي إلى الشكل الآلي ، ومن المعمل الصغير إلي المعمل الكبير، وهذا يتطلب مهارات وصفات في الفرد قد لا يحتاج إليها قبل مرحلة التقدم الصناعي.[1]

3. التعليم

يعد التعليم إلزامياً لمن هم في سن التعليم الأساسي في اليمن ولذلك جاءت التشريعات والقوانين لتؤكد على أن التعليم حق لجميع المواطنين ، وقد انعكس ذلك في الاستراتيجيات والخطط والبرامج المرتبطة بالتعليم والتي من أهمها :

- الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم في الجمهورية اليمنية (2003-2015م) والتي خصصت المحور الخامس منها لتعليم الفتاة, وكيفية الحد من تسرب الفتيات من التعليم.
- الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار (1998-2015م) والتي تركز على الأطفال المتسربين, وأغلبهم من الفتيات بغرض تخفيض نسبة الأمية في اليمن الى 50% بحلول عام 2015م.
- قرار مجلس الوزراء بإعفاء الفتيات من (1 حتى 6 سنوات) من الرسوم المدرسية بهدف رفع معدلات التحاق الفتيات بالتعليم وتخفيض فجوة التعليم بين الجنسين.
- الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب (2006-2015م) والتي ركزت على التعليم قبل الأساسي وتأهيل الكادر التعليمي لهذه المرحلة والاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة.[2]

ويعد التعليم عاملاً ديناميكياً للتغير الاجتماعي ، فبواسطته تتغير ثقافة المجتمع ، كما يتغير به العديد من نظمه وأنساقه, فقديماً كانت الفكرة السائدة عن التعليم هي أنه مضيعة للوقت والجهد ، وقد كانت هذه الفكرة منتشرة بوجه خاص في المجتمع المحلي الريفي ، ولكن سرعان تبددت هذه الفكرة وأصبح الجميع يؤمنون بالدور الخطير الذي يلعبه التعليم في التغير الاجتماعي، وبأنه استثمار الطاقات البشرية.[3]

ولقد أدت مجانية التعليم التي انتهجتها اليمن بعد ثورتي 26 سبتمبر 1962م و14 أكتوبر 1963م للشمال والجنوب إلى اتجاه مجاميع غفيرة من أبناء الشعب صوب التعليم وأرسيت بدلك قيم تحبذ التعليم وتمجده وتحث عليه لدى قطاعات واسعة باعتبار أن التعليم هو القادر

(1) إسماعيل مراد الظهرى : التغير الاجتماعي و أثر على الاختبار المهني , رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب بسوهاج ، 1997م، ص 114

(2) الجمهورية اليمنية : المجلس الأعلى للمرأة، تقرير عن وضع المرأة 2009م، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء ، 2009م، ص 55

(3) عبد الحميد محمود سعد : التغير والحضارة دراسة في علم الاجتماع الثقافي ، مرجع سابق، ص 164

على فك أسـار المجتمع والسـير به نحو الأفضل ، فترسـخت بذلك فكرة التعليم لارتباطه أيضا برفـع مسـتوى الأفراد اقتصاديا واجتماعيـا ، وذلك للدور الذي يلعبه التعليـم في عملية الحراك الاجتماعي، خاصة لدي الطبقات الدنيا والوسطي في المجتمع.[1]

وشـهد قطـاع التعليم العالي فـي اليمن خلال العقدين الأخيرين توسـعا كبيراً حيث تضاعف عـدد الجامعـات حتى وصل عددها إلـى (7) جامعات حكومية تضم (55) كليـة بفروعها التابعة لها فـي مختلـف التخصصـات ، بالإضافـة إلى الجامعـات الخاصة التـي يصل عددها إلـى اكثر من (4) جامعـات إلا أن هذا التوسـع قد انحصرت مجالاته في التخصصـات التقليدية وبخاصة في العلوم الإنسـانية ، على أن التوسـع في التخصصات الجديدة والمرتبطة بمهن المستقبل التي يتطلبها سوق العمل اليوم لم تحظ باهتمام جدي وهي قليلة للغاية .

ويشهد اليمن تطوراً ملموسا في مجال التعليم ، حيت كفلت الدولة اليمنية حقوقاً تعليمية متساوية إلا أن نسبة الأمية ظلت مرتفعة بين الإناث وخاصة في الريف ، كما شهدت الثمانينيات زيادة التحاق وزيادة عدد الطالبات في الجامعة.[2]

إن مخرجات المؤسسـات التعليمية مازالت لا تتمتع بالمرونة الكافية مع متطلبات سـوق العمل واحتياجاته المتغيرة ، مما نجم عنه زيادة معدلات البطالة في الآونة الأخيرة في وسـط الشـباب من حملة الشهادات الجامعية .[3]

ويعد التعليم من أهم مظاهر وعوامل التغير في الأسـرة حيت كان له آثاره فيما يتعلق بتغيير الوعي الاجتماعي في الأسرة والمجتمع ، كما قد أثر على شكلها ووظيفتها و اتجاهاتها، وانبثقت قيـم جديـدة كحـب العلم والعمل بدلا مـن الجلوس في البيـت والاتجاه نحو اسـتكمال التعليم للفتـاه بـدلاً من تفضيـل الزواج ، كمـا كان للتعليم أثره فـي فتح مجالات واسـعة لدخول المرأة ميدان العمل .كما أسـهم التعليم في إحداث تغييرات هامة على واقع الأسـرة وتغيرت نسـبياً مكانـة المـرأة وموقعها داخل البيت، واحتلت أدواراً جديدة بفضل تعليمها داخل المجتمع وتحولت العلاقات الأسرية من علاقات تسلطية إلى علاقات يسودها الحوار والاحترام المتبادل.[4]

كما أن التعليم من أبرز القنوات التي تسير عملية الحراك الصاعد ، فمقدار التعليم الذي يحصل علية الفرد هو الذي يحدد مقدار انتقاله الاجتماعي أي حراكه من طبقة الى أخرى ، وعندما يكون هنـاك تكافـؤ فرص في كل شـيء بين المواطنين مـع انعدام المعوقـات الإدارية والاقتصادية

(1) عبده علي عثمان : الخلفية الاجتماعية لثورة 26 سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ ، مركز الدراسات والبحوث اليمني ، صنعاء، الطبعة الثانية ، 1986 م، ص 25 ، 26

(2) اللجنة الوطنية للمرأة : التقرير الوطني حول المرأة في الجمهورية اليمنية ، صنعاء ، 1994م، ص 2

(3) حسـن عبدالله يحيى دجرة : المعالجة الصحفية لقضايا الشـباب في الصحافة اليمنية دراسـة تحليلية لعينة من الصحف اليمنية خلال عام 2003م، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة أسيوط 2005 م، ص 63 ، 64

(4) عادل الكسادي : مظاهر تغير الأسرة الحضرية في مدينة المكلا – مرجع سابق، ص 61 ، 62

والاجتماعيـة يصاحبهـا مرونة في البناء الاجتماعي فلابد أن يحدث هناك حراك اجتماعي وبالتالي تنمية حقيقية فلا توجد تنمية بدون حراك اجتماعي ومهني.[1]

4. الهجرة :

الهجرة عبر التاريخ لم تأخذ شكلاً واحداً فقد اختلفت أشكال الهجرة في الوقت الحاضر عنها في الماضـي, فمـن حيث العدد مثلاً كانت الهجرة في الماضي تأخـذ صوراً جماعية أو قبلية ، اما في الوقـت الحاضر فقد أصبحت أسـرية أو فردية ، وإن كانت الهجـرة على صورتها في الوقت الحاضر هكـذا ، إلا أنهـا تعـد من القوى الأساسـية فـي عملية التغير السـكاني ليس على المسـتوى العالمـي فحسـب, وإنمـا تظهـر بوضوح أيضـاً داخل كل مجتمـع على حدة, و ذلـك على اختلاف أشكالها .[2]

و تعـد الهجـرة مـن أهـم المؤثـرات التي سـاعدت على نمـو المراكـز الحضرية حيـث تعد مدن حضرمـوت مناطق جذب للسـكان, وقد تأثـرت هذه المدن بالهجرات سـواء الخارجيـة أو الداخلية. فلقد قام المهاجرين بأحداث تغييرات سياسية واقتصادية في حضرموت واليمن عامة ومن ذلك تأسيس السلطنة القعيطية والسلطنة الكثيرية, عبر مهاجرين أثرياء من حضرموت جاءوا من حيدر أباد , ومن إندونيسيا حاول بن عبدات تأسيس دولة في الغرفة بوادي حضرموت ومن إندونيسيا أيضاً قدم آل الكاف أموالهم لحركة التحديث العمراني والاقتصادي في حضرموت.[3]

كما تلعب الهجرة دوراً حيوياً في احداث التغيير الاجتماعي سواء في مجتمع الجذب So- pull ciety أو مجتمع الطرد Society Pueh وبالتالي فهي تغير في النظم العائلية كما أن الهجرة تعد عاملا من عوامل التغيير الاجتماعي الخارجي ، التي ساعدت على تقلص الأسرة الممتدة وانتشار الأسرة النووية ، كما أدت إلى ضعف العلاقات القرابية والحد من الزواج القرابي والزواج التبادلي .[4]

فالهجرة الداخلية في عموم مناطق اليمن تتم في إطار عملية التحضر السريع ، بعد أن كانت بطيئة قبل الاسـتقلال ، فنسـبة التحضر في الحافظات الجنوبية لليمن التي بلغت 33% مقابل 29% للدول النامية و96% للدول المتقدمة و39% لدول العالم في العام نفسة 1980م.[5]

---

(1) نايف الحميدي الجحدلي : الحراك المهني و متطلبات التنمية البشرية بالكويت, رسالة دكتوراه غير منشورة, كلية الآداب, جامعة المنيا , 1998م ، ص 33

(2) عبدالحميد محمود سـعد : المدخل المورفولوجي لدراسـة المجتمع الريفي ، دار الثقافة للطباعة والنشـر ، القاهرة ، 1980م ، ص 107

(3) محمـد عبـد اللـه بـن ثعلب : الهجـرة والتنمية في اليمن, رسـالة دكتـوراه غير منشـورة , جامعة تونس الأولـى, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, 2000 م, ص 13

(4) على محمد مكاوي : الأنثروبولوجيا الاجتماعية – دراسة التغير والبناء الاجتماعي ، مرجع سابق، ص 200

(5) محمد عبد الله بن تعلب : الهجرة والتنمية في اليمن ، مرجع سابق، ص 75

ولقـد أدت الهجـرة إلـى ظهور أنماط جديدة من السـلوك الاسـتهلاكي فـي المجتمع لم تكن معهـودة في السـابق ، فإضافه إلي النمط العادي والطبيعي الـذي يرتكز علي ضروريات الحياة، ظهـر نمـط الاسـتهلاك الترفيهـي ، أي أن تمويـلات المهاجرين مكنـت الكثير مـن العائلات من الارتفاع بمسـتوى معيشـتها وعملت كذلك على محاكاة أنماط اسـتهلاكية تشبه النمط السائد فـي مجتمعات البترول, بل لقد ذهبت بعـض تلك العائلات إلى محاكاة المجتمعات الخليجية في الملبس والحلي وتأثيث المنازل, وأصبح لدى الناس انجذاب شـديد لاسـتيراد المزيد من السـلع المصنعة, و أصبحت معظم الأسر تعتمد اعتمادا كليا في طلباتها وحاجاتها على المهجر , وساعد على ذلك سرعة النقل الجوي وكثافة حركة الناس الأسبوعية من وإلى تلك الدول.[1]

و من انعكاسـات الهجرة على الأسـرة ومكانة المرأة أنها سـاعدت على تحسن مستويات أفراد الأسـرة نتيجـة التحويلات النقدية والعينية من المهاجر, فانعكسـت في الرغبـة بتعليم الأبناء، و تغيـرت الأدوار فـي إطار الأسـرة، وتحمل المرأة أعبـاء مضاعفة في إطار أسـرتها, مما أدى إلى تشـكل أدوارهـا ونمو مكانتها (وخاصة في الأسـر، التي لا يوجد فيهـا رأس العائلة من الذكور)، فتقوم بدور أساسي في الإنتاج والإشراف على شؤون الأسرة، وتصريف أمورها بما في ذلك تربية وتنشئه الأبناء، والقيام بعمليات تسويق المنتجات أحياناً.

كما تحول نمط الأسرة من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النواة؛ ومع ذلك أسهمت الهجرة في بعض الحالات ببعض الاختلالات في بناء العلاقات الأسـرية بسـبب غياب الزوج وترك الزوجة لدى بعض أفراد الأسـرة وما ينشـأ عن ذلك من اضطرابات أسـرية تمثلت بعدم الوضوح في السلطات والمسؤوليات بين أفراد الأسرة وخاصة النساء عندما تقع زوجة الابن المهاجر تحت سلطة الحماة أو غيرها من نساء الأسرة.

كما أن غياب الزوج يحدث أحياناً ضعفاً في الروابط الأسرية وحدوث المشكلات الاجتماعية، وتأثر الصغـار بذلـك ، إضافة الى اكتسـاب بعض القيم الاسـتهلاكية غير الواعية، كقيـم الإنفاق على المأكولات ، والمباهاة، والمفاخرة.[2]

(1) عادل الكسادي : مظاهر تغير الأسرة الحضرية ، مرجع سابق ، ص 64 , 65

(2) د. وهيبة فارع / د. نورية علي حمد : آثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة الزوج على المرأة اليمنية، من موقع http://www.nabanews.net/2009/506.html

5. الاتصال الثقافي :

يعـد الاتصـال الثقافـي بين المجتمعـات المختلفة عاملا أساسـياً فـي إحداث التغيـر الثقافي الخارجي ، والواقع أن الاتصال الثقافي يؤدي إلى تغير واضح في البناءين الاجتماعي والثقافي، وقـد يترتـب علـى هذا الاتصال اكتسـاب عناصـر ثقافية جديـدة والتخلي عن العناصـر القديمة ، أو حتـى التمسـك بهـا ، بحيث يترك بصماته علـى النظم العائلية والقرابية فيتغير حجم الأسـرة وتتقلـص وظائفها ، ويضعـف تأثير القرابة في العلاقات والتفاعـلات الاجتماعية بمؤازرة عوامل أخرى .[1]

وتـؤدي العوامـل الثقافية دوراً مهماً في حدوث العديد مـن التغيرات الاجتماعية في المجتمع, لدرجـة أن بعـض علمـاء الاجتماع اعتبروها العامل الرئيسـي فـي حدوث التغيـر الاجتماعي مثل "اوجبـرن وسـروركن", واهتموا بالعوامـل الثقافية, لأن لها صفة التكوين الـذي يتنامى تلقائيا, حيث إن بعضهم اعتبرها نسقا اجتماعيا ذا صلة بالعلاقات الاجتماعية. وأنها تتأثر بالعوامل الداخلية فـي المجتمـع , وخاصـة في حـالات الاختراع, و الاكتشـاف و الاسـتعانة و الاحتكاك, ووسـائل الانتشار والاتصال المختلفة.[2]

ويعـد الاتصـال الثقافي عاملاً خارجياً من عوامل التغير ، وقد يترتب على هذا الاتصال اكتسـاب وتمثـل عناصـر ثقافيـة جديدة ، والتخلي عن عناصر قديمة أو حتى التمسـك بهـا,[3] فالثقافة لها طابع نسـبي فهي تختلف من مجتمع إلى آخر داخل المجتمع الواحد فنجد الثقافة الحضرية يكون لهـا تأثيـر إيجابي على طابع تفكير الإنسـان في المدينة فهو يلمس فائـدة التكنولوجيا ويعيش في كنفها, وهي التي تؤثر على قبوله لأي تغير سريع, فضلاً عن أنها ساعدت على خروج المرأة إلى مجال العمل, وأصبح لها نمط من التفكير يختلف تماماً عن المرأة في الريف.[4]

و يؤدي الانتشـار الثقافي عن طريق تقدم وسـائل الاتصال الفكري إلى كثير من التغيرات في نظـم المجتمـع وأفكار أفراده ، مما ينعكس على البناء الاجتماعـي في ذاته كما أن الثقافة تؤثر فـي وسـائل الإنتـاج ونوعه وطرق الاسـتهلاك لتدخل كثير مـن عاداتنا ومعتقداتنـا الدينية في النواحي الاقتصادية . ويختلف تقبل الناس لعناصر الثقافة باختلاف طبقات المجتمع وفئاتها.

فقد وجد " رينيه مونيه" أن الطبقات الدنيا في المجتمع تتقبل بسرعة الأشياء المادية كالسلع والمنتجات الاسـتهلاكية ، بينما نجد أن الطبقات العليا أكثر تقبلاً للأنماط الثقافية و السـلوكية، حيـث تريـد الفئة الأولى الفائـدة المادية بينما تريد الفئـة الثانية دعم هيبتها ومركزها بسـلوك

(1) عبد الهادي الجوهري : قاموس على الاجتماع ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1983م، ص -77 79

(2) الدسـوقي عبده إبراهيم : التغير الاجتماعي والوعي الطبقي (تحليل نظري) ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشـر ، الإسـكندرية ، 2004 ، ص 52

(3) علي محمد مكاوي : الانتروبولوجيا الاجتماعية دراسة التغير والبناء الاجتماعي، مرجع سابق، ص 195

(4) إسماعيل حسن عبد الباري: الديموجرافيا الاجتماعية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2000م، ص154

معين يميزها عن الطبقات الدنيا.[1]

ولأن المجتمع اليمني كان لديه مرونة شديدة في بنيته الثقافية للتعامل مع الجديد ، فقد لعبت البنية المحلية دوراً كبيراً في إفساح المجال أمام هذه القيم وهذه المنتجات الحضارية للتغلغل في أوساط المجتمع ساعد على ذلك عملية الهجرة ، حيث أصبح المهاجرون عند عودتهم إلى قراهم ومدنهم عبارة عن مركز إشعاع إعلامي ودعائي للمنتج الغربي ، وذلك بما ينقله لهم من أخبار و بما يجلبه معه من موارد سلعية غربية مما يساعد على عملية تقبل كل ما هو جديد من سلع, و ما تحمله من قيم معها.[2]

كما تعتبر وسائل الاتصال الحديثة سبباً من أسباب التفكك الأسري في المجتمعات المعاصرة، على الرغم مما يمكن أن يكون لها من إيجابيات، أهمها: تسهيل كثير من أمور الحياة وقضاء بعض أوقات الفراغ، إلا أن سلبياتها كثيرة كذلك، حيث أفرط الأفراد في التعامل معها، فبدلاً من أن يُقضى معها جزء من وقت الفراغ، أخذت كثيراً من أوقات الأفراد، مما أخل بواجباتهم الأخرى نحو أسرهم فالتلفاز يأخذ من كثير من الأفراد كل المدة المسائية, بل ويمتد مع بعضهم إلى الصباح، مما يعيق قيامهم بمسؤولياتهم الأسرية . . يضاف إلى ذلك المحتوى الهزيل, بل الضار الذي يقم في البرامج خصوصاً الفضائية منها، حيث أصبحت مرتعاً لكل من هب ودب دون رقيب أو رادع أو خلق أو نظام، فأصبحت الإثارة هي الهدف والغاية, لجلب أكبر عدد ممكن من المشاهدين.. والضحية هي الأسرة التي تنشب بينها الخلافات نتيجة التعلق بما يعرض، أو عدم القيام بالواجبات المطلوب من الفرد القيام بها.

6. خروج المرأة للعمل :

إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مكنت المرأة من الحصول على فرص التعليم قد ساهمت إلى حد كبير في خروج المرأة إلى العمل خارج نطاق المنزل ولاسيما في المدن, وتدل المؤشرات على تزايد أعداد الفتيات الملتحقات بالتعليم والراغبات في الدخول في سوق العمل في الوقت الحاضر.[3]

ونظراً لحداثة المرأة اليمنية بسوق العمل الخدمي ، والإنتاجي ، وغياب الكثير من الخدمات الممكنة للمرأة العاملة يصادف أن تعاني المرأة العاملة من التناقض والتصادم في الأدوار ، وربما يحدث الصراع في الأدوار، مع أن الكثيرات يسعين إلى التوفيق بين الدورين, بحيث لا

(1) جهاد يوسف عثمان : التحضر وأثره على تغير بعض القيم المجتمعية، رسالة ماجستير، (غير منشوره)، كلية الآداب ، جامعة أسيوط، 2002م، ص 100

(2) حمود العودي : التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في البلاد النامية, دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمني، دار العودة , الطبعة الثانية ، بيروت ، 1986 م ، ص 326

(3) فضل عبداللة الربيعي : الأسرة والتغير الاجتماعي ، ، مركز دراسات الرأي العام والبحوث الاجتماعية ، 2006م ، ص135

يؤثـر دور علـى الآخر, إلا أن المجتمع لم يتهيأ بعد لأدوار المرأة الجديدة، كما أن العادات والتقاليد والرواسب لاتزال تطبع المرأة بالدور القديم, وتطالبها بالاستمرار فيه.[1]

وبخروج المرأة اليمنية للعمل وجدت نفسها مدفوعة بعوامل عديدة منها ما هو نفسي, ومنها ما هو اقتصادي واجتماعي ، فمن الأسباب الاقتصادية عدم كفاية الأجور التي يتقاضاها الأزواج لتغطية نفقات المعيشـة واضطرت النسـاء للعمل لمسـاعدة أزواجهن ورفع مسـتوى أولادهن الاقتصادي وبذلك اختفت الفكرة القديمة بأنه الرجل للحقل والمرأة للبيت.[2]

وتشـكل البنية التحتية في اليمن عائقا أمام تراكم الرسـاميل والتنمية الاقتصادية مما أثر في توافـر فـرص العمل وانتشـار البطالة، إضافة إلى تدنى مسـتوى وعى المـرأة العاملة بحقوقها القانونيـة, والتعليـم والتدريـب المهني غيـر الملائم رغم حصول كثير من الفتيات على شـهادة جامعية أو دبلوم, حتى إن تخصصاتهن ومؤهلاتهن لا تنسجم ومقتضيات الوظائف التي يلتحقن بهـا, على سـبيل المثال : المخرجات من قسـم اللغـة الإنجليزية تم توظيفهن فـي مهن كتابية وسكرتارية وخدمات العملاء وعد النقود وغيرها إضافة إلى محدودية الدراسة والتدريب.[3]

ونتيجـة لعوامـل التصنيع و التحضر والتحديث التي يشـهدها المجتمع فـي المرحلة الراهنة من تقدمـه, فقـد أتيح للمـرأة اليمنية عدد مـن البرامج التدريبيـة في مجالات مختلفـة لرفع كفاءتها الإنتاجية, و تحسين مكانتها الاجتماعية في المجتمع, و رغم تعثر بعض هذه البرامج أو قصورها في تحقيق أهدافها ، إلا أن برامج تدريب المرأة اليمنية قد حققت تقدما ملموساً خلال السنوات الماضية.[4]

أما اليوم فنجد تنامي في النظرة الإيجابية لعمل المرأة بعد أن كان خروجها في البداية محفوفا بالكثير من الصعوبات والمعوقات الاجتماعية والثقافية.[5]

كما أن التحولات التي شـهدها المجتمع اليمني قد أدت إلى تغير الأدوار التي يقوم بها أفراد الأسرة، إذ مكنت المرأة من الخروج للعمل خارج نطاق المنزل وتغيرت معها تلك النظرة التقليدية التـي كانـت تنظر للمرأة علـى أن مكانها الطبيعي هو المنزل ومع ذلك فـإن المرأة الريفية في الأسرة التقليدية كانت أكثر القوى نشاطا في العمل الزراعي ومازالت كذلك.[6]

---

(1) نورية علي حمد : المرأة ومكانتها في الأسرة اليمنية المعاصرة ، مرجع سابق، ص 52 ، 53

(2) حنـان محمـود عبـد العظيـم القاضـي : أثر عمل المـرأة الريفية فـي المشـروعات البيئية الصغيـرة على الجوانـب الاجتماعية والسلوكية للأم والطفل، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ،2005م، ص 26

(3)التدابير التشريعية : من موقع

http://www.alshor-net/sh-details-asp?det?

(4) أحمد العبد حمود عوض : التكنولوجيا والبناء الاجتماعي دراسـة عن أثار التكنولوجيا وانعكاسـاتها على بعض مؤسسـات البناء الاجتماعي في اليمن ، رسالة دكتوراه غير منشور ، كلية الآداب ، جامعة بغداد 2003 م ، ص 157

(5) نوريه علي حمد : المرأة ومكانتها في الأسرة اليمنية المعاصرة ، مرجع سابق، ص 51

(6) فصل عبدالله الربيعي : الأسرة والتغير الاجتماعي ، مرجع سابق، ص 135

الفصل السادس
المشكلات التي تعاني منها الأسرة

أولاً : الجوانب الاجتماعية :

إن التدخل بين القيم التقليدية والحضرية في المجتمع اليمني هو سمة بارزة في سياق الحياة العامة للمجتمع ، وإن كان ذلك لا ينفي وجود الفروق بين الحياتين, الريفية والحضرية في اليمن، حيث يلاحظ أن أول تلك الفروق هو تراجع الأسـرة, من أسـرة ممتدة إلي أسرة نووية، ليس في الحضر فحسـب بل فـي الريف ، وذلك بفعل تأثير التحولات الاقتصاديـة والاجتماعية التي حدثت في المجتمع ، الأمر الذي أحدث بعض التغيرات في الأسرة.[1]

فنمط الأسـرة الصغيرة " الأسـرة النواة " يوجد في كل من الريف والحضر ، ولكنه يغلب في الحضر، حيث تتألف الأسـرة من الزوج والزوجة كما أن معظم الأسـر اليوم تشـترط في الزواج أن يوفر الشـاب سـكناً مسـتقلاً لابنتهم، والحجة في ذلك أن الأسـرة التي توجد بها أكثر من امرأة يسودها التوتر والمشاكل.[2]

ويعـزى تمسـك القرويين بضرورة الاتجاه إلى إنجـاب المزيد من الأبناء إلى مجموعة معقدة من التغيـرات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافية أدت إلـى تعميق هذه القيمة في نفوسـهم عبر الزمـن ، كمـا تفرض طبيعة النسـق الاقتصادي نفسـها عليهم وخاصة القرى التـي تعتمد على الزراعة بصفة أساسية ، فذلك يتطلب مزيداً من الأولاد، كما أن انتشار الأمية في كثيرة من قرى الريـف العربـي ، أدى إلى عدم وضـوح الرؤية أمام أبناء هذه القرى فـي قضايا كثير مثل تنظيم الأسـرة ، والاعتقاد بكثير من الخرافات، كما أدى غياب الدور الإعلامي الفعال إلى تفشـي هذه الظواهر وانتشارها.[3]

فالأسـرة العربيـة تخضـع اليـوم لكثير مـن الضغوطـات (الاقتصاديـة و الاجتماعية و النفسـية والسياسية)، التي تضعف عندها روح المتابعة التربوية للأبناء؛ وإرهاق الأسرة بسبب الضغوطات التي تخضع لها يسـتنفذ القسـط الأكبر من الجهد والطاقة في التربية؛ كثير من الآباء لا يبادرون إلـى معاقبـة أبنائهم عند قيامهم بسـلوكيات غيـر مرغوب فيها، تاركين ذلك لأجل غير مسـمى فيوفرون على أنفسهم الوقت والجهد في التربية.[4]

---

(1) فضل عبدالله الربيعي : الأسرة والتغير الاجتماعي ، مرجع سابق، ص 38 ، 39

(2) Cynthia Mynti , woman and Development In Yemen In Arab Republic , German Agency for Technical , Germany , 1979 , p . 23

(3) السيد عبد القادر شريف : التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة ، مرجع سابق، ص 65

(4) حمد الله ربيع : الفوضى التربوية في الوسط العربي مسؤولية الأسرة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص 48

وتتحـد المعايير والقيم الأخلاقية والسـلوكية للأسـرة مـن خلال ما يفرضـه المجتمع من آداب للسـلوك والمعاملات لأي عضو من أفراد الأسـرة, من حيث التلقين والتطبيق لصياغة السلوك العـام ، ومـا يتضمنه من قيـم الانتماء والولاء ، ومعايير الخير والشـر والرذيلـة والفضيلة ، وغير ذلك من القيم التي تدعم قيام الأسرة واستمرارها وتنشئة الأبناء عليها ، كجزء مهم من ثقافة المجتمع وقيمه التي تؤدي في حالة غيابها إلى العديد من المشكلات في العلاقات الزوجية من ناحية ، وعلى الأبناء واستقرارهم وتنميتهم وعلى البناء الأسري من ناحية أخرى.[1]

ومما يضيـق لـه الصـدر وينفطر له الفؤاد ما نراه اليوم من مشـاهد أليمة حيـث نجد أطفالنا يعيشـون فـي ظل الأجـواء الملوثة التي يعيشـها مجتمعنا ، وازدياد حالات التصدع والانشـطار في الأسرة ، حيث يتسرب إلى هذه المؤسسات المجتمعية اتجاهات غريبة عن واقعنا يتم فيها التنكر للقيم الأخلاقية الرصينة ، مما أثر بدوره وأضعف العلاقات الأسـرية وما تمارسـه الأسـرة من ضبط على أفرادها ؛ كما بدأت الأسـرة تفتقر إلى الإشـراف والرقابة على أبنائها ، وكل ذلك أدى إلـى أن ينحـرف عدد كبير من الأحداث ولجوئهم لوسـائل غير مشـروعة تخالف ديننا وعاداتنا وتقاليدنا والقيم التي غرسـت في أنفسـنا، وكل ذلك من أجل سـد احتياجاتهم ، وذلك من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى انحراف الأحداث.

وتقوم الأسـرة الإسـلامية على الدين والتراحم ، فإذا اسـتقامت شـئون الأسرة وتحقق لها الاستقرار الذي يتبعه التنظيم الإسلامي ، أفلحت في تخريج رجال صالحين, وتنشئة جيل مثالي وكانـت بحـق عمـاداً للتربية ودعامـة أصيلة من دعاماتها ، وأسـهمت إسـهاما عظيمـا في وقاية الأحداث من الانحراف والفساد.[2]

وهناك مجموعة من المشكلات الاجتماعية التي تواجه الأسرة منها :

- تفشي الأمية بين صفوف النساء بسبب حجم التسرب الكبير للفتيات من مدارس التعليم الأساسـي، خاصة في الريف وإزالة أسـبابه المعروفة المتمثلة فـي عدم توفر المعلمات والزواج المبكر والذي أهم أسبابه المستوى المعيشي المتدني للأسرة.
- تفعيل الكثير من أصحاب الأعمال توظيف الذكور نتيجة القيود المفروضة على حركة النساء إلى خارج مواقع سكنهن .
- انعكاسات ظاهرة الزواج المبكر يؤثر على قدرة الفتيات على الاستمرار في الدراسة كنتيجة مفروضة وبقرار أسري أو لربما تكون كنتاج للمسؤوليات والأعباء الإضافية الجديدة.[3]
- انتشار الطلاق مما يؤدي الى بعض المشاكل للأسرة وخصوصا الأبناء.

---

(1) أحمد يحيى عبد الحميد ، الأسرة والبيئة ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1998م ، ص 76

(2) غريـب محمـد سـيد ، الإنحـراف والمجتمع : دراسـات في علم الاجتمـاع القانوني ، الإسـكندرية : المكتب العلمـي للكمبيوتر والنشر، 1997م ، ص 177

(3) محمـد عمـر باطويح : تشـغيل النسـاء في القطاع العـام والخاص على مسـتوى محافظة حضرموت ، اللجنـة الوطنية للمرأة محافظة حضرموت ، ص 30 ، 35

- عدم التواصل بين الآباء والأبناء ، نتيجة لانشغال الآباء وتغيبهم عن الأسرة لمدة طويلة.

ثانياً : الجوانب الاقتصادية:

إن المستوى الاقتصادي يلعب دورا أساسيا في حياة الأسرة ونجاحها ، فالجانب المادي ينتج عنه إشباع للحاجات المادية الضرورية للعيش ، كالسكن وتوفير المواد الغذائية والملبس وغيرها ويتأثر كل هذا بكفاية مستوى الدخل لتلبية حاجات الأسرة المختلفة, وذلك محافظة على بنائها المادي والنفسي والاجتماعي .

والأسرة ذات الدخل المتوسط والضعيف لا تستطيع القيام بواجباتها ، فلا يتوافر لديها الغذاء الكافي، ولا الملبس المناسب, وهذا يجعل الفرد يشعر بالنقص والخجل وعدم القدرة على المشاركة في القسم, أو إحداث علاقات اجتماعية مع الزملاء, ومن ثم فإن عدم كفاية الأسرة تدفع الأبناء إلى البحث عن وسائل خاصة لسد هذا النقص .[1]

و شهد الاقتصاد اليمني عددا من الأزمات الخطرة بسبب السياسات و البرامج التنموية و الاقتصادية و السياسية كدفع توحيد اليمن المتزامن مع اندلاع حرب الخليج في العام 1990م بالمغتربين إلى العودة إلى بلادهم ، كما أدى إلى شح العائدات الاقتصادية التي كانت تجنيها البلاد من تحويلات المغتربين, التي ساعدت في تلك الآونة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي, و إحداث انتعاش للنشاط التجاري, و ما صاحبها من تحولات اجتماعية و ثقافية متسارعة في بنية النظام الاجتماعي و الاقتصادي بشكل عام مما أثر سلبياً في الاقتصاد اليمني.[2]

هناك بعض المشاكلات الاقتصادية التي واجهت الأسرة منها :

- تسرب العمالة الماهرة والمدربة من الرجال في القطاع الحكومي إلى المؤسسات والشركات الخاصة بسبب تدني المرتبات الحكومية، الأمر الذي يجعل المنافسة بين النساء والرجال في سوق العمل غير عادلة.
- إن التهيئة لانضمام اليمن إلى الاقتصاد العالمي في إطار منظمة التجارة العالمية, سيؤدي إلى تسريح عدد كبير من العمالة شبه الماهرة وغير الماهرة وبالتالي ستقلل من فرص العمل أمام النساء .
- أصبح التقدم التكنولوجي يؤثر بشكل واضح على ميزان العرض والطلب في أسواق العمل العالمية، مما يرجح احتمالات عودة الكثير من العمال المهاجرين إلى الوطن.
- ارتفاع معدل الأمية في محافظة حضرموت كغيرها من محافظات الجمهورية, إذ يقدر

(1) رمزية الغريب: التعلم دراسة نفسية ، تفسيرية، اجتماعية، مكتبة الانجلوا المصرية، القاهرة ، 1967، ص 454

(2) المجلس الأعلى لشئون المرأة : اللجنة الوطنية للمرأة – اليمن من موقع
Http//www.Yemeni-women-org.ye/conf-wncbetwenz.com.htm

معـدل الأميـة بالمحافظـة حوالي (38.5%) من السـكان ممن هم فوق سـن (15) سـنة, وبالذات بين أوساط النساء حيث تقدر بحدود (43.7%) وهذه الظاهرة تكرس عامل الإعاقة لأن العديد من الفرص التي يمكن أن تخوضها المرأة تتطلب درجة من المستوى التعليمي وبالتالي, تحرم نسـبة كبيرة منهن ، وتحديداً أولئك اللاتي يصلن لمرحلة من هن في سـن النشاط الاقتصادي.

- تدنـي المسـتوى التعليمي للإنـاث, وضآلة مخرجـات التعليم من الفتيـات, وبالذات حملة المؤهلات الجامعية بالمحافظة. وتتركز هذه الظاهرة في المناطق والمديريات الريفية.
- تفاقم معدل الفقر وتردي الوضع الاقتصادي لأعداد كبيرة من النساء ، مما يعكس تأثيرها السلبي والضعيف في الحياة العامة ككل.
- علـى الرغـم من أن قانون العمل يسـاوي بين النوع الاجتماعي في شـروط الحصول على وظيفـة العمـل, إلاّ أن مسـتويات تطبيق نصوصه بشـكل دقيق تكتنفهـا صعوبات كبيرة, وهذا يتطلب إعادة النظر في آليات المراقبة والتنفيذ للقوانين المرتبطة بتشغيل النساء, لاسـيما فـي القطاع الخـاص بهدف الوصـول لمعرفة مـدى التزامها بتنفيـذ لأحكام لتلك المعايير والقوانين.
- عدم توفير الضمان الاجتماعي لعدد كبير من النساء اللاتي يعملن في القطاع غير المنظم أو ذات المهن الحرة.
- محدودية وضعف مصادر التمويل من الصناديق المرتبطة بتمويل المشـاريع المدرة للدخل (المشـروعات الصغيـرة والأصغر), التي تسـهم في توفير فرص عمل المـرأة, وإن وجدت تكون بشروط غير ميسرة, فضلاً عن الصعوبة التي تواجهها المرأة في الحصول على هذه التسهيلات المالية.[1]

ثالثاً : الجوانب تعليمية :

يعد التعليم عاملا ديناميكياً للتغير الاجتماعي ، فبوسـاطته تتغير ثقافة المجتمع كما يتغير به العديـد من نظمه وأنسـاقه فقديماً كانت الفكرة السـائدة عن التعليـم هي أنه مضيعة للوقت والجهد ، وقد كانت هذه الفكرة منتشرة بوجه خاص في المجتمع المحلي الريفي ، ولكن سرعان مـا تبـددت هذه الفكـرة وأصبح الجميـع يؤمنون بالـدور الخطير الـذي يلعبه التعليم فـي التغير الاجتماعي، وبأنه استثمار الطاقات البشرية .[2]

ويشـهد اليمن تطوراً ملموسـا في مجال التعليم ، حيت كفلت الدولة اليمنية حقوقاً تعليمية

(1) محمد عمر باطويح : تشـغيل النسـاء في القطاع العام والخاص على مسـتوى محافظة حضرموت ، مرجع سـابق ، ص 32 ، 54 ، 57

(2) عبدا لحميد محمود سعد : التغير والحضارة دراسة في علم الاجتماع الثقافي ، مرجع سابق، ص 164

متساوية ، إلا أن نسبة الأمية ظلت مرتفعة بين الإناث وخاصة في الريف ، كما شهدت الثمانينيات زيادة التحاق الطالبات بالجامعة .

إن مخرجات المؤسسات التعليمية مازالت لا تتمتع بالمرونة الكافية مع متطلبات سوق العمل واحتياجاته المتغيرة ، مما نجم عنه زيادة معدلات البطالة في الآونة الأخيرة في وسط الشباب من حملة الشهادات الجامعية.[1]

ويعد التعليم من أبرز القنوات التي تسير عملية الحراك الصاعد ، فمقدار التعليم الذي يحصل علية الفرد هو الذي يحدد مقدار انتقاله الاجتماعي أي حراكه من طبقة لأخرى ، وعندما يكون هناك تكافؤ فرص في كل شئ بين المواطنين مع عدام المعوقات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية يصاحبها مرونة في البناء الاجتماعي فلابد أن يحدث هناك حراك اجتماعي وبالتالي تنمية حقيقية, فلا توجد تنمية بدون حراك اجتماعي ومهني.[2]

وقد لعبت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية دورا في تمكين المرأة من الحصول على فرص التعليم فقد أسهمت إلى حد كبير في خروج المرأة إلى العمل خارج نطاق المنزل ولاسيما في المدن, وتدل المؤشرات على تزايد أعداد الفتيات الملتحقات بالتعليم والراغبات في الدخول في سوق العمل في الوقت الحاضر .[3]

وبالرغم من اهتمام الدولة بتوفير الخدمات التعليمية من خلال السياسات والاستراتيجيات الحكومية التي تعطى اهتماماً خاصاً بتعليم الفتاة, وإنفاقها ما يقرب من خمس الميزانية السنوية على التعليم واهتمامها بإدماج النوع الاجتماعي في العملية التعليمية، إلا أن جملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ظلت تفرض نفسها وتحول دون تحقيق نهضة تعليمية سريعة, تلبى احتياجات التنمية الإنسانية مما وفر فجوة في التعليم تتضح من خلال المعوقات الآتية :

- التسرب الدراسي و يتركز التسرب بشكل أكبر من الصف الخامس للبنات والصف السابع للأولاد، وترجع أسباب التسرب إلى قلة المعلمات في الريف, الزواج المبكر, ضعف الوعي بأهمية التعليم وخاصة في الريف، الاختلاط, الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة, كما يشكل هذا التسرب من التعليم الأساسي 6.%، إلا أن المشكلة الحقيقية تكمن التسرب العام والذي يمثل 19% عند الإناث خارج نطاق التعليم، ويتركز بدرجة كبيرة في المناطق الريفية حيث بلغ (869) طالباً وطالبةً لعام 2011/2012م.[4]

(1) حسن عبدالله يحيى دجرة : المعالجة الصحفية لقضايا الشباب في الصحافة اليمنية دراسة تحليلية لعينة من الصحف اليمنية خلال عام 2003 ، مرجع سابق ، ص 63 ، 64

(2) نايف الحميدى الجحدلي : الحراك المهني و متطلبات التنمية البشرية بالكويت , مرجع سابق ، ص 33

(3) فضل عبدالله الربيعي : الأسرة والتغير الاجتماعي ، مرجع سابق، ص 135

(4) تقييم خطة عام 2012م من الخطة الخمسية الرابعة للتنمية والتخفيف من الفقر (2011م – 2015م) بمحافظة حضرموت: اللجنة الوطنية المرأة، محافظة حضرموت، الجمهورية اليمنية، ص 39

- استمرار ظاهرة التسرب والرسوب من التعليم وخاصة بين البنات في الريف .
- ارتفاع استيعاب الطلاب في مدارس المدن الرئيسية في ظل محدودية السعة الصفية.
- التأخر في تنفيذ المشروعات (مدارس) وفقا لحاجة المديريات في حينها .
- مستوى الوعي بأهمية التعليم عامة وتعليم الإناث خاصة بين الحضر والريف.
- تدني المستوى المعيشي للأسرة مما يؤدي إلى تسرب الأولاد والبحث عن عمل.
- عـدم وجـود المـدارس الخاصة بالفتيـات في الريـف وعدم تقبـل الأهالـي للاختلاط في الصفوف الكبرى (9-6).
- تدني مستوى التحصيل العلمي للطلاب بسبب صعوبة المناهج.
- انتشار ظاهرة الغش بين الطلاب.
- عدم اعتماد أي مشاريع جديدة للتعليم الفني والمهني خلال السنتين الأوليين من الخطة عام 2012م.
- عدم توافر السكن الداخلي لبنات المديريات الريفية الراغبات في الالتحاق بالتعليم الفني.
- محدودية التخصصات في التعليم الفني والمهني التي تتناسب مع طبيعة الفتاة.[1]

رابعاً : مشكلات صحية

أظهـرت البيانـات المتعلقة بصحة الأم والطفل تحسـناً ملحوظاً خلال عـام 2012م موازنة بعام 2011م فمؤشر عدد وفيات الأمهات عند الولادة انخفض بنسبة (6%) عن عام 2011م, أما مؤشر الوفيات للمواليد عند الولادة فقد انخفض بنسبة (2%) عن عام 2011م بينما حقق مؤشر عدد الأطفال ناقصي الوزن عند الولادة تحسناً بنسبة انخفاض بلغت (4%) عن عام 2011م.

أما مؤشـر تحصين الأطفال فقد تحسـن بنسـبة (3%) وقد سجل مؤشر وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات تحسنا ملحوظا حيث بلغت نسبة الانخفاض (30%) عن عام 2011م.

(1) تقييـم خطـة عام 2012م من الخطة الخمسـية الرابعة للتنمية والتخفيف من الفقـر (2011م – 2015م) بمحافظة حضرموت، مرجع سابق ،ص 47 ، 53

جدول يبين مؤشرات صحة الأم خلال عامي 2011/2012م

م	البيان	عام 2011م	مخطط 2012م	فعلي 2012م	نسبة الزيادة أو الانخفاض
1	عدد الوفيات الأمهات عند الولادة	17	15	16	-6
2	عدد الولادات الحية	11211	10200	9398	-16
3	عدد الوفيات الرضع	87	80	85	-2
4	نسبة التحصين للأطفال	93	95	96	3
5	عدد الأطفال ناقصي الوزن عند الولادة	2212	2100	2128	-4
6	عدد الوفيات الأطفال أقل من خمس سنوات	13	10	9	-30

- بيانات 2012م إلى شهر أكتوبر

و لم تطرأ أي زيادة على المرافق الصحية خلال العام 2012م ماعدا المراكز الصحية بدون أَسِرَّة حيث بلغت نسبة الزيادة 14%.[1]

جدول يبن المرافق الصحية خلال عامي 2011/2012م

م	البيان	عام 2011م	مخطط 2012م	فعلي 2012م	نسبة الزيادة أو الانخفاض
1	عدد المستشفيات	11	11	11	0
2	عدد الأسرة بالمستشفيات	1200	1200	1200	0
3	عدد المراكز الصحية بأسرة	12	12	12	0
4	عدد المراكز الصحية بدون أسرة	14	15	16	14
5	وحدات صحية أولية	168	170	168	0
6	دور أمومة وطفولة	35	36	35	0

- بيانات 2012م إلى شهر أكتوبر

(1) تقييـم خطـة عام 2012م من الخطة الخمسـية الرابعة للتنمية والتخفيف من الفقـر (2011م – 2015م) بمحافظة حضرموت، مرجع سابق ، ص 56

الفصل السابع
الدراسة الميدانية

- الجداول الاحصائية
- تحليل وتفسير البيانات
- نتائج الدراسة

جدول رقم (1) يوضح نطاق المسح: محافظة

م	نطاق المسح بالمحافظة	عدد الاستمارات الموزعة	النسبة
1	الساحل	850	54.84
2	الوادي	700	45.16
	الإجمالي	1550	100

من خـلال الجدول المتعلق بنطاق المسـح جغرافياً على مستوى محافظة حضرموت فقد تم استهداف مديريـات السـاحل بعـدد (850) أسـرة أي بنسـبة (54.84 %) من إجمالي العينة ، بينما تم استهداف (700) أسرة من مديريات الوادي والصحراء أي بنسبة (45.16 %) من إجمالي عينة الدراسة .

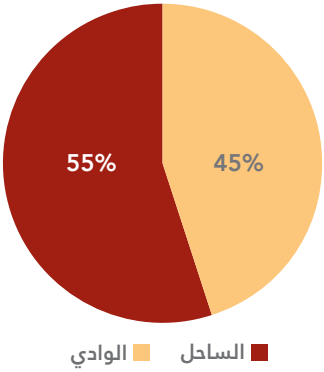

شكل رقم (1)

جدول رقم (2) يوضح نطاق المسح: مديريات

م	المديرية	عدد الاستمارات الموزعة	النسبة
1	المكلا	200	12.90
2	غيل باوزير	100	6.45
3	الشحر	100	6.45
4	الديس الشرقية	100	6.45
5	الريدة وقصيعر	100	6.45
6	حجر	100	6.45
7	دوعن	75	4.84
8	الضليعة	75	4.84
9	سيئون	150	9.68
10	تريم	150	9.68
11	القطن	100	6.45
12	حورة ووادي العين	75	4.84
13	حريضه	75	4.84

14	ساه	100	6.45
15	ثمود	50	3.23
الإجمالي		1550	100

مـن خـلال الجدول السـابق المتعلق بعـدد المديريات المسـتهدفة فقد تم توزيعهـا إلى أربعة أقسـام : القسم الأول يتعلق بنسبة الاستهداف لعاصمة المحافظة وهي مديرية المكلا، حيث تم اسـتهداف ما نسـبته (12.90%) من إجمالي الأسـر المستهدفة ، القسـم الثاني المديريات الأكثر كثافة سـكانياً حيث تم اسـتهدافها بنسـبة (9.68%) وشـملت كلاً من سيئون و تريم، أما القسم الثالث فهي المديريات التي تتميز بكثافة سكانية متوسطة حيث بلغت نسبة استهداف الأسـر فيها (6.45%) وشـملت كلاً من مديريات غيل باوزير ، الشـحر ، الديس الشـرقية، الريدة وقصيعـر، حجـر ، القطـن ، سـاه ، أما القسـم الرابـع وهي الأقل كثافة سـكانية فبلغت نسـبة اسـتهداف الأسـر فيها (4.84 %) وشملت كل من مديريات دوعن، الضليعة، حوره ووادي العين، حريضة، فيما تم اسـتهداف أحد مديريات صحراء حضرموت وتمثلت بمديرية ثمود وبلغت نسـبة استهداف الأسر (3.23 %).

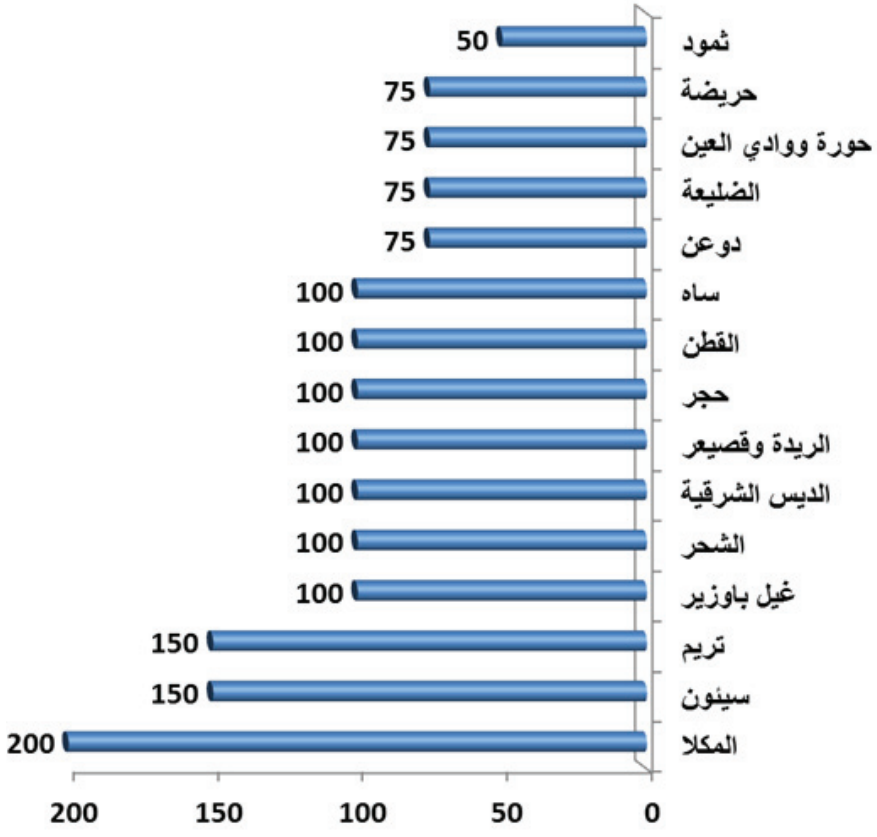

شكل رقم (2)

جدول رقم (3) يوضح نطاق المسح المنطقة المستهدفة

م	المنطقة المستهدفة	عدد الاستمارات الموزعة	النسبة
1	حضر	1088	70.19
2	ريف	462	29.81
	الإجمالي	1550	100

يتضح من خلال الجدول السابق والمتعلق بنطاق استهداف الأسر من حيث الريف والحضر ، فقد توزعت العينة بين ما نسبته (70 %) أسر حضرية ، فيما بلغت نسبة الأسر الريفية (30 %) من إجمالي عدد العينة .

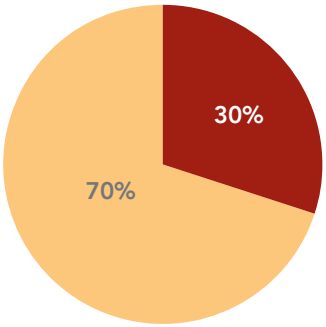

شكل رقم (3)

جدول رقم (4) يوضح نطاق المسح: الفئة المستهدفة

م	الفئة المستهدفة	عدد الاستمارات الموزعة	النسبة
1	أسرة نووية	622	40.13
2	أسرة ممتدة	618	39.87
3	أسرة تعيلها امرأة	213	13.74
4	أسرة بها معاق	97	6.26
	الإجمالي	1550	100

من خلال الجدول السابق والمتعلق بالفئات المستهدفة من الأسر، فقد تم استهداف فئة الأسرة النووية بنسبة (40%)، والأسرة الممتدة بنسبة (39%)، بينما استهدفت الأسرة التي تعيلها إمراة بنسبة (13.7%)، فيما بلغت نسبة الأسر التي بها معاق بنسبة (6%).

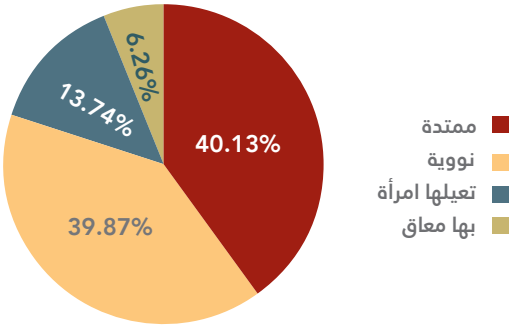

شكل رقم (4)

أولا: البيانات الأولية:

جدول رقم (5) يوضح العمر (رب الأسرة)

م	فئات العمر	العدد	النسبة
1	20 - 16	2	0.13
2	25 - 21	12	0.77
3	30 - 26	50	3.23
4	35 - 31	113	7.29
5	40 - 36	199	12.84
6	41 فأكثر	1174	75.74
	الإجمالي	1550	100

يتضح من خلال الجدول المتعلق بعمر رب الأسـرة ، أن غالبيـة عينة الدراسـة هم مـن الفئة العمرية (41 سـنة فأكثـر) حيـث بلغـت نسـبتهم (75.7%) مـن إجمالـي العينة ، فيما شـكلت الفئة العمرية من (63 – 40 سنة) مـا نسـبته (12.8%) ، وفي المرتبـة الثالثة جاءت الفئة العمرية (13 – 35 سنة) بنسبة (7.2%) ، فيما شكلت الفئات العمرية من 16 – 30 سنة) أقل نسبة استهداف بنسبة لا تزيد عن (4%) من إجمالي عينة الدراسة .

ونسـتنتج مـن تلـك المعطيـات طبيعـة الاسـتهداف المنسـجمة مـع أهـداف الدراسـة والتـي ركـزت علـى الأسرة سواء النووية أو الممتدة والتي لديهم أبناء في سـن الدراسة ، فمن الطبيعي أن تكون فئاتهم العمرية بين 31 – 41 سنة فأكثر .

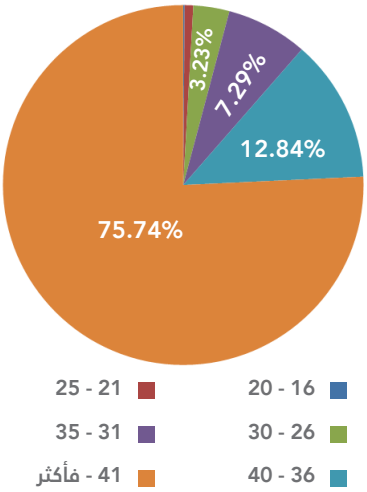

شكل رقم (5)

جدول رقم (6) الجنس (رب الأسرة)

م	الجنس	العدد	النسبة
1	ذكر	1298	83.74
2	أنثى	252	16.26
	الإجمالي	1550	100

من خلال الجدول السابق والمتعلق بتوزيع عينة الدراسة كأرباب أسـر ، أوضحت الدراسة أن نسبة (83.74%) من إجمالي العينة هم من أرباب الأسر الذكور ، فيما بلغت نسـبة أرباب الأسـر من الإنـاث (16.26%) من إجمالي عينة الدراسة .

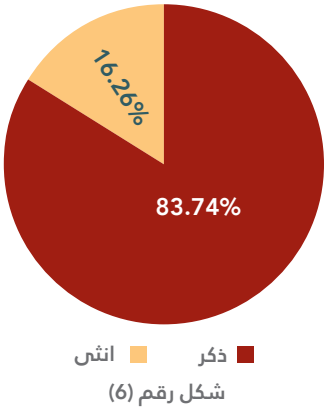

شكل رقم (6)

جدول رقم (7) يوضح المستوى التعليمي للزوج

م	المستوى التعليمي للزوج	العدد	النسبة
1	غير متعلم	215	13.87
2	يقرأ ويكتب (ملم)	263	16.97
3	تعليم اساسي	332	21.42
4	تعليم متوسط	70	4.52
5	تعليم ثانوي	236	15.23
6	دبلوم عالي	124	8.00
7	جامعي	208	13.42
8	فوق الجامعي	14	0.90
الإجمالي		1462	94.32
الاستمارات غير المستوفاة		88	5.68
الإجمالي العام		1550	100

يتضح من خلال الجدول السابق المتعلق بالمستوى التعليمي للزوج أن نسبة (٢١,٤٢٪) مـن الأزواج مسـتواهم التعليمي تعليم أساسـي ، بينما تقاربت نسـب المسـتوى التعليمـي لـكل من (يقرأ ويكتـب – تعليم ثانوي – جامعي – غيـر متعلم) حيث بلغت نسبتهم (١٦,٩٧٪ إلى ١٣,٤٢٪) ، كما بلغت نسبة الأزواج الذين مستواهم التعليمي دبلـوم عالـي (٨٪) مـن العينة ، كما بلغت نسـبة الأزواج ممن لديهم تعليم متوسـط (٤,٥٢٪) ، واتت نسـبة الأزواج ممن مسـتواهم التعليمي فوق الجامعي في المرتبة الأخيرة حيث بلغت (أقل من ١٪) من إجمالي العينة.

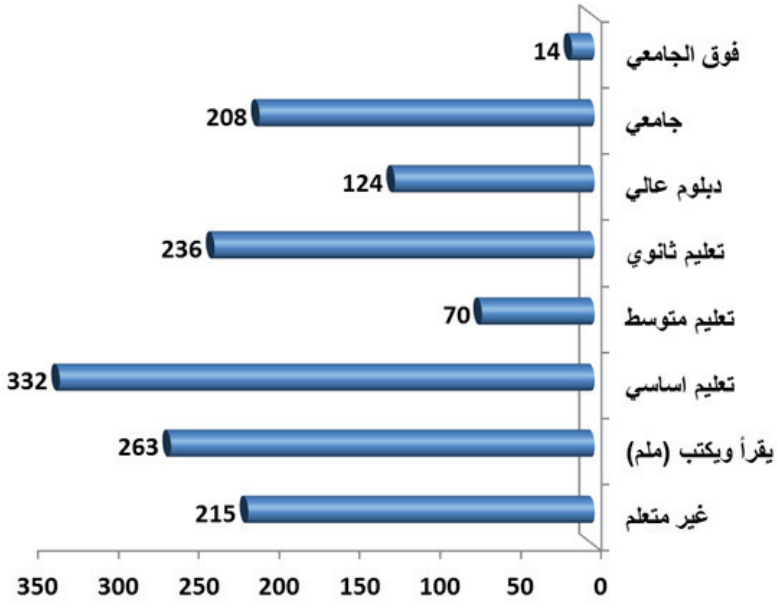

شكل رقم (7)

جدول رقم (8) يوضح المستوى التعليمي للزوجة

م	المستوى التعليمي للزوجة	العدد	النسبة
1	غير متعلم	569	36.71
2	يقرأ ويكتب (ملم)	358	23.10
3	تعليم اساسي	395	25.48
4	تعليم متوسط	31	2.00
5	تعليم ثانوي	125	8.06
6	دبلوم عالي	16	1.03
7	جامعي	40	2.58
8	فوق الجامعي	2	0.13
	الإجمالي	1536	99.10
	الاستمارات غير المستوفاة	14	0.90
	الإجمالي العام	1550	100

أوضحت الدراسة من خلال الجدول المتعلق بالمستوى التعليمي للزوجة أن أعلى نسبة من العينة كانت للزوجة غير متعلمة حيث بلغت نسبتها (36.7%) من إجمالي العينة ، بينما شكلت الزوجات اللاتي مستواهن التعليمي تعليم أساسي نسبة (25.4%)، كما اقتربت من هذه النسبة الزوجات اللاتي يقرأن ويكتبن (ملمات) فشكلن نسبة (23.1%) من مفردات عينة الدراسة، كما بلغت الزوجات ممن لديهن تعليم ثانوي نسبة (8%)، فيما جاءت نسبة كل من التعليم الجامعي والتعليم المتوسط والدبلوم العالي وفوق الجامعي بنسب متقاربة (2.5% إلى 0.13%) من أجمالي عينة الدراسة.

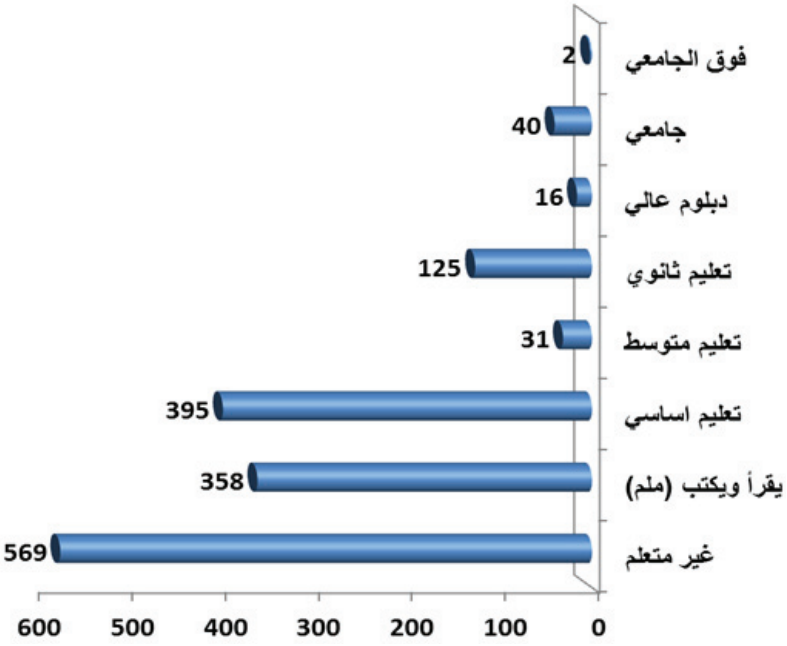

شكل رقم (8)

جدول رقم (9) يوضح عدد الأسر داخل المنزل (للأسرة الممتدة)

م	عدد الأسر داخل المنزل (للأسرة الممتدة):	العدد	النسبة
1	أسرة واحدة	168	27.18
2	أسرتان	206	33.33
3	ثلاث أسر	144	23.30
4	أربع أسر فأكثر	100	16.18
	الإجمالي	618	100

يتضـح من الجدول المتعلق بعدد الأســر داخل الأســرة الممتدة ، أن الأسرة الممتدة المكونة من أسرتين كانت أكثـر العينـة حيث بلغت نسـبتهم (33%) مـن إجمالي الأســر الممتـدة ، بينمـا بلغـت نسـبة الأســر الممتدة المكونة من أسرة واحدة (27.18%) ، فيما بلغت نسبة الأسر الممتدة المكونة من ثلاث أسر (23.3%) ، وفي المرتبـة الأخيرة جاء ترتيب الأســرة الممتدة المكونة من أربع أسر فأكثر فبلغت نسبتهم (16.18%) من إجمالي الأسر الممتدة والمستهدفة في الدراسة .

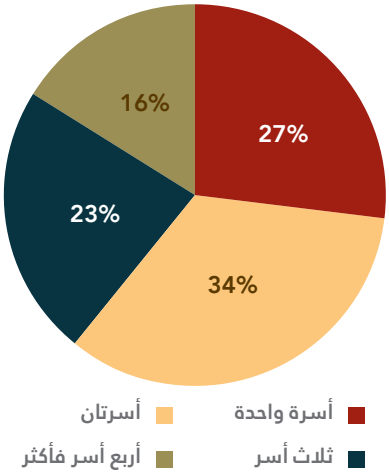

شكل رقم (9)

جدول رقم (10) يوضح مصدر دخل الأسرة

م	مصدر دخل الأسرة	عدد الاجابات	النسبة من إجمالي الاجابات	النسبة من اجمالي العينة
1	الزوج	1212	48.69	78.19
2	الزوجة	251	10.08	16.19
3	الابن	638	25.63	41.16
4	الابنة	52	2.09	3.35
5	أبناء آخرون	276	11.09	17.81
6	الاب (والد الزوجة)	5	0.20	0.32
7	الصهر	7	0.28	0.45
8	أخو الزوجة	24	0.96	1.55
9	الجدة	5	0.20	0.32
10	الرعاية الاجتماعية	3	0.12	0.19
11	أهل الخير	16	0.64	1.03
	إجمالي الاجابات	2489	100	160.58

يتضح من الجدول المتعلق بمصدر دخل الأسرة أن أكثر من نصف العينة تقريبا مصدر دخلها الزوج حيث بلغت نسبة من أجابوا من العينة (48.69%) ، فيما جاء بالمرتبة الثانية الأسرة التي مصدر دخلها من الابن فبلغت نسبتهم (25.63%) أي ربع العينة ، كما بلغت نسبة الأبناء الآخرين الذين يشكلون مصدر دخل للأسرة (11.09%) وهم غير الابن الأكبر ، فيما بلغت نسبة الأسر التي تشكل الزوجة مصدرا لدخلها (10.07%) ، فيما توزعت نسب قليلة حول مصادر دخل الأسرة بأقل من نسبة (1%) كوالد الزوجة ، والصهر ، وأخ الزوجة ، والجدة ، والرعاية الاجتماعية ، وأهل الخير.

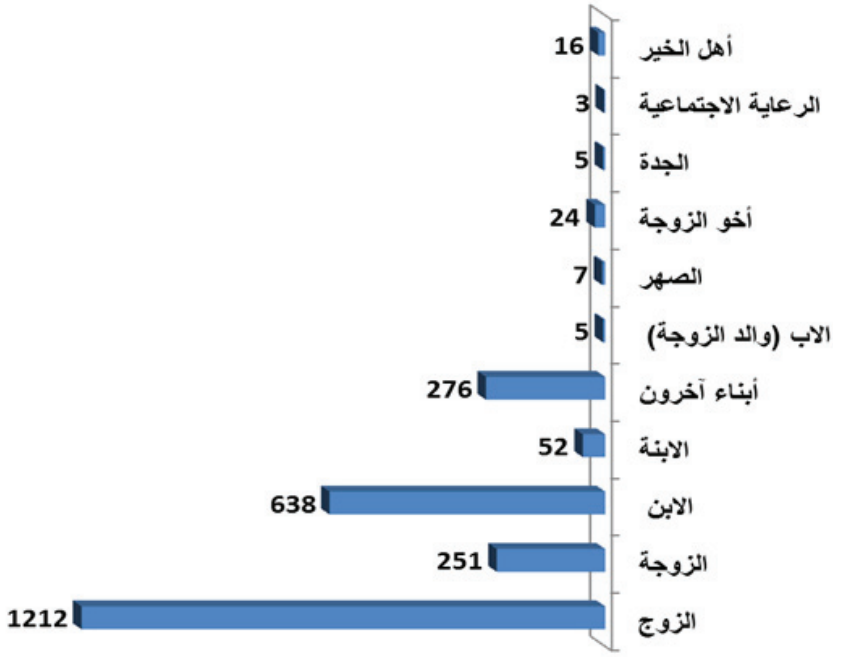

شكل رقم (10)

جدول رقم (11) يوضح نوع العمل لمصدر دخل الأسرة

م	نوع العمل	عدد الاجابات	النسبة من إجمالي الاجابات	النسبة من اجمالي العينة
1	متعاقد	162	6.51	10.45
2	موظف حكومي مستمر	663	26.64	42.77
3	موظف حكومي متقاعد	176	7.07	11.35
4	عمل خاص	823	33.07	53.10

5	مغترب	260	10.45	16.77
6	عامل بالأجر اليومي	386	15.51	24.90
7	الرعاية الاجتماعية	3	0.12	0.19
8	أهل الخير	16	0.64	1.03
	إجمالي الاجابات	2489	100	160.58

مـن خـلال الجدول السـابق المتعلق بنـوع العمل لمن هو مصـدر دخل الأسـرة ، فقد أوضحت الدراسـة أن ثلث عينة الدراسـة تقريبا مصدر دخلهم العمل الخاص ، حيث بلغت نسـبتهم(33%)، بينما في المرتبة الثانية جاءت نسبة الموظفين الحكوميين وبلغت (26.6%) من إجمالي العينة، ثـم بعـد ذلك تأتي نسـبة العاملين بالأجر اليومـي فبلغت (15.5%) من مفردات عينة الدراسـة، وأوضحـت الدراسـة أن نسـبة (10.4%) مـن إجمالـي العينـة يعتمـدون على مصـدر دخلهم من أقربائهم المغتربين، وبعدها تأتي نسبة الموظفين الحكوميين المتقاعدين حيث بلغت نسبتهم (7%)، ثـم يلـي ذلك نسـبة المتعاقدين حيث بلغـت (6.5%)، وفي المراتـب الأخيرة يأتي مصدر دخل الأسرة من الرعاية الاجتماعية وأهل الخير بنسبة تقل عن (1%) من أجمالي عينة الدراسة.

وبالموازنة بين توزيع عينة الدراسة من حيث الريف والحضر ، يتضح أن أعلى نسبة من عينة الريف لنـوع مصـدر الدخل كانت لمن يعمل بالعمل الخاص ، حيث بلغت نسـبتهم في الريف (34%) من إجمالي عينة الريف، فيما بلغت أعلى نسبة لعينة الدراسة من المدينة من حيث نوع مصدر الدخل لمن هم موظفين في الحكومة، حيث بلغت نسبتهم (35.8%) من إجمالي عينة المدينة.

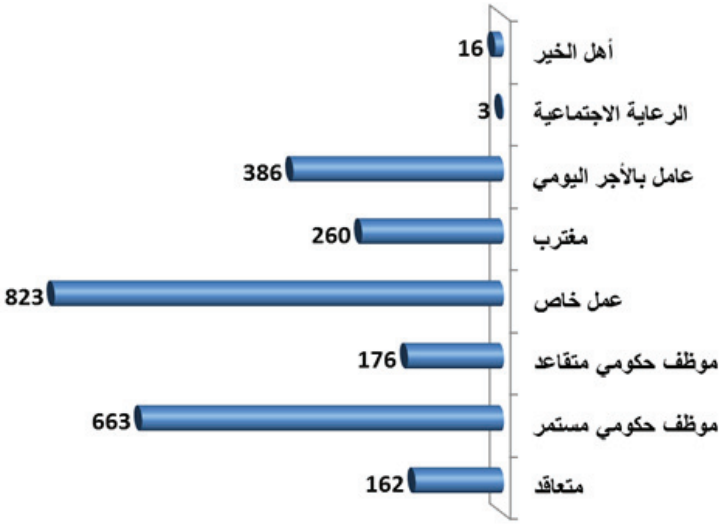

شكل رقم (11)

جدول رقم (12) يوضح من يعيل الأسرة

م	معيل الأسرة	عدد الاجابات	النسبة من إجمالي الاجابات	النسبة من اجمالي العينة
1	الزوج	1087	59.08	70.54
2	الزوجة	194	10.54	12.59
3	الزوج والزوجة معاً	94	5.11	6.10
4	الابن الأكبر	400	21.74	25.96
5	والد الزوج	9	0.49	0.58
6	ابن آخر	18	0.98	1.17
7	العم (والد الزوج)	2	0.11	0.13
8	والد الزوجة	1	0.05	0.06
9	الصهر (أخو الزوج)	3	0.16	0.19
10	أخو الزوجة	23	1.25	1.49
11	الجدة	3	0.16	0.19
12	الابنة	6	0.33	0.39
	إجمالي الاجابات	1840	100	119.40

من خلال الجدول السابق والمتعلق بمعيل الأسرة أوضحت الدراسة أن أكثر من نصف العينة يعيلها الزوج فبلغت نسبتهم (59%) من إجمالي العينة ، ويأتي في الرتبة الثانية الأسرة التي يعيلها الابن الأكبر فبلغت نسبتهم (21.7%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة ، بينما بلغت نسبة الأسر التي تعيلها الزوجة (10.5%)، ثم الأسر التي يعيلها الزوج والزوجة معاً فبلغت نسبتهم (5.11%) من إجمالي عينة الدراسة، ثم يأتي بعد ذلك بنسب متفاوتة تقل عن (1%) أو تزيد قليلاً الأسر التي يعيلها ابن آخر أو أخ الزوجة, الابنة أو او الجدة أو والد الزوجة أو أخو الزوج أو والد الزوج.

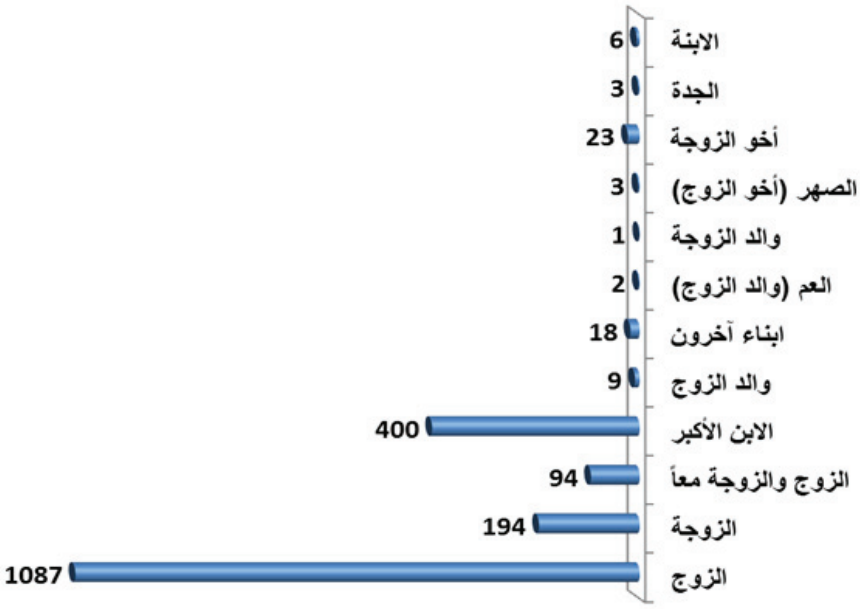

شكل رقم (12)

جدول رقم (13) يوضح عدد الأبناء (ملخص الأسرة وعدد الأبناء)

م	المؤشر	عدد الأبناء
1	متوسط عدد الأبناء	5
2	أصغر أسرة (أقل عدد من الأبناء)	0
3	أكبر أسرة (أكبر عدد من الأبناء)	14
4	إجمالي عدد الأبناء في العينة	7271

من خلال الجدول السـابق والمتعلق بعدد الأبناء يتضح أن متوسـط عدد الأبناء في الأسر التي تم استهدافها (5 أبناء) ، كما أوضحت الدراسة أن أكبر أسرة من حيث عدد الأبناء (14 من الأبناء)، بينما تم استهداف عدد من الأسر لا يوجد لديها أبناء .

جدول رقم (14) يوضح توزيع العينة حسب أحجام الأسر

م	حجم الأسرة (عدد الأبناء)	عدد الأسر	النسبة
1	0	8	0.52
2	1	50	3.23
3	2	167	10.77
4	3	280	18.06
5	4	286	18.45
6	5	246	15.87
7	6	186	12.00
8	7	140	9.03
9	8	144	9.29
10	9	24	1.55
11	10	8	0.52
12	11	6	0.39
13	12	3	0.19
14	13	1	0.06
15	14	1	0.06
الإجمالي		7271	100

مـن خـلال الجدول السـابق والمتعلق بتوزيع العينة بحسـب عـدد الأبناء فقد أوضحت الدراسـة اسـتهداف الأسـر التي بها من (3 إلى 4 أبناء) فقد تم استهداف ما نسبته (18%) لكلا الفئتين وتليها الأسـرة التي بها (5 أبناء) فقد بلغت نسـبة الأسـر المستهدفة (15%) ، ثم الأسرة التي بها (6 أبناء) حيث بلغت نسـبة اسـتهدافهم في الدراسـة (15%)، كما بلغت نسـبة اسـتهداف الأسرة التي عدد أبنائها (2 ، 7 ، 8) ما بين (10 إلى 9 %) من إجمالي عينة الدراسة، أما بقية الأسر المستهدفة تنوعت نسبة استهدافها ما بين (3% إلى أقل من 1%) من إجمالي العينة.

ومن خلال الموازنة بين الأسـرة الريفية والأسـرة الحضرية من حيث عدد الأبناء نلاحظ أن هناك تقارباً كبيـراً فـي عدد الأُسـر التي عـدد أبنائهـا (3،4،5) وهي أكثـر الفئات المسـتهدفة ، كما أوضحـت الدراسـة والعينـات المسـتهدفة أنـه لا توجد فـروق كبيرة بيـن عدد الأبناء في الأسـر الحضرية والريفية.

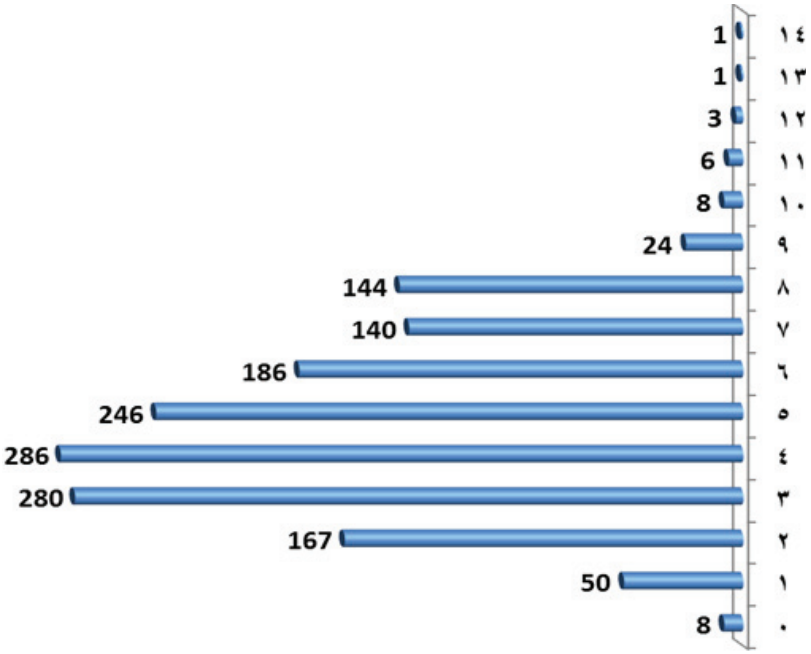

شكل رقم (13)

جدول رقم (15) يوضح العمر (الأبناء)

م	فئات العمر	العدد	النسبة
1	يوم – 5 سنوات	492	6.77
2	10 - 6	987	13.57
3	15 - 11	1312	18.04
4	20 - 16	1373	18.88
5	25 - 21	1039	14.29
6	30 - 26	949	13.05
7	35 - 31	592	8.14
8	40 - 36	326	4.48
9	45 - 41	127	1.75
10	50 - 46	60	0.83
11	55 - 51	10	0.14
12	60 - 56	4	0.06
	الإجمالي	7271	100

مـن خلال الجدول السـابق المتعلق بعمر الأبناء ، أوضحت الدراسـة أن أعلى نسـبة اسـتهداف للأسر التي سن الأبناء فيها بالفئة العمرية (16-20) فبلغت نسبتهم (18.8%) ، ويأتي مباشرة في الاسـتهداف الأسـر التي سـن أبنائها بالفئة العمرية (11-15) حيث بلغت نسـبتهم (18%)، ويليها الفئة العمرية (21-25) حيث بلغت نسبتهم (14.2%) ، ثم الفئة العمرية (26-30) وبلغت نستهم (13%) ، وتأتي الفئة العمرية (31-35) بنسبة (8.1%) ، ثم تأتي الفئة العمرية (يوم إلى 5 سـنوات) حيث بلغت نسـبتهم (6.7%) ، وتأتي في المراتب الأخيرة الفئات العمرية (41 – 60 سنة) بنسب متفاوتة تزيد عن (1%) أو تقل أحياناً .

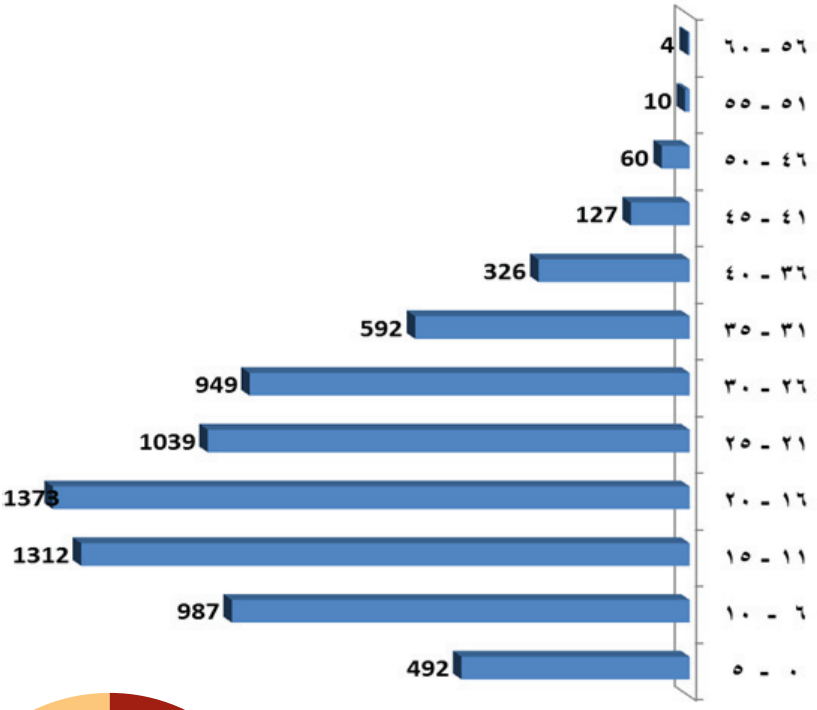

شكل رقم (14)

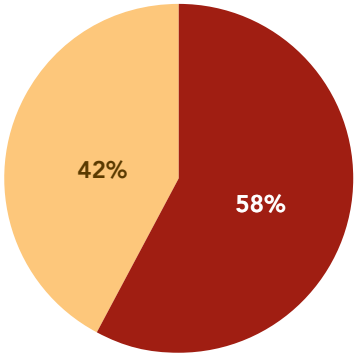

شكل رقم (15)

جدول رقم (16) يوضح الجنس (الأبناء)

م	الجنس	العدد	النسبة
1	ذكر	4247	58.41
2	أنثى	3024	41.59
	الإجمالي	7271	100

يوضح الجدول المتعلق بجنس الأبناء الذين تم اسـتهداف أسـرهم أن نسـبة (58.4%) هم من الأبناء الذكور ، فيما بلغت نسبة الإناث (41.5%) .

جدول رقم (17) يوضح المرحلة التعليمية (الأبناء)

م	المرحلة التعليمية	العدد	النسبة
1	روضة	176	2.42
2	أساسي	3626	49.87
3	ثانوي	1774	24.40
4	جامعي	951	13.08
5	مركز خاص (لذوي الاحتياجات الخاصة)	3	0.04
6	لم يلتحق	280	3.85
7	لا ينطبق	461	6.34
	الإجمالي	7271	100

يوضح الجدول السابق المتعلق بالمرحلة التعليمية للأبناء أن نصف العينة تقريباً من الأبناء الذين هم في المراحل الأساسية حيث بلغت نسبتهم (49.8%) ، وتأتي في المرتبة الثانية الأبناء في المرحلة الثانوية حيث بلغت نسبتهم (24.4%)، ثم في المرتبة الثالثة الأبناء في الرحلة الجامعية حيث بلغت نسبتهم (13%)، بينما يشير متغير (لا ينطبق) إلى الأطفال دون سن التعليم وقد بلغت نسـبتهم (6.3%) ، أما متغير (لم يلتحق) فيشـير إلى الكبار الذين لم يلتحقوا بالتعليم ، حيث بلغت نسبتهم (3.8%).

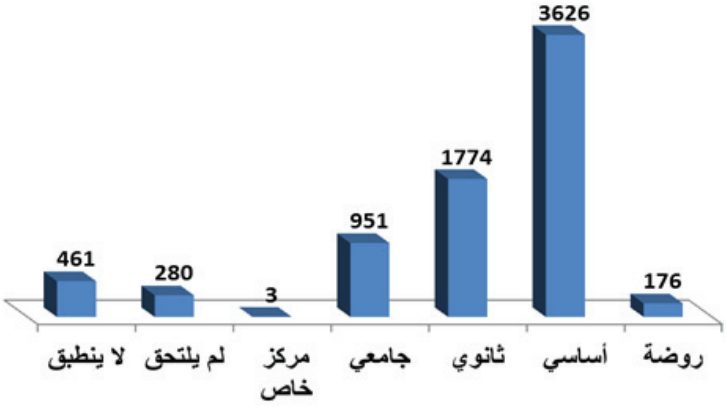

شكل رقم (16)

جدول رقم (18) يوضح استمرار الحالة التعليمية (الأبناء)

م	الحالة التعليمية	العدد	النسبة
1	مستمر	3420	47.04
2	منقطع	3851	52.96
	الإجمالي	7271	100

ملحوظة : (منقطع) يشمل المنقطعين عن الدراسة والذين التحقوا ثم تركوا الدراسة (المتسربين) وكذلك الذين أكملوا دراستهم.

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الأبناء الذين انقطعوا عن الدراسة أو أنهوا المراحل الدراسية قد بلغت (52.9%) ، بينما بلغت نسبة الأسر التي مايزال أبناؤها مستمرين في الدراسة (47%).

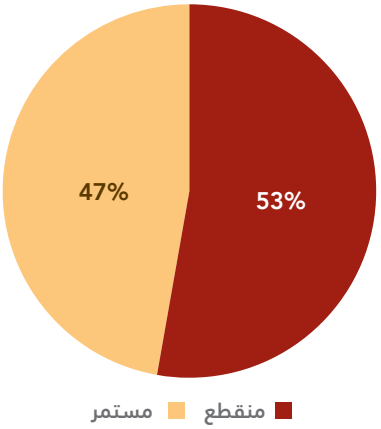

شكل رقم (17)

جدول رقم (19) يوضح المنقطعين في سن الدراسة (الأبناء)

م	الجنس	المرحلة التعليمية		الإجمالي
		أساسي	ثانوي	
1	ذكر	63	46	109
2	أنثى	117	48	165
	الإجمالي	180	94	274

وكما نلاحظ من الجدول المتعلق بالمتسربين من الدراسة أن الإناث في التعليم الأساسي يَزِدْنَ عن الذكور بنسبة (50%) تقريبا ، وفي التعليم الثانوي يقل عدد المتسربين من الذكور والإناث، وتكاد تكون أن النسبة بين الذكور والاناث متقاربة.

ثانياً: الأسرة والتنشئة الاجتماعية:

جدول رقم (20) يوضح أسلوب تربيتك للأبناء

م	أسلوب التربية	عدد الاجابات	النسبة من إجمالي الاجابات	النسبة من اجمالي العينة
1	أدللهم وأنفذ رغباتهم.	126	6.62	8.13
2	أعاملهم بشدة إذا أخطئوا في غالباً	284	14.93	18.32
3	الحرص والخوف الزائد عليهم	286	15.04	18.45
4	أتركهم وشأنهم (الحياة تربيهم)	61	3.21	3.94
5	حسن المعاملة والتشجيع	1145	60.20	73.87
	الإجمالي	1902	100	122.71

يلاحظ من الجدول السابق المتعلق بأسلوب تربية الأبناء ، فقد أوضحت الدراسة أن غالبية الأسر تفضل أن تعامل الأبناء بالمعاملة الحسنة والتشجيع ، حيث بلغت نسبة من أجابوا بذلك (73.8%) ، فيما تساوت إجابات المبحوثين حول أسلوب تربية الأبناء من حيث المعاملة بشدة إذا أخطأ الأبناء والحرص والخوف الزائد ، حيث بلغت النسبة (18%) ، فيما كانت إجابة المبحوثين حول ترك الأبناء وشأنهم في المرتبة الأخيرة بنسبة (3.9%) من إجمالي إجابة المبحوثين .

وبموازنة مستوى تعليم الزوج والزوجة بأسلوب تربية الأبناء فقد أوضحت الدراسة أن ليس هناك ثمة فروق بين المستوى التعليمي للزوجين وبين اختيار طرق وأساليب التربية، حيث إن غالبية المبحوثين من الزوجين اختاروا حسن المعاملة والتشجيع للأبناء على اختلاف المستوى التعليمي للزوجين .

فيما كشفت الدراسة أن الأسرة التي تعيلها امرأة كانت إجابات المستهدفين بما يتعلق بأساليب تربية الأبناء حول حسن المعاملة ومن ثم الحرص والخوف الزائد بنسبة (25%) تقريباً، وهو الأمر الطبيعي بالنسبة للأم التي تتحمل تربية الأبناء بمفردها.

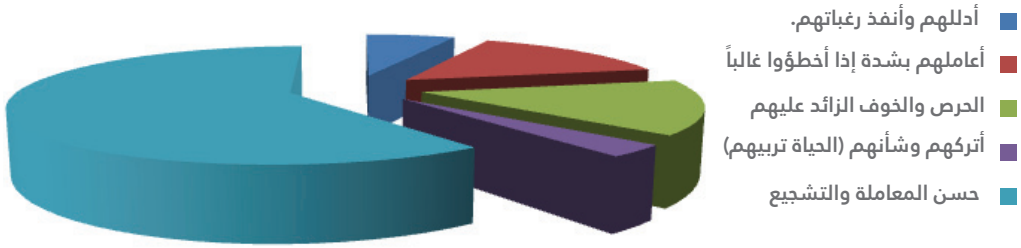

شكل رقم (18)

جدول رقم (21) حول مدى موافقتك أمام كل عبارة من وجهة نظرك

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه العام	الرتبة
1	يسهم تدني مستوى الأسرة التعليمي في التربية الخاطئة للأبناء.	2.29	0.758	76.26	أحياناً	5
2	تعتمد تربية الأبناء الصحيحة على مدى ثقافة الأسرة.	2.54	0.649	84.82	أوافق	3
3	تتأثر تربية الأبناء في الأسرة بعمر الوالدين.	2.06	0.767	68.58	أحياناً	7
4	تتأثر تربية الأبناء بالبيئة التي تعيش فيها الأسرة.	2.64	0.565	87.85	أوافق	2
5	يؤثر المستوى الاقتصادي للأسرة في مدى تشجيع تعليم الأبناء.	2.52	0.667	83.96	أوافق	4
6	تؤثر وسائل الإعلام في سلوك الأبناء أكثر من توجيهات الوالدين.	2.21	0.716	73.55	أحياناً	6
7	مستوى تعليم الوالدين ليس ضروريا في تربية الأبناء، إنما تعتمد تربية الأبناء على تجارب وخبرات الحياة.	2.00	0.816	66.62	أحياناً	8
8	التعليم هو أساس التربية الصحيحة للأبناء.	2.76	0.499	92.02	أوافق	1

من خلال الجدول السابق المتعلق برأي عينة الدراسة حول تربية الأبناء يلاحظ أن إجابات المبحوثين تركـزت فـي المرتبـة الأولى حول أن التعليم هو أسـاس التربية الصحيحة للأبنـاء ، وفي المرتبة الثانية جاءت عبارة "تتأثر تربية الأبناء بالبيئة التي تعيش فيها الأسرة"، وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة "تعتمد تربية الأبناء الصحيحة على مدى ثقافة الأسرة"، أما في المرتبة الرابعة جاءت عبارة "يؤثر المسـتوى الاقتصادي للأسـرة في مدى تشـجيع تعليم الأبنـاء" ، ونلاحظ من خلال ذلك أن جميع إجابات المبحوثين في تلك العبارات أخذت باتجاهها العام عبارة " أوافق" بأوزان نسـبية متفاوتة ما بين (92% إلى 83%)، فيما كشـفت الدراسـة أن إجابة المبحوثين حول عبارة "يسهم تدني مسـتوى الأسـرة التعليمي في التربية الخاطئة للأبناء" جاءت في المرتبة الخامسـة، ثم تلتهـا عبارة" تؤثر وسـائل الإعلام في سـلوك الأبنـاء أكثر من توجيهات الوالديـن" في المرتبة السادسـة، بينمـا نلاحظ أن عبـارة "تتأثر تربية الأبناء في الأسـرة بعمر الوالديـن" جاءت بالمرتبة السـابعة، وفـي المرتبـة الأخيرة جاءت عبارة "مسـتوى تعليـم الوالدين ليس ضروريـا في تربية الأبنـاء، إنمـا تعتمد تربيـة الأبناء على تجارب وخبرات الحياة" ، حيث نلاحـظ أن هذه العبارات جاءت باتجاهها العام حول عبارة "أحياناً " ووزنها النسبي تراوح بين (66% - 76%).

ونسـتنتج مما سـبق وجود وعي لدى الأسـرة الحضرمية بمدى أهمية التعليم كأسـاس لتربية الأبناء ، وهنا ننوه أن التعليم الذي قصدته العبارة هو تعليم الأبناء والحث عليه كأحد أسس التربية والتنشئة الاجتماعية للأسرة الحضرمية، كما نلاحظ أيضا من معطيات الدراسة أن الأسرة الحضرمية

تهتم بالبيئة التي تحيط بالأبناء، بحيث تكون بيئة صالحة يتأثر من خلالها الأبناء وسلوكياتهم وتتأثر بالقدوة الحسنة داخل الأسرة ، كما نلاحظ أيضا أن الأسرة الحضرمية اعتمدت على خبرات الوالدين أكثر من المستوى التعليمي لديهم خصوصا الأسرة الحضرمية في الماضي، والدليل على ذلك، كثير من الأسر مازالت السلطة فيها واتخاذ القرار بيد كبير الأسرة .

جدول رقم (22) مقارنة أوساط درجة الموافقة بين الحضر و الريف على العبارات التالية في مجال التنشئة الاجتماعية

م	الفقرة	الحالة الحضرية	عدد المفردات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الاحتمال المحسوب P-Value	النتيجة الاحصائية
1	يسهم تدني مستوى الأسرة التعليمي في التربية الخاطئة للأبناء	حضر	1088	2.30	0.748	0.581	0.561	لا توجد فروق ذات دلالة احصائية
		ريف	462	2.27	0.781			
2	تعتمد تربية الأبناء الصحيحة على مدى ثقافة الأسرة .	حضر	1088	2.57	0.637	1.830	0.068	لا توجد فروق ذات دلالة احصائية
		ريف	462	2.50	0.674			
3	تتأثر تربية الأبناء في الأسرة بعمر الوالدين .	حضر	1088	2.03	0.774	-1.795	0.073	لا توجد فروق ذات دلالة احصائية
		ريف	462	2.11	0.747			
4	تتأثر تربية الأبناء بالبيئة التي تعيش فيها الأسرة .	حضر	1088	2.66	0.544	2.437	0.015	توجد فروق لصالح الحضر
		ريف	462	2.58	0.608			
5	يؤثر المستوى الاقتصادي للأسرة في مدى تشجيع تعليم الأبناء	حضر	1088	2.50	0.658	-1.613	0.107	لا توجد فروق ذات دلالة احصائية
		ريف	462	2.56	0.687			
6	تؤثر وسائل الإعلام في سلوك الأبناء أكثر من توجيهات الوالدين	حضر	1088	2.19	0.729	-1.568	0.117	لا توجد فروق ذات دلالة احصائية
		ريف	462	2.25	0.685			
7	مستوى تعليم الوالدين ليس ضروريا في تربية الأبناء ، إنما تعتمد تربية الأبناء على تجارب وخبرات الحياة .	حضر	1088	2.02	0.815	1.293	0.196	لا توجد فروق ذات دلالة احصائية
		ريف	462	1.96	0.818			
8	التعليم هو أساس التربية الصحيحة للأبناء .	حضر	1088	2.77	0.5	0.602	0.547	لا توجد فروق ذات دلالة احصائية
		ريف	462	2.75	0.499			

ومـن خـلال الموازنـة في توزيع عينة الدراسـة بين الريـف والحضر ، يتضح من الجـدول أعلاه أن هنـاك فروقـاً ذات دلالة إحصائية بين متوسـطي الحضر والريف بالنسـبة للفقرة رقم (4) فقط والتي تنص على " تتأثر تربية الأبناء بالبيئة التي تعيش فيها الأسرة " مما يدل على أن متوسط درجة موافقة الأسـر الحضرية أكبر من متوسـط درجة موافقة الأسـر الريفية أي أن بيئة المجتمع الحضري لها تأثير كبير في تربية الأبناء أكثر من المجتمع الريفي.

شكل رقم (19)

جدول رقم (23) يوضح التفرقة بين تربية الأبناء وتربية البنات ؟

م	هل تعتقد أن هناك ضرورة للتفرقة بين تربية الأبناء وتربية البنات؟	العدد	النسبة
1	نعم	762	49.16
2	لا	788	50.84
	الإجمالي	1550	100

مـن خـلال الجدول السـابق المتعلق برأي عينة الدراسـة حول ضـرورة التفرقة بيـن تربية الأبناء وتربيـة البنـات ، نلاحظ توزع العينة بين الرأيين مناصفة بين مؤيد للتفرقة بين تربية الأولاد وتربية البنات ، وبين معارض لتلك التفرقة في التربية .

ومـن خـلال الموازنة بين توزيع العينـة في الريف والحضر ، يتضح عدم وجـود فروق في إجابات المبحوثين بين الريف والحضر حول ضرورة التفرقة بين الذكور والإناث ، فعينة الحضر نصفها مؤيد للتفرقة والنصف الآخر معارض ، كما أن عينة الريف أيضاً نصفها مؤيد للتفرقة ونصفها معارض.

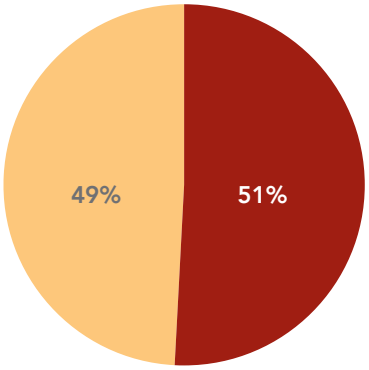

شكل رقم (20)

لا نعم

هل تعتقد ان هناك فرق بين تربية الأبناء وبين تربية البنات ؟

جدول رقم (24) يوضح في حالة الإجابة بـ (نعم) ، ما مظاهر هذه التفرقة ؟

م	مظاهر التفرقة بين تربية الأبناء والبنات	عدد الاجابات	النسبة من إجمالي الاجابات	النسبة من اجمالي العينة
1	أسلوب الثواب والعقاب	471	34.40	60.70
2	الإشباع العاطفي	274	20.01	35.31
3	المصروف المادي	136	9.93	17.53
4	شراء الملابس واللعب والاحتياجات	200	14.61	25.77
5	حرية اختيار الهوايات والأنشطة	288	21.04	37.11
	الإجمالي	1369	100	176.42

مـن خلال الجدول السـابق المتعلق بأسـاليب التفرقة فـي تربية الأبناء نلاحظ أنـه في المرتبة الأولـى جـاءت إجابة المبحوثين حـول عبارة أن التفرقة يجب أن تكون فـي الثواب والعقاب حيث بلغت نسبة من أجابوا (34.4%) ، فيما جاءت في المرتبة الثانية العبارة : و " حرية اختيار الهوايات والأنشطة " حيث بلغت نسبتها (21.04%) ، كما جاءت عبارة " الاشباع العاطفي " في المرتبة الثالثة بنسبة (20.01%) ، وفي المرتبة الرابعة جاءت عبارة " شراء الملابس واللعب والاحتياجات " حيث بلغت نسبتها (14.61%) ، فيما جاءت في المرتبة الأخيرة عبارة " التفرقة في المصروف المادي" بنسبة (9.9%) .

ونستنتج هنا أن الأسرة تركز على أساليب الثواب والعقاب كأحد أهم وسائل التنشئة الاجتماعية بحيـث تختلـف بين الذكور والإناث ، وذلـك يعبر عن الثقافة التقليدية المتأصلة في حياة الأسـرة الحضرمية خصوصاً "ثقافة العيب" أو الممنوع سواء للذكور أو الإناث .

ومـن خلال الموازنة من حيـث توزيع العينة في الريف والحضر ، نلاحظ أن إجابات المبحوثين في الريـف ركـزت علـى الثواب والعقاب بنسـبة (36%) وهي أعلى نسـبة بين المتغيـرات ، كما أن

عينة الدراسة من الحضر قد تركزت إجاباتها على متغير الثواب والعقاب بنسبة (33%) عن بقية المتغيرات .

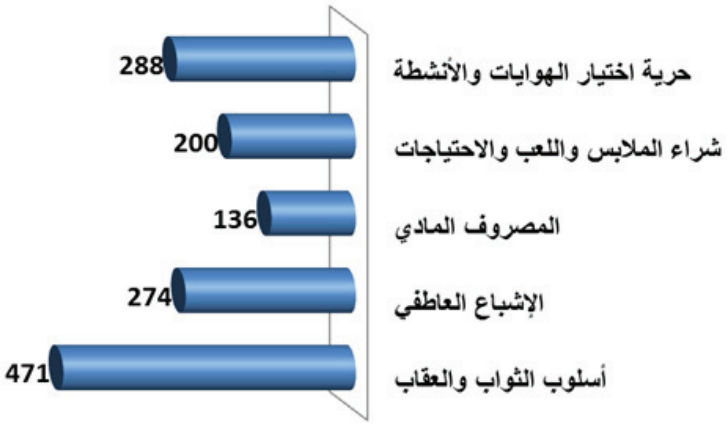

شكل رقم (21)

ثالثاً : الأسرة و التعليم :

جدول رقم (25) يوضح المسئول في الأسرة عن متابعة تعليم الأبناء

م	المسؤول عن متابعة تعليم الأبناء	عدد الاجابات	النسبة من إجمالي الاجابات	النسبة من اجمالي العينة
1	الزوج	351	20.27	22.65
2	الزوجة	326	18.82	21.03
3	الزوجة والزوجة معاً	701	40.47	45.23
4	الأخوة الأكبر سناً	229	13.22	14.77
5	يتدبر الأبناء شؤون دراستهم بأنفسهم	125	7.22	8.06
	الإجمالي	1732	100	111.74

مـن خـلال الجدول السـابق المتعلق بمسـئولية متابعة الأبنـاء في دراسـتهم ، نلاحظ أنه في المرتبة الأولى الزوج والزوجة معاً حيث بلغت النسبة (40.4%) من إجمالي العينة ، ثم تليها إجابة المبحوثين حول مسؤولية متابعة الأبناء في التعليم على الزوج وبلغت نسبة ن أجابوا (20.2%)، فيما بلغت نسـبة من أجابوا أن الزوجة هي المسـؤولة عن متابعة تعليم الأبناء (18.8%) ، وفي المرتبة الرابعة جاءت نسبة من أجابوا بأن الأخ الأكبر هو من يتولى متابعة أخوته في التعليم حيث بلغت نسبتهم (13.2%) ، وفي الأخير بلغت نسبة من أجابوا أن الأبناء يتدبرون شئون دراستهم

بأنفسهم (7.2%) .

ونستنتج من ذلك أن الأسرة في حضرموت تتبادل مسؤولية متابعة الأبناء بين الزوج والزوجة ، ويفسر عدم متابعة الزوج أو الزوجة للأبناء هو تدني المستوى التعليمي لأحد الوالدين أو سفر الأب ولذلك قد ينبري أحدهما في متابعة تعليم الأبناء .

وبموازنة علاقة المستوى التعليمي للزوجين بمن يتولى متابعة الأبناء في تعليمهم ، فقد أوضحت الدراسة أن الزوجين على اختلاف مستوياتهم التعليمية يشتركون في متابعة تعليم الأبناء معاً ، كما كشفت الدراسة أنه كلما قل تعليم الزوجين أو عُدِم زادت فرص اختيار متغير "ترك الأبناء يتدبرون شئونهم بأنفسهم" .

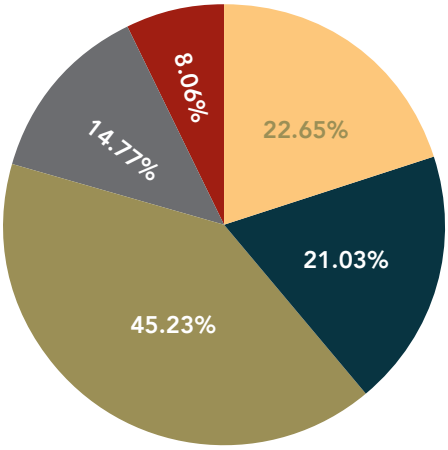

شكل رقم (22)

جدول رقم (26) يوضح تشجيع الأبناء على القراءة والاطلاع

م	هل تشجع أبناءك على القراءة والاطلاع	العدد	النسبة
1	نعم	926	59.74
2	أحياناً	369	23.81
3	لا	255	16.45
	الإجمالي	1550	100

يلاحظ من الجدول السابق المتعلق بتشجيع الآباء لأبنائهم على القراءة ، أن نسبة (59.7%) من إجمالي العينة يشجعون أبناءهم على القراءة ، فيما أوضح (23.8%) من العينة بأنهم في بعض الأحيان يشجعون أبناءهم على القراءة ، كما كشفت الدراسة أن نسبة (16.4%) من إجمالي العينة لا يشجعون أبناءهم على القراءة .

وإذا أضفنا نسبة من اختاروا "أحياناً" إلى نسبة من أجابوا "بنعم" يصبح المجموع (82%) وهي نسبة جيدة جداً، ولكن نحتاج لبرامج وأنشطة أخرى لتفعيل دور الأسرة في تشجيع الأبناء على القراءة مثل معارض الكتاب، وأنشطة القراءة في المدارس، وتفعيل دور المكتبات المدرسية لما لها من أهمية في إقبال الأبناء على القراءة، ونشر ثقافة القراءة على المستوى المجتمعي.

ومن خلال الموازنة بين مستوى تعليم الزوج والزوجة ومدى تشجيعهم لأبنائهم في ممارسة

القـراءة والاطـلاع ، كشـفت الدراسـة أن عينـة الدراسـة الذيـن مسـتواهم التعليمـي (تعليم أساسـي) اختاروا تشـجيع أبنائهم على القراءة بنسـب عالية ، كما أوضحت الدراسـة أنه كلما قل مستوى الوالدين التعليمي قل اهتمامهم بتشجيع أبنائهم على القراءة والاطلاع .

وبالموازنة حول توزيع عينة الدراسة بين الريف والحضر ، فقد كشفت الدراسة أنه لا توجد فروق بين عينتي الدراسـة من الريف والحضر حول تشـجيع الأبناء على القراءة والاطلاع ، ففي الريف بلغت نسبة الذين لا يشجعون أبناءهم على القراءة (19%) من عينة الريف ، وبلغت نسبة عينة الحضر الذين لا يشجعون أبناءهم على القراءة والاطلاع (16%) من عينة الحضر .

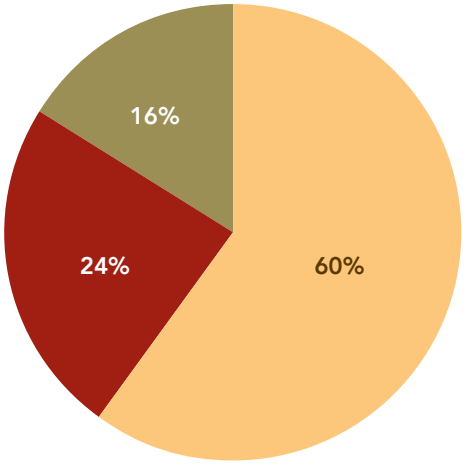

شكل رقم (23)

هل تشجع أبناءك على القراءة والاطلاع؟

نعم أحياناً لا

جدول رقم (27) في حالة الإجابة بـ (نعم أو أحياناً) ، ما هي أساليب تشجيع أبناءك على القراءة ؟

م	أساليب تشجيع أبناءك على القراءة	عدد الاجابات	النسبة من إجمالي الاجابات	النسبة من اجمالي العينة
1	أقضي وقتاً للقراءة مع أولادي	391	22.22	30.19
2	أشتري لهم ما يفضلونه من القصص والكتب	484	27.50	37.37
3	أخصص ميزانية لشراء الكتب والقصص	148	8.41	11.43
4	أكافئ أبني عندما يقرأ وأثني عليه	737	41.88	56.91
الإجمالي		1760	100	135.91

نلاحظ من الجدول المتعلق بأساليب تشجيع الأبناء على القراءة ، أن نسبة (41.8%) من الآباء يكافئ الأبناء ويثني عليهم عندما يقرؤون ، فيما أوضح ما نسبتهم (27.5%) بأنهم يشترون لأبنائهم ما يفضلونه من الكتب والقصص ، كم كشفت الدراسة أن نسبة (22.2%) من الآباء يقضون وقتاً للقراءة مع أبنائهم، وفي المرتبة الأخيرة جاءت عبارة أخصص ميزانية لشراء الكتب والقصص حيث بلغت النسبة (8.4%).

شكل رقم (24)

جدول رقم (28) يوضح معوقات ومشاكل التعليم التي تواجه الأسرة

م	المعوقات / المشاكل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه العام	الرتبة
1	صعوبة المناهج الدراسية	3.12	0.781	77.94	موافق	6
2	عدم كفاية الفصول الدراسية	3.02	0.842	75.55	موافق	8
3	ضعف أداء بعض المدرسين وتأهيلهم	3.24	0.733	80.95	موافق	3
4	ضعف أداء الإدارات المدرسية	3.03	0.811	75.73	موافق	7
5	بعد المدرسة عن السكن	2.52	0.921	62.90	موافق	10
6	عدم قدرة بعض الأسر على مصاريف الدراسة	3.28	0.771	81.98	موافق بشدة	2
7	عدم اهتمام بعض الآباء بتعليم الفتاة	3.00	0.874	74.97	موافق	9
8	عدم التعاون بين الأسرة والمدرسة	3.03	0.823	75.81	موافق	7
9	قلة عدد المدرسين المتخصصين في بعض المدارس	3.34	0.713	83.58	موافق بشدة	1
10	عدم التجهيزات والأثاث المدرسي في بعض المدارس	3.17	0.863	79.35	موافق	5

11	ازدحام الفصول بالطلاب	3.23	0.862	80.68	موافق	4
12	وجود الاختلاط في الفصول (ذكور وإناث)	2.35	1.081	58.65	غير موافق	11

من خلال الجدول السابق المتعلق بمشاكل التعليم التي تواجهها الأسرة ، كشفت الدراسة أن مشـكلة " قلة عدد المدرسـين المتخصصين " تحتل أولوية لدى عينة الدراسـة ، أما في المرتبة الثانية فكانت " عدم قدرة بعض الأسر على مصاريف الدراسة " ، وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة "ضعـف أداء بعض المدرسـين وتأهيلهم " ، وفي المرتبة الرابعـة جاءت عبارة " ازدحام الفصول بالطـلاب " ، ثـم فـي المرتبة الخامسـة " عدم وجود التجهيـزات والأثاث المدرسـي في بعض المدارس " ، وفي المرتبة السادسة " صعوبة المناهج الدراسية " ، وفي المرتبة السابعة جاءت عبارة " ضعف الإدارات المدرسية " .

ونستنتج مما سبق أن أغلب مشكلات التعليم بحسب وجهة نظر الأسـرة مرتبطة بأركان مهمة في العملية التعليمية (عدد المدرسين – تأهيل المدرسين – بيئة التدريس (الفصول) – التجهيزات المدرسية – المناهج الدراسية - الإدارة المدرسية) وقد أخذت الأولوية بالإضافة إلى المستوى المعيشي للأسرة والذي أثر بشكل كبير في الفترات الأخيرة نتيجة أوضاع البلاد وتدني مستوى دخل الفرد في الأسرة .

كما نستنتج أيضا مما سبق أن هناك بعض الأمـور التي أصـبـحـت لا تـؤثـر على إقبال الأسـرة على تعليم أبنائها مـثـل "الاخـتـلاط فـي الـفـصـول" و "بـعـد الـمـدرسـة عـن الـسـكـن" و "عـدم الاهـتـمـام بـتـعـلـيـم الـفـتـاة ، وهـي مـؤشـرات عـلـى تـخـطـي تلك المشكلات بشكل كبير على مستوى محافظة حضرموت.

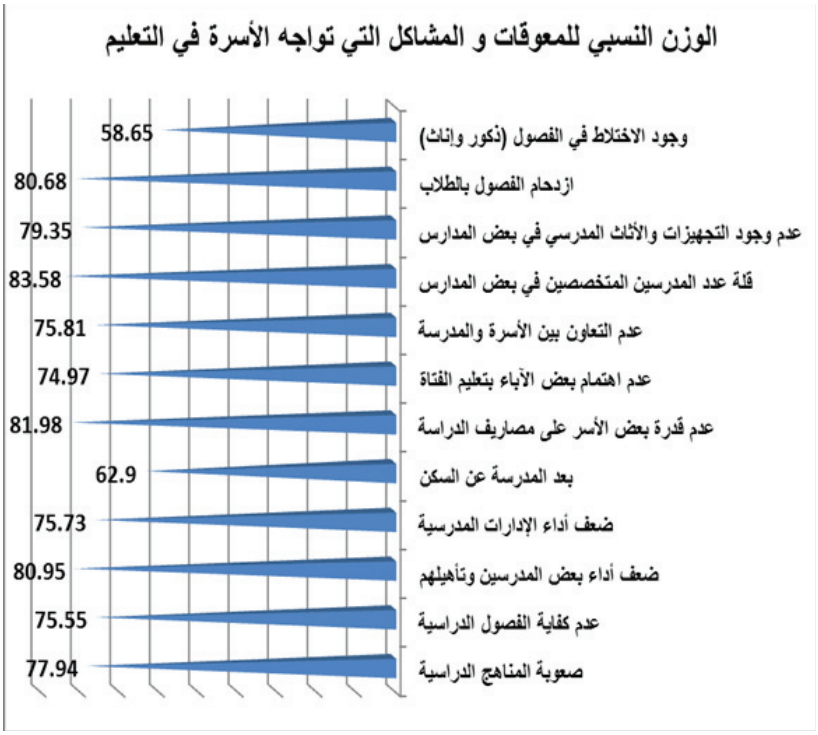

شكل رقم (25)

جدول رقم (29)مقارنة أوساط درجة الموافقة بين الحضر و الريف على المشكلات التي تواجه الأسرة في مجال تعليم الأبناء

م	المعوقات / المشاكل	الحالة الحضرية	عدد المفردات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الاحتمال المحسوب P-Value	النتيجة الاحصائية
1	صعوبة المناهج الدراسية	حضر	1088	3.10	0.769	-1.029	0.304	لا توجد فروق ذات دلالة احصائية
		ريف	462	3.15	0.808			
2	عدم كفاية الفصول الدراسية	حضر	1088	3.01	0.818	-1.008	0.314	لا توجد فروق ذات دلالة احصائية
		ريف	462	3.06	0.897			
3	ضعف أداء بعض المدرسين وتأهيلهم	حضر	1088	3.26	0.722	1.742	0.082	لا توجد فروق ذات دلالة احصائية
		ريف	462	3.19	0.758			
4	ضعف أداء الإدارات المدرسية	حضر	1088	3.05	0.784	1.672	0.095	لا توجد فروق ذات دلالة احصائية
		ريف	462	2.97	0.868			
5	بعد المدرسة عن السكن	حضر	1088	2.47	0.892	-3.124	0.002	توجد فروق لصالح الريف
		ريف	462	2.63	0.976			
6	عدم قدرة بعض الأسر على مصاريف الدراسة	حضر	1088	3.27	0.759	-1.076	0.282	لا توجد فروق ذات دلالة احصائية
		ريف	462	3.31	0.797			
7	عدم اهتمام بعض الآباء بتعليم الفتاة	حضر	1088	2.95	0.874	-3.223	0.001	توجد فروق لصالح الريف
		ريف	462	3.11	0.867			
8	عدم التعاون بين الأسرة والمدرسة	حضر	1088	3.06	0.806	2.236	0.026	توجد فروق لصالح الحضر
		ريف	462	2.96	0.857			
9	قلة عدد المدرسين المتخصصين في بعض المدارس	حضر	1088	3.32	0.702	-1.692	0.091	لا توجد فروق ذات دلالة احصائية
		ريف	462	3.39	0.737			
10	عدم وجود التجهيزات والأثاث المدرسي في بعض المدارس	حضر	1088	3.17	0.853	-0.484	0.628	لا توجد فروق ذات دلالة احصائية
		ريف	462	3.19	0.885			
11	ازدحام الفصول بالطلاب	حضر	1088	3.25	0.843	1.690	0.091	لا توجد فروق ذات دلالة احصائية
		ريف	462	3.17	0.902			
12	وجود الاختلاط في الفصول (ذكور وإناث)	حضر	1088	2.24	1.047	-5.616	0.000	توجد فروق لصالح الريف
		ريف	462	2.59	1.122			

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك فروق بين درجة موافقة الأسـر الحضرية و الأسـر الريفية في مجال التعليم في الفقرات الآتية :

1 – فقـرة رقـم (5) : الطـلاب في الريـف أكثر معاناة من بعـد المدارس موازنـة بالطلاب في الحضر.

2 – فقرة رقم (7) : درجة الاهتمام بتعليم الفتاة في الريف أقل من الحضر.

3 –فقرة رقم (8) : درجة تعاون الأسـرة و المدرسـة في الريف أكبر من الحضر و ربما يعود ذلك إلى درجة التقارب الكبيرة بين الناس في الريف و تعارفهم.

4 – فقـرة رقم (12) : لا زال الاختلاط يشـكل عائق في مجـال التعليم في الريف أكثر منه في الحضر.

جدول رقم (30) يوضح تفضيل مواصلة دراسة البنت للمراحل الثانوية والجامعية؟

م	هل تفضل مواصلة دراسة البنت للمراحل الثانوية والجامعية؟	العدد	النسبة
1	نعم	1208	77.94
2	لا	342	22.06
	الإجمالي	1550	100

يتضـح مـن خـلال الجـدول السـابق المتعلـق بتفضيـل مواصلـة البنـت للمراحـل الثانويـة والجامعيـة فقـد كشـفت الدراسـة أن نسـبة (77.9%) مـن الأسـر يفضلـون مواصلة البنت للدراسـة ، بينما أوضحت الدراسة أن ما نسبته (22%) مـن الأسـر لا تفضـل مواصلـة البنـت للدراسـة ، وبالموازنة بين الريف والحضر نلاحظ نسـبة العينـة مـن الريـف الذيـن لا يفضلـون مواصلة تعليم الفتاة (30%)، بينما نسـبة عينة الحضر بلغت (16%).

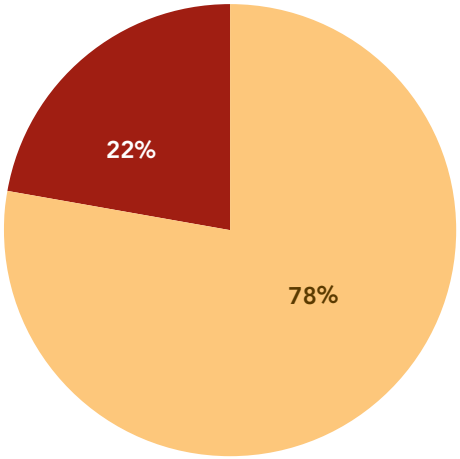

شكل رقم (26)

جدول رقم (31) يوضح في حالة الإجابة بـ (لا) ، ما السبب ؟

م	أسباب عدم مواصلة تعليم الفتاة	عدد الاجابات	النسبة من إجمالي الاجابات	النسبة من اجمالي العينة
1	لا توجد مدارس قريبة خاصة بالفتيات في منطقتنا.	144	31.37	42.11
2	الفتاة مكانها في بيتها أو بيت زوجها	116	25.27	33.92
3	غير مقتنع بمواصلة الفتاة لتعليمها	71	15.47	20.76
4	عاداتنا وتقاليدنا لا تسمح باستكمال دراسة الفتيات	128	27.89	37.43
	الإجمالي	459	100	134.21

من خلال الجدول السابق والمتعلق بأسباب عدم رغبة بعض الأسر لمواصلة البنت لدراستها ، فقد كشفت الدراسة أن من أبرز الأسباب " عدم وجود مدارس قريبة خاصة بالفتيات في المنطقة " ، وتأتي في المرتبة الثانية من أسباب عدم رغبة بعض الأسر مواصلة البنت لدراستها " عاداتنا وتقاليدنا لا تسمح باستكمال دراسة الفتيات ، فيما جاءت بالمرتبة الثالثة " أن الفتاة مكانها في بيتها أو بيت زوجها " ، وفي المرتبة الأخيرة جاءت عبارة " عدم الاقتناع بمواصلة الفتيات للدراسة " .

ومن خلال الموازنة في توزيع عينة الدراسة بين الريف والحضر ، كشفت الدراسة أن الريف تركزت أعلى نسبة من إجاباتهم حول (العادات والتقاليد).

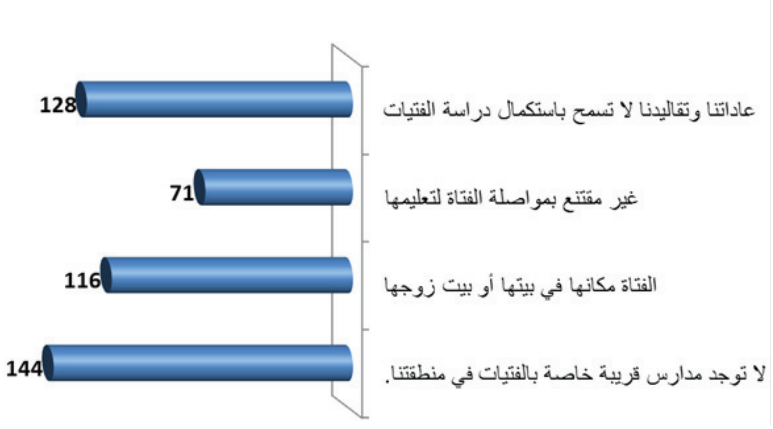

شكل رقم (27)

رابعاً: الأسرة والصحة:

جدول رقم (32) يوضح متابعة الأسرة لتحصين الأبناء في المواعيد المقررة لهم

م	هل تتابع الأسرة تحصين الأبناء في المواعيد المقررة لهم؟	العدد	النسبة
1	نعم	1425	91.94
2	لا	125	8.06
	الإجمالي	1550	100

من خلال الجدول السـابق المتعلق بمتابعة الأسـرة لتحصين الأبناء ، فقد أوضحت الدراسـة أن الغالبية السـاحقة من عينة الدراسـة يتابعون تحصين أبنائهم ، حيث بلغت نسبتهم (91.9%) من إجمالي العينة ، بينما أشارت الدراسة إلى أن (8%) فقط من العينة لا يتابعون تحصين أبنائهم .
وبالموازنة بين عينة الدراسـة من الريف والحضر ، فقد أوضحت الدراسـة بأنه لا توجد فروق بين إجابات المبحوثين من الريف والحضر حول متابعة التحصين .

جدول رقم (33) يوضح في حالة الإجابة بـ (لا) ، لماذا ؟

م	أسباب عدم متابعة التحصين	عدد الاجابات	النسبة من إجمالي الاجابات	النسبة من اجمالي العينة
1	ليس هناك داعي للتحصين لأنني أعتقد أنه لا يفيد.	32	22.38	23.36
2	هناك بعض التحصين يسبب أمراض للأبناء.	48	33.57	35.04
3	لا تتوافر في المرفق الصحي اللقاحات اللازمة للتحصين	53	37.06	38.69
4	الخوف	4	2.80	2.92
5	النسيان	2	1.40	1.46
6	لا يوجد فني صحي للقيام بالتلقيح	3	2.10	2.19
7	لا يوجد مرفق صحي في منطقتنا	1	0.70	0.73
	الإجمالي	143	100	104.38

من خلال الجدول السـابق المتعلق بأسـباب عدم متابعة تحصين الأبناء ، فقد أوضحت الدراسـة أن أبـرز تلك الأسـباب و " عدم توافر لقاحات فـي المرفق الصحي " ، كذلك عبارة " هناك بعض التحصينات تسبب أمراض للأبناء " وحصلت على نسب متقاربة في إجابة المبحوثين ، فيما أشار بعض أفرد العينة إلى " عدم الفائدة من التحصين "، فيما تنوعت إجابات المبحوثين بنسب ضئيلة لبقية الأسباب منها الخوف والنسيان وعدم المرفق الصحي وعدم الفني المتخصص بالتلقيح.

ومن خلال المقارنة بين الريف والحضر ، فقد كشفت الدراسة تركز إجابات المبحوثين من الريف حول المتغير (لا تتوفر في المرفق الصحي اللقاحات اللازمة للتحصين)، فيما تركزت إجابات عينة الدراسة من الحضر حول متغير (هناك بعض التحصين يسبب أمراض للأبناء)، وهنا يبرز دور التثقيف الصحي لتوضيح مدى أهمية التحصين، ودحض بعض الأفكار الخاطئة والشائعة لدى بعض الأسر.

شكل رقم (28)

جدول رقم (34) يوضح أبرز المشاكل التي تعاني منها الأسرة في الجانب الصحي

م	المشاكل في الجانب الصحي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه العام	الرتبة
1	عدم الوحدة أو المركز الصحي في المنطقة	2.51	0.950	62.66	موافق	10
2	عدم كفاية التجهيزات الطبية في المرافق الصحية	3.27	0.754	81.74	موافق بشدة	6
3	ضعف أداء الكادر الصحي	3.19	0.758	79.87	موافق	7
4	ضعف أداء الإدارات الصحية وسوء الإدارة والتسيب	3.18	0.799	79.45	موافق	8
5	انتشار بعض العادات الصحية السيئة (التدخين – القات – الممنوعات)	3.41	0.837	85.16	موافق بشدة	4
6	عدم قدرة بعض الأسر على تكاليف العلاج	3.48	0.621	87.05	موافق بشدة	3
7	اعتماد بعض الأسر على العلاج التقليدي (الأعشاب)	2.76	0.852	69.02	موافق	9
8	ضعف التوعية والتثقيف الصحي للأسر	3.28	0.673	82.05	موافق بشدة	5
9	قلة عدد الأطباء المتخصصين في بعض الأمراض	3.53	0.614	88.29	موافق بشدة	1
10	ضعف الخدمات الصحية لرعاية المسنين	3.50	0.666	87.48	موافق بشدة	2

من خلال الجدول السابق المتعلق بأبرز المشكلات الصحية التي تعاني منها الأسـرة في حضرموت، يتضح أن قلة عدد الكادر الطبي المتخصص في بعض الأمراض يشكل أكبر مشكلات القطاع الصحي، فيما جاء في المرتبة الثانية ضعف الخدمات الصحية المقدمة لرعاية المسنين، ثم تليها عدم قدرة بعض الأسر على دفع تكاليف العلاج، ثم انتشار بعض العادات الصحية السيئة مثل التدخين والقات والممنوعات ، وفي المرتبة الخامسة جاءت مشكلة " ضعف التوعية والتثقيف الصحي للأسر" ، فيما جاءت مشكلة "عدم كفاية التجهيزات الطبية في المرافق الصحية" في المرتبة السادسة ، ونلاحظ أن كل تلك المشكلات السالفة الذكر كان الاتجاه العام في إجابات المبحوثين بعبارة "موافق بشدة" والوزن النسبي لإجابات المبحوثين (88% إلى 81%).

أما فيما يخص أقل المشكلات الصحية من وجهة نظر بعض الأسر ، فقد أوضحت الدراسة أن "عدم الوحدة أو المركز الصحي في المنطقة" شكلت أقل المشكال الصحية ، ويليها في قلة الأهمية مشكلة " اعتماد بعض الأسر على العلاج التقليدي (الأعشاب) " ومن ثم مشكلة " ضعف أداء الإدارات الصحية وسوء الإدارة والتسيب" ، ثم مشكلة " ضعف أداء الكادر الصحي " ، ونلاحظ تلك المشكلات الصحية الأقل أهمية لدى الأسرة الحضرمية قد شكل الاتجاه العام لإجابات المبحوثين بعبارة " موافق " وأن الوزن النسبي لإجابات المبحوثين (79% إلى 62%).

جدول رقم (35) مقارنة أوساط درجة الموافقة بين الحضر و الريف على المشكلات التي تواجه الأسرة في مجال الصحة

م	المعوقات / المشاكل	الحالة الحضرية	عدد المفردات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الاحتمال المحسوب P-Value	النتيجة الاحصائية
1	عدم الوحدة أو المركز الصحي في المنطقة	حضر	1088	2.43	.929	-4.967	.000	توجد فروق لصالح الريف
		ريف	462	2.69	.975			
2	عدم كفاية التجهيزات الطبية في المرافق الصحية	حضر	1088	3.23	.773	-3.131	.002	توجد فروق لصالح الريف
		ريف	462	3.36	.701			
3	ضعف أداء الكادر الصحي	حضر	1088	3.18	.763	-1.390	.165	لا توجد فروق
		ريف	462	3.24	.747			
4	ضعف أداء الإدارات الصحية وسوء الإدارة والتسيب	حضر	1088	3.16	.793	-1.221	.223	لا توجد فروق
		ريف	462	3.22	.813			
5	انتشار بعض العادات الصحية السيئة (التدخين – القات – الممنوعات)	حضر	1088	3.39	.838	-.944	.345	لا توجد فروق
		ريف	462	3.44	.833			
6	عدم قدرة بعض الأسر على تكاليف العلاج	حضر	1088	3.47	.616	-1.373	.170	لا توجد فروق
		ريف	462	3.52	.631			
7	اعتماد بعض الأسر على العلاج التقليدي (الأعشاب)	حضر	1088	2.73	.817	-2.209	.027	توجد فروق لصالح الريف
		ريف	462	2.84	.925			
8	ضعف التوعية والتثقيف الصحي للأسر	حضر	1088	3.24	.666	-4.014	.000	توجد فروق لصالح الريف
		ريف	462	3.39	.678			
9	قلة عدد الأطباء المتخصصين في بعض الأمراض	حضر	1088	3.50	.632	-3.364	.001	توجد فروق لصالح الريف
		ريف	462	3.61	.563			
10	ضعف الخدمات الصحية لرعاية المسنين	حضر	1088	3.48	.674	-2.195	.028	توجد فروق لصالح الريف
		ريف	462	3.56	.645			

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك فروقاً بين درجة موافقة الأسر الحضرية و الأسر الريفية في تحديد المشكلات الصحية في الفقرات الآتية :

1 – فقرة رقم (1) : الوحدات و المراكز الصحية في الريف قليلة و غير متوافرة بالشكل المطلوب موازنةً بالحضر.

2 – فقرة رقم (2) : الأجهزة الطبية في المرافق الصحية في الريف غير كافية موازنة بالأجهزة الطبية المتوافرة في المرافق الصحية في الحضر.

3 – فقرة رقم (7) : الريف أكثر اعتماداً على العلاج التقليدي (الأعشاب) موازنة بالحضر.

-4 فقرة رقم (8) : الريف أقل حظاً من حيث التوعية و التثقيف الصحي للأسر موازنة بالحضر.

5 – فقرة رقم (9) : عدد الأطباء المتخصصين في بعض الأمراض قليل في الريف موازنة بالحضر.

6 –فقرة رقم (10) : الخدمات الصحية المقدمة للمسنين في الريف أقل من الخدمات الصحية المقدمة للمسنين في الحضر.

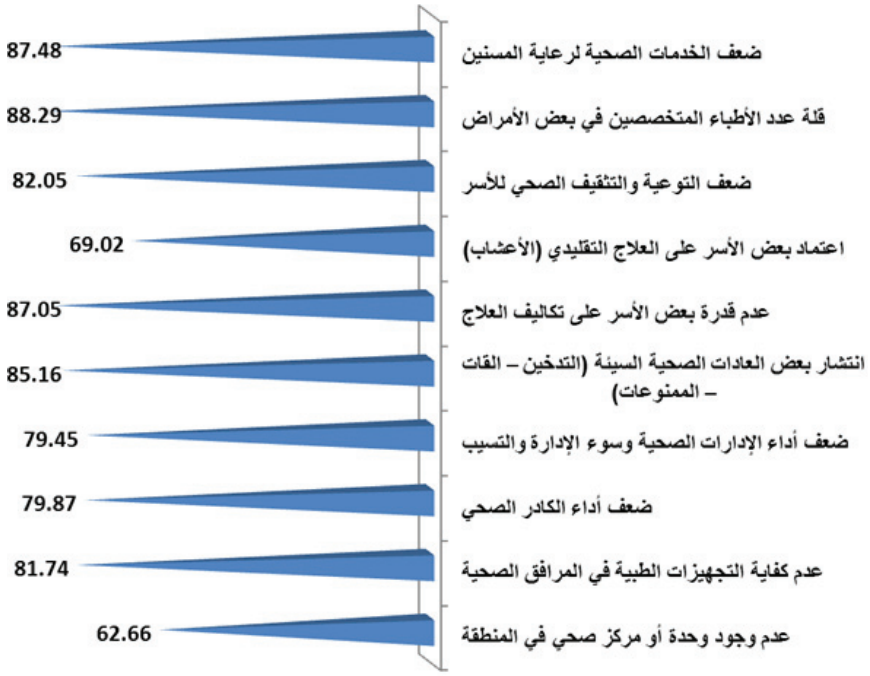

شكل رقم (29)

خامساً: الأسرة والتكنولوجيا:

جدول رقم (36) يوضح مدى حرص الأسرة على أن تشتري للأبناء أحدث الجوالات، والاشتراك بالإنترنت

م	هل تحرص على أن تشتري لأبنائك أحدث الجوالات، والاشتراك بالإنترنت؟	العدد	النسبة
1	نعم	165	10.65
2	أحياناً	419	27.03
3	لا	966	62.32
	الإجمالي	1550	100

من خلال الجدول السابق المتعلق بمدى حرص الأسرة على شراء أحدث الجوالات والاشتراك بالإنترنت، كشفت الدراسة أن ما نسبته (62.3%) من عينة الدراسة لا تحرص على هذه الأمور ، بينما أوضح (27%) من أفرا العينة أنهم في بعض الأحيان يحرصون على شراء أحدث الجوالات للأبناء ، فيما أوضح (10.6%) من أفراد العينة أنهم يحرصون على شراء أحدث الجوالات والاشتراك بالإنترنت ، ومن خلال الموازنة وفق توزيع العينة بين الريف والحضر ، فقد أوضحت الدراسة تقارب نسبة إجابة المبحوثين من الريف والحضر .

وهنا نستنتج أن المستوى المعيشي أثر بشكل كبير في اهتمامات الأسرة بتوفير أحدث التكنولوجيا للأبناء والاهتمام بالأمور الأساسية.

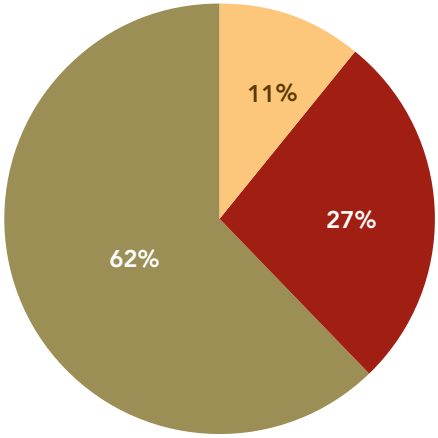

شكل رقم (30)
هل تحرص على أن تشتري لأبنائك أحدث الجوالات، والاشتراك بالإنترنت؟

جدول رقم (37) يوضح في حالة الإجابة بـ (لا)، لماذا؟

م	أسباب عدم شراء جوالات حديثة للأبناء	عدد الاجابات	النسبة من إجمالي الاجابات	النسبة من اجمالي العينة
1	لأنها قد تؤثر على أخلاقيات الأبناء	608	37.88	62.94
2	لأنها تؤثر في التحصيل العلمي للأبناء	489	30.47	50.62
3	دخل الأسرة لا يتحمل أي أعباء مالية	508	31.65	52.59
	الإجمالي	1605	100	166.15

من خلال الجدول السابق المتعلق بأسباب عدم شراء أحدث الجوالات للأبناء ، فقد كشفت الدراسة أن نسبة (37.8%) من العينة أجابوا لأنها تؤثر في أخلاقيات الأبناء ، فيما أجاب (31.6%) من العينة بأن دخل الأسرة لا يحتمل أي أعباء مالية إضافية، كما أجاب (30.4%) بأنها تؤثر في التحصيل العلمي للأبناء.

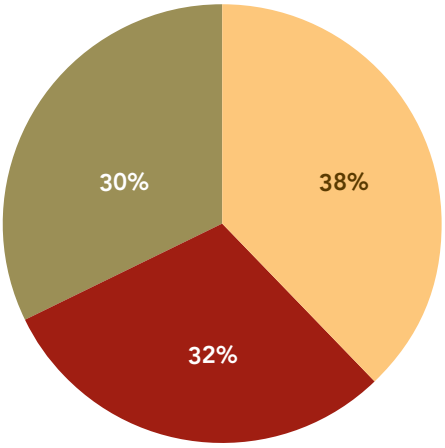

شكل رقم (31)

تؤثر في اخلاقيات الأبناء
دخل الأسرة لا يتحمل
تؤثر في التحصيل العلمي

جدول رقم (38) يوضح مدى تأثير وسائل التكنولوجيا الحديثة (الجوال – الانترنت – وسائل التواصل الاجتماعي – القنوات الفضائية) على حياة الأسرة

م	هل أثرت وسائل التكنولوجيا الحديثة (الجوال – الانترنت – وسائل التواصل الاجتماعي – القنوات الفضائية) في حياة الأسرة؟	العدد	النسبة
1	نعم	925	59.68
2	أحياناً	414	26.71
3	لا	211	13.61
	الإجمالي	1550	100

من خلال الجدول السابق المتعلق بمدى تأثير وسائل التكنولوجيا الحديثة في حياة الأسرة، فقد كشفت الدراسة أن نسبة (59.6%) من إجمالي العينة أجابوا بأنها تؤثر في حياة الأسرة، فيما أشار (26.7%) من العينة بأنها تؤثر أحياناً ، كما أوضح (13.6%) من إجمالي العينة بعدم تأثر تلك الوسائل على حياة الأسرة.

ونستنتج من ذلك أن (85%) من مجمل عينة الدراسة يقرون بتأثير وسائل التكنولوجيا في حياة الأسرة ، وهو مؤشر كبير على مدى التغير الذي طرأ في حياة الأسرة في حضرموت بسبب التكنولوجيا الحديثة ووسائلها.

جدول رقم (39) يوضح في حالة الإجابة بـ (نعم أو أحياناً)، ما هي أكثر الجوانب التي أثرت فيها التكنولوجيا الحديثة داخل الأسرة

م	أكثر الجوانب التي أثرت فيها التكنولوجيا الحديثة داخل الأسرة	عدد الاجابات	النسبة من إجمالي الاجابات	النسبة من اجمالي العينة
1	العلاقات داخل الأسرة	923	31.82	68.93
2	القيم الأسرية	829	28.58	61.91
3	السلوكيات	1149	39.61	85.81
	الإجمالي	2901	100	216.65

يلاحظ من الجدول السابق المتعلق بجوانب تأثير تلك التكنولوجيا في حياة الأسرة أن نسبة (39.6%) من العينة أوضحوا أن التأثيرات تكون على السلوكيات أكثر وضوحاً ، بينما أشار (31.8%) أن التكنولوجيا أثرت في العلاقات داخل الأسرة ، فيما أشار (28.5%) أن التأثيرات اقتصرت على القيم الأسرية .

نستنتج من ذلك ومن خلال إجابات المبحوثين المتقاربة أن تأثيرات التكنولوجيا ووسائلها قد أثرت في أكثر جوانب الحياة الأسرية مثل السلوكيات والعلاقات الأسرية والقيم الأسرية.

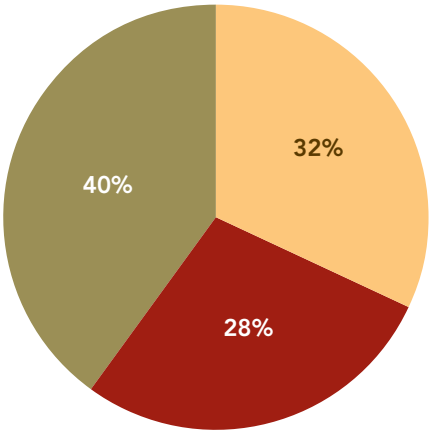

شكل رقم (32)

جدول رقم (40) يوضح مدى متابعة الأهل للأبناء فيما تحتوي جوالاتهم

م	هل تفضل متابعة الأهل للأبناء فيما تحتوي جوالاتهم؟	العدد	النسبة
1	نعم	974	62.84
2	أحياناً	340	21.94
3	لا	236	15.23
	الإجمالي	1550	100

يلاحظ من خلال الجدول السابق المتعلق بمدى متابعة الآباء لما تحتويه جوالاتهم، فقد أوضحت الدراسة أن نسبة (62.8%) من الأسر يحرصون على متابعة ما تحتويه جوالات الأبناء، فيما أوضح (21.9%) من العينة أن يتابعون ما تحتويه جوالات الأبناء ولكن في بعض الأحيان، فيما كشفت الدراسة أن نسبة (15.2%) من العينة لا يتابعون ما تحتويه جوالات الأبناء.

ونستنتج من ذلك مدى حرص الآباء على معرفة اهتمامات الأبناء من خلال التكنولوجيا ، خصوصاً إذا ما تم جمع إجابة المبحوثين (نعم – أحياناً) فتصبح نسبة الإجابة (84%) من إجمالي العينة.

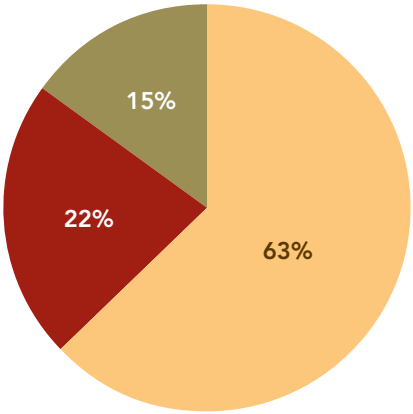

شكل رقم (33)
هل تفضل متابعة الأهل للأبناء فيما تحتوي جوالاتهم؟

سادساً: الأسرة والاقتصاد المعيشي والتمكين:

جدول رقم (41) يوضح وجود مصدر دخل آخر للأسرة

م	هل لدى الأسرة مصدر دخل آخر؟	العدد	النسبة
1	نعم	273	17.61
2	لا	1277	82.39
	الإجمالي	1550	100

من خلال الجدول السابق المتعلق بوجود مصدر دخل آخر للأسرة ، كشفت الدراسة أن نسبة (82.3%) من عينة الدراسة ليس لديهم مصدر دخل آخر ، بينما أوضح (17.6%) من العينة بوجود مصدر دخل آخر .

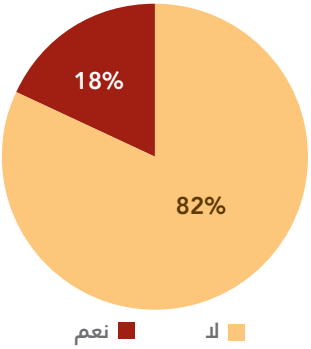

شكل رقم (34)

جدول رقم (42) يوضح التفكير في تحسين مستوى الدخل لدى الأسرة

م	هل تفكر في تحسين مستوى الدخل لدى الأسرة	العدد	النسبة
1	نعم	1421	91.68
2	لا	129	8.32
	الإجمالي	1550	100

يلاحظ في الجدول السابق المتعلق بالتفكير في تحسين مستوى الدخل ، فقد أوضحت الدراسة أن (91.6%) من إجمالي عينة الدراسة لديهم الرغبة في تحسين مستوى دخل الأسرة ، بينما أشار (8.3%) بأنهم مقتنعون بدخل الأسرة

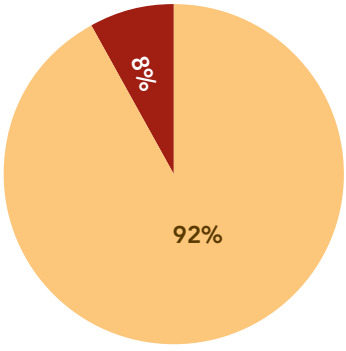

شكل رقم (35)

جدول رقم (43) يوضح في حالة الإجابة بـ (نعم) ، ما هي الوسائل ؟

م	وسائل تحسين الدخل	عدد الاجابات	النسبة من إجمالي الاجابات	النسبة من اجمالي العينة
1	من خلال مشروع صغير مدر للدخل	920	53.09	64.74
2	من خلال البحث عن عمل آخر	529	30.53	37.23
3	السفر للخارج بغرض العمل	279	16.10	19.63
4	الوظيفة العامة	4	0.23	0.28
5	تطوير عملي الحالي	1	0.06	0.07
	الإجمالي	1733	100	121.96

يلاحظ من خلال الجدول السابق المتعلق بوسائل تحسين مستوى الدخل للأسرة ، فقد أوضحت الدراسة أن عبارة " من خلال مشروع صغير مدر للدخل " قد حصلت على أعلى نسبة وهي (53%) ، فيما جاءت في المرتبة الثانية عبارة " البحث عن عمل آخر " وحصلت على نسبة (30.5%) من إجمالي إجابات المبحوثين ، وفي المرتبة الثالثة جاء اختيار العينة لعبارة " السفر للخارج بغرض العمل " حيث حصلت على نسبة (16.1%) ، أما في المراتب الأخيرة جاء اختيار العينة على عبارتي " الوظيفة العامة " و " تطوير عملي الحالي " على نسبة تقل عن (1%).

ومن خلال الموازنة بين الريف والحضر حول وسائل تحسين الدخل ، فقد أوضحت الدراسة بأنه لا توجد فروق بين إجابات المبحوثين في الريف والحضر ، حيث تم التركيز في الاجابات حول (المشروع الخاص) لكلٍّ من الريف والحضر كأحد أبرز الاختيارات.

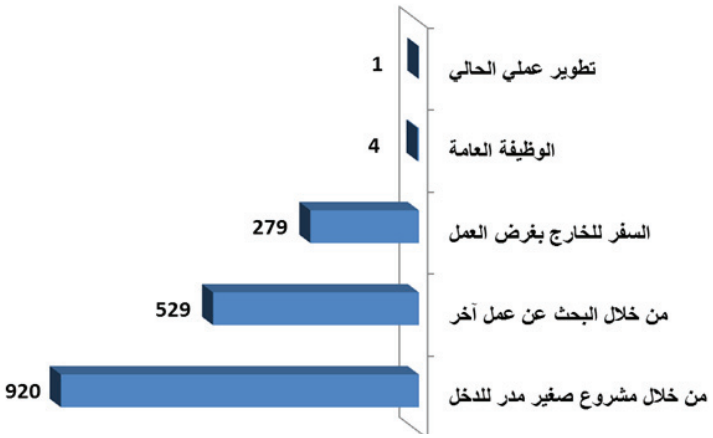

شكل رقم (36)

جدول رقم (44) يوضح الأنشطة أو الأعمال التي من الممكن أن تحسن من دخل الأسرة

م	نوع النشاط / العمل	العدد	النسبة	م	نوع النشاط / العمل	العدد	النسبة
1	بقالة	188	12.19%	38	توسعة المحل التجاري	4	0.26%
2	توظيف	174	11.28%	39	محل خضار	4	0.26%
3	بيع وتربية الاغنام	159	10.31%	40	العمل في مصنع ثلج	3	0.19%
4	السفر للخارج	152	9.86%	41	العمل في محل تصوير	3	0.19%
5	الخياطة والتطريز	113	7.33%	42	ورشة تصليح دراجات نارية	3	0.19%
6	عمل بعد الدوام	99	6.42%	43	التدريس في مدرسة خاصة أو حضانة أو روضة	3	0.19%
7	العمل بالزراعة	92	5.97%	44	مختبر طبي	3	0.19%
8	سياقة تاكسي او باص او نقل كبير او تكتك	68	4.41%	45	العمل في العيادات المختصة	3	0.19%
9	بيع حلويات ومعجنات ومأكولات	47	3.05%	46	حارس شخصي	3	0.19%
10	كوافير	44	2.85%	47	العمل في البناء	3	0.19%
11	تربية النحل	38	2.46%	48	جمع الحطب وبيعه	2	0.13%
12	نقش الحناء	35	2.27%	49	العمل في محطة محروقات	2	0.13%
13	الاقتصاد المعيشي	25	1.62%	50	طاحونة	2	0.13%
14	تعليم الابناء	20	1.30%	51	العمل في تحلية المياه	2	0.13%
15	بيع ملابس	20	1.30%	52	سباكة	2	0.13%
16	استكمال الدراسة	18	1.17%	53	بيع مستلزمات الأطفال	2	0.13%
17	تدريس خصوصي	17	1.10%	54	صالون حلاقة	2	0.13%
18	مكتبة	16	1.04%	55	تأجير فساتين زفاف	2	0.13%
19	العمل في مطعم	12	0.78%	56	ورشة ألمنيوم	2	0.13%
20	بيع مستلزمات نسائية	12	0.78%	57	العمل في محل قطع غيار سيارات	2	0.13%
21	عمل الخوص وبيعه	12	0.78%	58	العمل في منتزه حديقة أطفال	1	0.06%
22	إصلاح الأجهزة الكهربائية والإلكترونية	11	0.71%	59	محل إنترنت	1	0.06%
23	إصلاح سيارات	11	0.71%	60	مكتب محاماة	1	0.06%
24	مكتب عقاري	11	0.71%	61	محل بنشر	1	0.06%

25	قارب صيد	10	0.65%	62	صناعة الروبة	1	0.06%
26	كافتيريا عصائر وآيسكريم	9	0.58%	63	ورشة سمكرة	1	0.06%
27	تربية الإبل	9	0.58%	64	مزرعة دواجن	1	0.06%
28	محل اتصالات	7	0.45%	65	العمل في محل صرافة	1	0.06%
29	العمل في صيدلية	7	0.45%	66	بيع حناء	1	0.06%
30	بيع جوالات	5	0.32%	67	عيادة مجارحة	1	0.06%
31	الحياكة	5	0.32%	68	بيع أدوات منزلية	1	0.06%
32	بيع الأدوات الكهربائية	5	0.32%	69	مقصف مدرسي	1	0.06%
33	بيع مواد بناء	5	0.32%	70	الخدمة بالبيوت	1	0.06%
34	العمل بالمدينة	5	0.32%	71	محل مكسرات	1	0.06%
35	العمل في معرض سيارات	5	0.32%	72	العمل في مكتب سفريات	1	0.06%
36	عمل للأبناء في الاجازة	4	0.26%	73	محل أدوية بيطرة	1	0.06%
37	ورشة حدادة	4	0.26%				

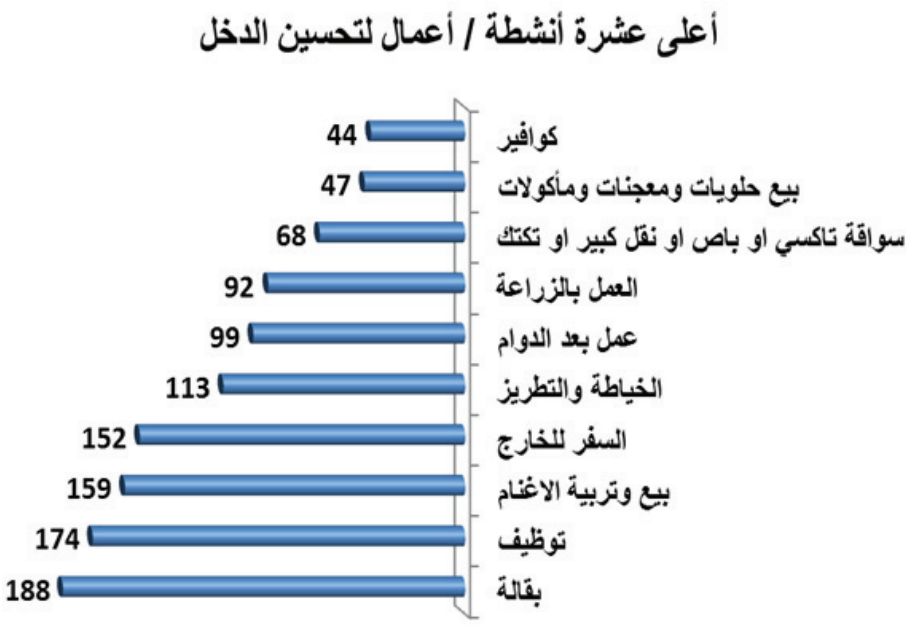

شكل رقم (37)

من خلال الجدول السابق المتعلق بالأنشطة أو الأعمال التي من الممكن أن تحسن من دخل الأسرة فقد كشفت الدراسة أن مشروع (بقالة) قد حاز على نسبة اختيار بالمرتبة الأولى أي بنسبة (12.1%)، وأتت بالمرتبة الثانية (التوظيف الحكومي) فبلغت نسبة الاختيار لهذا المتغير (11.2%)، كما جاء في المرتبة الثالثة (بيع وتربية الأغنام) وبلغت نسبة الاختيار (10.3%)، وجاءت في المرتبة الرابعة (السفر للخارج) وبلغت نسبة اختيار المتغير (9.8%)، وفي المرتبة الخامسة (الخياطة والتطريز) وبلغت نسبة الاختيار فيها (7.3%) .

ونستنتج من خلال استعراض أول خمس اختيارات لزيادة دخل الأسرة بحسب عينة الدراسة ، أن تلك الاختيارات ارتبطت بطبيعة المجتمع وما هو سائد فيه ، وأن أفراد العينة انحصر تفكيرهم في زيادة مصادر دخلهم على المشاريع المضمونة الدخل، إضافة إلى إدراج التوظيف كمصدر مضمون للدخل رغم شحة الخانات الوظيفية ، ومن هنا ندرك أن فكر العمل الحر أو العمل الخاص ما زال يحتاج من منظمات المجتمع المدني زيادة توجيه المجتمعات نحو تلك الأعمال كل منطقة وفقاً لطبيعتها وخصائصها، كما نلاحظ أيضاً إدراج تربية الأغنام وبيعها وقد ارتبطت تلك الحاجات بالمجتمع الريفي.

كما نستنتج من خلال احتياجات الأسر لتحسين مستوى الدخل وجود بعض المتغيرات المرتبطة بعمل المرأة، مثل الخياطة والتطريز والكوافير وبيع المعجنات والحلويات والمأكولات ونقش الحناء، وبالتالي تصبح المرأة عاملاً مساعداً في رفد دخل الأسرة بطرق مختلفة، وهي ما تندرج تحت مسمى الاقتصاد البيتي أو المنزلي أو منتجات الأسرة، وهي تلك التي تعتمد حاليا عليها كثير من الأسر كمصدر ثانوي للدخل، ونحتاج من الجهات المعنية تشجيعاً لتلك الصناعات المنزلية البسيطة، وكذلك تطويرها من حيث الشكل والمضمون وحسن التسويق بأساليب جديدة ومبتكرة.

سابعاً: الأسرة والبيئة:

جدول رقم (45) يوضح السلوكيات البيئية من حيث الأولوية

م	السلوكيات البيئية	الترتيب						الترتيب الأولي	الترتيب النهائي	قيمة كاي تربيع	قيمة الاحتمال P-Value	النتيجة الاحصائية
		1	2	3	4	5	6					
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد					
		%	%	%	%	%	%					
1	الاهتمام بنظافة الحي الذي أسكن فيه.	308	332	418	277	160	55	3	3	328.0619	0.000	دال
		19.9	21.4	27.0	17.9	10.3	3.5					
2	الاهتمام بتشجير الحي الذي أسكن فيه.	60	111	233	391	460	295	5	5	469.546	0.000	دال
		3.9	7.2	15.0	25.2	29.7	19.0					
3	الاهتمام برمي القمامة في مواقعها الصحيحة.	307	508	354	256	92	33	2	2	589.554	0.000	دال
		19.8	32.8	22.8	16.5	5.9	2.1					
4	تنشئة الأبناء على الاهتمام بنظافة البيئة من الصغر.	737	308	251	143	75	36	1	1	1269.628	0.000	دال
		47.5	19.9	16.2	9.2	4.8	2.3					
5	دعم المبادرات الشبابية التي تهتم بحماية البيئة.	116	225	202	341	423	243	5	4	227.332	0.000	دال
		7.5	14.5	13.0	22.0	27.3	15.7					
6	اهتم بفرز النفايات (الزجاج – الأكياس البلاستيكية – العلب البلاستيكية) التي تضر بالبيئة .	46	70	94	133	326	881	6	6	1995.721	0.000	دال
		3.0	4.5	6.1	8.6	21.0	56.8					

يلاحظ من خلال الجدول السابق المتعلق بترتيب أولويات السلوكيات البيئية للأسرة ، فقد كشفت الدراسة أن عبارة " تنشئة الأبناء على الاهتمام بنظافة البيئة من الصغر. " حصلت على

الترتيب الأول بين أولويات الأسرة ، فيما جاءت عبارة " الاهتمام برمي القمامة في مواقعها الصحيحة " في المرتبة الثانية من حيث أولويات الأسرة ، كما جاءت عبارة " الاهتمام بنظافة الحي الذي أسكن فيه " في المرتبة الثالثة ، ثم جاءت عبارة " دعم المبادرات الشبابية التي تهتم بحماية البيئة " في المرتبة الرابعة ، ثم جاءت عبارة " الاهتمام بتشجير الحي الذي أسكن فيه " في المرتبة الخامسة ، ونلاحظ أن هاتين العبارتين قد حصلتا على نفس نسب الاختيار في الأولويات بخانة الرقم (5) ، وفي المرتبة الأخيرة من أولويات الأسرة كانت عبارة " اهتم بفرز النفايات (الزجاج – الأكياس البلاستيكية – العلب البلاستيكية) التي تضر بالبيئة " .

ونستنتج مما سبق ضرورة الاهتمام ببرامج التوعية في السلوكيات البيئية لأفراد الأسرة طالما وهناك متابعة من قبل الأسرة لسلوكيات الأبناء البيئية ، كما يثير انتباهنا موضوع هام جداً متعلق بفرز وتدوير النفايات والذي يخلف أضراراً كبيرة على المدى البعيد خاصة أنه كان آخر أولويات الأسرة في هذه الدراسة .

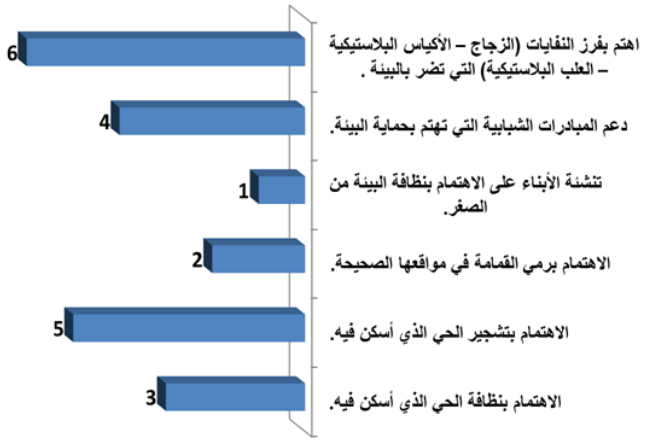

شكل رقم (38)

ثامناً: القيم الأسرية:

جدول رقم (46) يوضح وجود قيم لدى الأسرة الحضرمية في السابق والآن اختفت

م	هل ترى أن هناك قيم كانت موجودة لدى الأسرة الحضرمية في السابق والآن اختفت؟	العدد	النسبة
1	نعم	1450	93.55
2	لا	100	6.45
	الإجمالي	1550	100

يلاحظ من خلال الجدول السابق والمتعلق بوجود قيم لدى الأسرة في السابق واختفت في الوقت الحالي ، أن غالبية العينة أجابوا (بنعم) وبلغت نسبتهم (93.5%) ، فيما أجاب بقية العينة (بلا) وبلغت نسبتهم (6.4%) من إجمالي العينة .

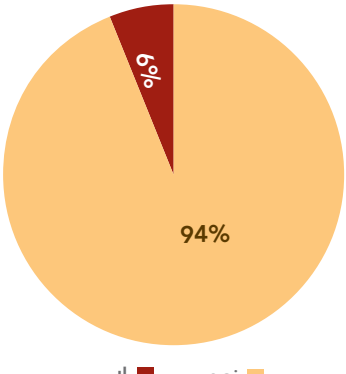

شكل رقم (39)

جدول رقم (47) يوضح أفضل ثلاث قيم تميزت بها الأسرة الحضرمية وما زالت متمسكة بها

م	القيم	العدد	النسبة
1	التعاون والترابط فيما بينهم والتراحم	838	23.2%
2	طاعة الوالدين وصلة الرحم	642	17.8%
3	الإلتزام الديني	387	10.7%
4	احترام الجيران	350	9.7%
5	فعل الخير	309	8.5%
6	الأخلاق الحميدة	232	6.4%
7	إكرام الضيف	165	4.6%
8	الأمانة	149	4.1%
9	التزاور	148	4.1%
10	احترام الكبير والعطف على الصغير	130	3.6%
11	الصدق	128	3.5%
12	التمسك بالعادات والتقاليد	79	2.2%
13	الحوار التفاهم بين افراد الاسرة	35	1.0%
14	الحفاظ على التراث	11	0.3%
15	زيارة المريض	9	0.2%
16	احترام القوانين	3	0.1%

من خلال الجدول السابق المتعلق بأفضل ثلاث قيم تميزت بها الأسرة الحضرمية ، فقد كشفت الدراسة أن قيمة (التعاون والترابط فيما بينهم والتراحم) حصلت على أعلى نسبة اختيار فبلغت (23.2%) ، وأتت في المرتبة الثانية قيمة (طاعة الوالدين وصلة الرحم) بنسبة (17.8%)، فيما جاءت في المرتبة الثالثة قيمة (الالتزام الديني) بنسبة (10.7%) ، أما في المرتبة الرابعة جاءت قيمة (احترام الجيران) بنسبة (9.7%) ، أما في المرتبة الخامسة فجاءت قيمة (فعل الخير) بنسبة (8.5%) .

ومن خلال الاطلاع على أول خمس قيم بترتيبها نلاحظ أنها تعد مميزات للإنسان الحضرمي الذي نشر الإسلام في عموم المعمورة وجنوب وشرق أسيا وأفريقيا بالكلمة الحسنة وحسن الخلق ، وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من القيم تصل بمجموعها إلى (16) قيمة تتوزع في جانبها الاجتماعي والديني والإنساني .

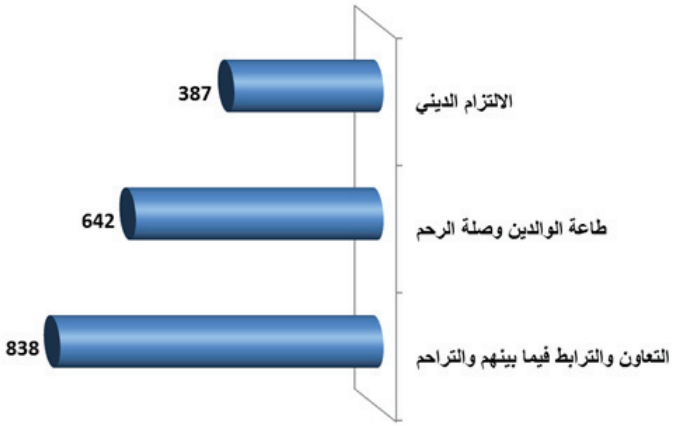

شكل رقم (40)

جدول رقم (48) يوضح أولويات القيم الأسرية

م	القيم الأسرية	الدرجة الكلية	الدرجة المتحصلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1	التعاون بين أفراد الأسرة	7750	5669	3.66	1.355	73.15	6
2	التكافل الاجتماعي بين أفراد الأسرة	7750	5533	3.57	1.269	71.39	8
3	صلة الرحم	7750	5888	3.80	1.343	75.97	2
4	احترام الكبير والعطف على الصغير	7750	5566	3.59	1.299	71.82	7
5	غرس الأخلاق الحميدة في أنفس الأبناء	7750	5857	3.78	1.264	75.57	5
6	لغة الحوار بين أفراد الأسرة	7750	5164	3.33	1.251	66.63	9
7	غرس القيم الدينية لدى الأبناء	7750	5976	3.86	1.337	77.11	1
8	احترام وتقدير الجيران	7750	5864	3.78	1.255	75.66	4
9	فعل الخير وحث الأبناء عليه	7750	5874	3.79	1.299	75.79	3

من خلال الجدول السابق المتعلق بترتيب أولوية القيم الأسرية لدى عينة الدراسة ، فقد كشفت الدراسة أن الأولوية الأولى للقيم الأسرية لدى عينة الدراسة كانت (غرس القيم الدينية لدى الأبناء) ، فيما جاءت في المرتبة الثانية من حيث الأولوية (صلة الرحم) ، وفي المرتبة الثالثة من الأولويات جاءت (فعل الخير وحث الأبناء عليه) ، فيما حصلت قيمة (احترام وتقدير الجيران) على المرتبة الرابعة في سلم أولويات قيم الأسرة ، كما جاءت قيمة (غرس الأخلاق الحميدة في أنفس الأبناء) في المرتبة الخامسة .

ومن خلال الاطلاع على ما أوضحته الدراسة من ترتيب أول خمس أولويات قيمية لدى الأسرة في حضرموت نلاحظ الاهتمام من قبل الأسرة بالأبناء وتنشئتهم التنشئة الصحيحة المرتبطة بتعاليم الدين الاسلامي الحنيف ، كما كشفت الدراسة عن دور العلاقات الاجتماعية والترابط بين الأسر في حضرموت ، وحرص الأسرة على غرس قيم متأصلة في العلاقات الإنسانية ساء على المستوى الداخلي (صلة الرحم) أو على المستوى الخارجي (احترام الجيران) .

كما نلاحظ من خلال نتائج الدراسة عدم الاهتمام من قبل بعض الأسر بقيمة (لغة الحوار بين أفراد الأسرة) وتكاد تكون هذه القيمة بدأت تفقد قيمتها داخل كثير من الأسر لعدة أسباب منها التكنولوجيا والاغتراب داخل الأسرة ونشأة العوالم الافتراضية لبعض أفراد الأسرة ، والتي أثرت بشكل كبير في التواصل بين أفراد الأسرة .

جدول رقم (49) مقارنة أوساط درجة تواجد القيم الأسرية من حيث الحالة الحضرية

م	القيم الأسرية	الحالة الحضرية	عدد المفردات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الاحتمال المحسوب P-Value	النتيجة الاحصائية
1	التعاون بين أفراد الأسرة	حضر	1088	3.63	1.364	-1.200	0.230	لا توجد فروق
		ريف	462	3.72	1.333			
2	التكافل الاجتماعي بين أفراد الأسرة	حضر	1088	3.53	1.289	-1.963	0.050	لا توجد فروق
		ريف	462	3.66	1.217			
3	صلة الرحم	حضر	1088	3.71	1.375	-3.978	0.000	توجد فروق لصالح الريف
		ريف	462	4.00	1.244			
4	احترام الكبير والعطف على الصغير	حضر	1088	3.53	1.329	-2.751	0.006	توجد فروق لصالح الريف
		ريف	462	3.73	1.216			
5	غرس الأخلاق الحميدة في أنفس الأبناء	حضر	1088	3.69	1.289	-4.457	0.000	توجد فروق لصالح الريف
		ريف	462	3.99	1.177			
6	لغة الحوار بين أفراد الأسرة	حضر	1088	3.29	1.271	-1.946	0.052	لا توجد فروق
		ريف	462	3.43	1.197			
7	غرس القيم الدينية لدى الأبناء	حضر	1088	3.77	1.363	-3.874	0.000	توجد فروق لصالح الريف
		ريف	462	4.05	1.253			
8	احترام وتقدير الجيران	حضر	1088	3.70	1.269	-3.915	0.000	توجد فروق لصالح الريف
		ريف	462	3.97	1.202			
9	فعل الخير وحث الأبناء عليه	حضر	1088	3.74	1.306	-2.232	0.026	توجد فروق لصالح الريف
		ريف	462	3.90	1.278			

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك فروقاً بين درجة وجود القيم الأسرية من حيث الحالة الحضرية في الفقرات الآتية :

1. فقرة رقم (3) : القيمة الأسرية (صلة الرحم) متوسط درجة وجودها في الريف أكبر منه في الحضر.
2. فقرة رقم (4) : القيمة الأسرية (احترام الكبير و العطف على الصغير) متوسط درجة وجودها في الريف أكبر منه في الحضر.
3. فقرة رقم (5) : القيمة الأسرية (غرس الأخلاق الحميدة في أنفس الأبناء) متوسط درجة وجودها في الريف أكبر منه في الحضر.

4. فقرة رقم (7) : القيمة الأسرية (غرس القيم الدينية لدى الأبناء) متوسط درجة وجودها في الريف أكبر منه في الحضر.

5. فقرة رقم (8) : القيمة الأسرية (احترام وتقدير الجيران) متوسط درجة وجودها في الريف أكبر منه في الحضر.

6. فقرة رقم (9) : القيمة الأسرية (فعل الخير وحث الأبناء عليه) متوسط درجة وجودها في الريف أكبر منه في الحضر

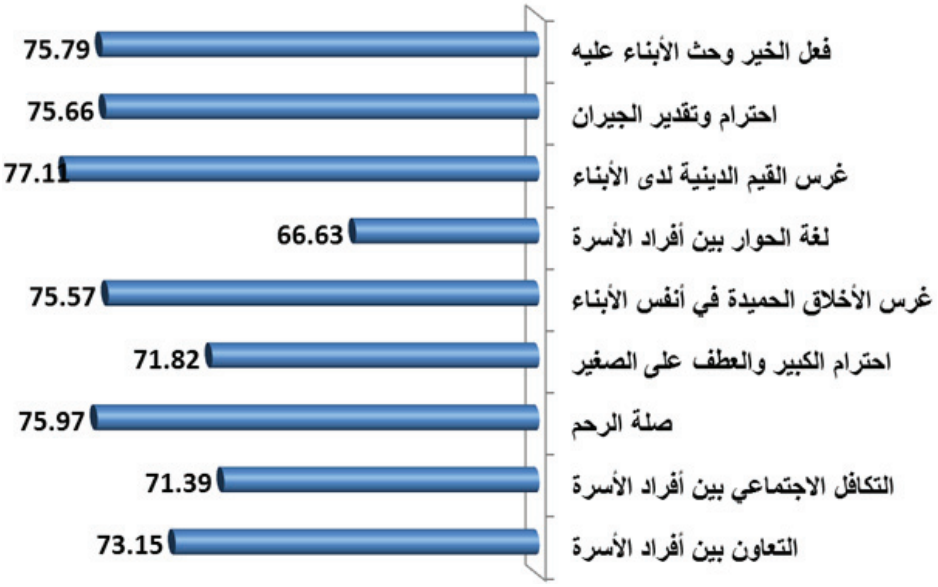

شكل رقم (41)

تاسعاً: دور الأسرة والمجتمع في رعاية أبنائهم من ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين):

جدول رقم (50) يوضح مشكلات أسر ذوي الاحتياجات الخاصة

م	الخدمات المقدمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه العام	الرتبة
1	قلة المعرفة والوعي برعاية الابن المعاق تؤثر على تأهيله.	3.40	0.702	85.05	موافق بشدة	5
2	قلة الإمكانات المادية تعوق عملية تأهيل المعاق بالشكل السليم.	3.59	0.573	89.69	موافق بشدة	4
3	يواجه الابن المعاق صعوبة في التكيف مع إخوته.	2.86	0.866	71.39	موافق	7
4	قلة وجود مراكز متخصصة لتأهيل المعاق يصعب على الأسرة تأهيله.	3.66	0.538	91.49	موافق بشدة	2
5	قلة المتخصصين التربويين والاجتماعيين في مجال رعاية المعاقين.	3.72	0.473	93.04	موافق بشدة	1
6	نظرة المجتمع للمعاق تضطر الأسرة إلى إبقائه في البيت.	2.88	0.938	71.91	موافق	6
7	قلة برامج التأهيل والتدريب المخصصة للمعاقين.	3.63	0.546	90.72	موافق بشدة	3

من خلال الجدول السابق المتعلق بمشكلات أسر ذوي الاحتياجات الخاصة ، أوضحت الدراسة أن أبرز ما تعانيه من مشكلات (قلة المتخصصين التربويين والاجتماعيين في مجال رعاية المعاقين)، وفي المرتبة الثانية جاءت مشكلة (قلة وجود مراكز متخصصة لتأهيل المعاق يصعب على الأسرة تأهيله) ، فيما جاءت في المرتبة الثالثة مشكلة (قلة برامج التأهيل والتدريب المخصصة للمعاقين) ، وفي المرتبة الرابعة من مشكلات أسر ذوي الاحتياجات الخاصة جاءت مشكلة (قلة الإمكانات المادية تعوق عملية تأهيل المعاق بالشكل السليم) ، وفي المرتبة الخامسة جاءت مشكلة (قلة المعرفة والوعي برعاية الابن المعاق تؤثر على تأهيله) .

ونستنتج من تلك المعطيات أن الاتجاه العام لأبرز مشكلات أسر ذوي الاحتياجات الخاصة كان باختيار متغير (أوافق بشدة) وهو لأول خمس مشكلات بأولوياتها ، وتركزت حول قلة وجود المتخصصين والمراكز المتخصصة والبرامج التأهيلية المتخصصة ، وهي عناصر مهمة في عملية تطوير مهارات وقدرات ذوي الاحتياجات الخاصة .

كما اوضحت الدراسة أن آخر ترتيب لأولويات مشكلات أسر ذوي الاحتياجات الخاصة كانت عبارة (يواجه الابن المعاق صعوبة في التكيف مع إخوته), يسبقها عبارة (نظرة المجتمع للمعاق تضطر الأسرة إلى إبقائه في البيت)، وهو ما يؤكد أن كثير من الأسر قد تغلبت على مشكلة تكيف أبنها المعاق مع إخوته، وكذلك لم تعد الأسر تشعر بالعار أو الحياء من وجود معاق لدى الأسرة.

شكل رقم (42)

جدول رقم (51) يوضح دور الوالدين في إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه العام	الرتبة
1	أدرب ابني للاعتماد على نفسه	2.52	0.542	83.85	دائماً	3
2	أشجعه على تكوين علاقات مع الآخرين.	2.65	0.630	88.32	دائماً	1
3	أكسب ابني مهارات مناسبة لقدراته.	2.48	0.631	82.82	دائماً	4
4	أراعي تدريبه على الكلام والنطق السليم.	2.64	0.598	87.97	دائماً	2
5	أعلمه طريقة حل مشكلاته بنفسه.	2.33	0.657	77.66	أحيانا	7
6	أعود ابني على التعبير عن رأيه.	2.45	0.578	81.79	دائماً	5
7	اخصص من وقتي الكثير للتعامل مع الابن المعاق.	2.44	0.595	81.44	دائماً	6

من خلال الجدول السابق المتعلق بدور الوالدين في إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة أ فقد أوضحت الدراسة أن أولوية الأسر تركزت بعبارة (أشجعه على تكوين علاقات مع الآخرين) ، بينما في المرتبة الثانية جاءت عبارة (أراعي تدريبه على الكلام والنطق السليم).

ثم أتت في المرتبة الثالثة عبارة (أدرب ابني للاعتماد على نفسه) ، وفي المرتبة الرابعة جاءت عبارة (أكسب ابني مهارات مناسبة لقدراته) ، وفي المرتبة الخامسة جاءت عبارة (أعود ابني على التعبير عن رأيه) ، ومن خلال ترتيب أول خمس أولويات لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة ، ونلاحظ

أن جميع تلك العبارات جاءت في اتجاهها العام نحو اختيار مقياس (دائماً) ، كما أوضحت الدراسة مـدى حـرص الأهل على إدماج أبنائهم مـن ذوي الاحتياجات الخاصة لتكويـن علاقات مع الآخرين، وهـو مـا يعبر عن الرغبة الحقيقية لأسـر ذوي الاحتياجات الخاصة في عـدم جعل أبنائهم يكتفون بعالمهم الخاص ، بل الاحتكاك والتفاعل وتكوين العلاقات مع قرنائهم والذي يُسهِم بشكل كبير في اكتساب مهارات جديدة للابن ذي الاحتياجات الخاصة.

كما نستنتج من إجابات المبحوثين مدى رغبتهم في إكساب أبنائهم لمهارات تساعدهم على الاعتمـاد علـى النفـس بشـكل أكبر ، وقد يقـف عائقاً أمام تلـك الرغبة هو تدريـب الأهل على الوسـائل والتقنيات السـليمة لتدريب الأبناء وفقاً لتدرج معين يسـهم إيجابياً في عملية التعلم واكتساب المهارات لذوي الاحتياجات الخاصة .

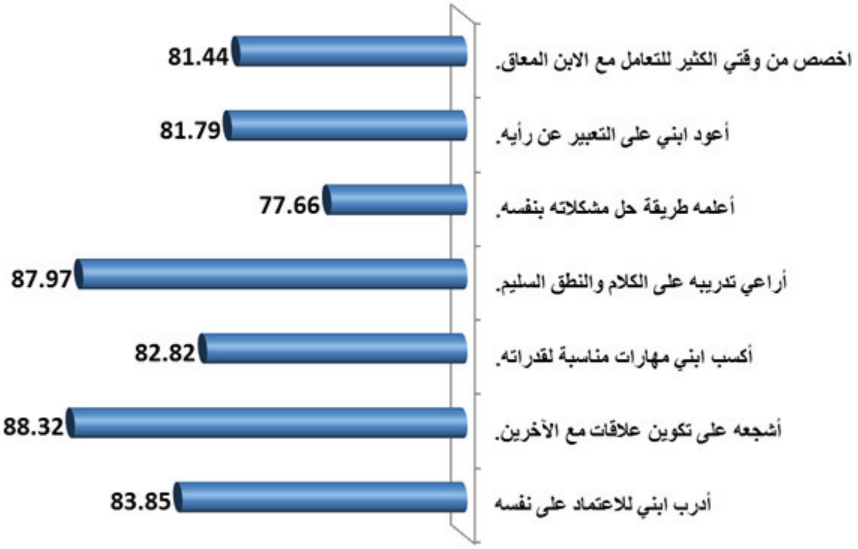

شكل رقم (43)

جدول رقم (52) مقارنة بين أبرز مشكلات التعليم والصحة في كل من مديريتي ساه وثمود

المديرية	مديرية ساه		مديرية ثمود
مشكلات التعليم			
ترتيب	المتغيرات	ترتيب	المتغيرات
1	قلة عدد المدرسين المتخصصين في بعض المدارس	1	عدم قدرة بعض الأسر على مصاريف الدراسة
5	- عدم وجود التجهيزات والأثاث المدرسي في بعض المدارس . - عدم قدرة بعض الأسر على مصاريف الدراسة . - ضعف أداء بعض المدرسين وتأهيلهم	2	وجود الاختلاط في الفصول (ذكور وإناث)
3	ازدحام الفصول بالطلاب	3	قلة عدد المدرسين المتخصصين في بعض المدارس
مشكلات الصحة			
1	قلة عدد الأطباء المتخصصين في بعض الأمراض	1	عدم قدرة بعض الأسر على تكاليف العلاج
2	عدم قدرة بعض الأسر على تكاليف العلاج	2	قلة عدد الأطباء المتخصصين في بعض الأمراض
3	ضعف الخدمات الصحية لرعاية المسنين	3	انتشار بعض العادات الصحية السيئة (التدخين – القات – الممنوعات)

من خلال الجدول السابق المتعلق بالموازنة بين مديريتي ساه وثمود من حيث أبرز مشكلات التعليم والصحة ، كون المديرتين تُعَدَّان من المديريات النائية التي حرمت لمدة طويلة من الخدمات .

فقد كشفت الدراسة فيما يتعلق بمشكلات التعليم في مديرية ساه في المرتبة الأولى قلة عدد المدرسين المتخصصين ، وهي ذاتها في مديرية ثمود حصلت على الترتيب الثالث ، وفي المرتبة الثانية من مشكلات التعليم لمديرية ساه فقد تساوت ثلاث مشكلات بالنسبة نفسها ، وهي (عدم وجود التجهيزات والأثاث المدرسي في بعض المدارس - عدم قدرة بعض الأسر على مصرفات الدراسة - ضعف أداء بعض المدرسين وتأهيلهم)، فيما جاءت في المرتبة الثانية بمديرية ثمود وجود الاختلاط في الفصول (ذكور وإناث) ، وفي المرتبة الثالثة بمديرية ساه جاءت العبارة " قلة عدد المدرسين المتخصصين في بعض المدارس " .

أمـا فـي المشـكلات الصحية فقد كشـفت الدراسـة تقارباً كبيراً بيـن اختيـارات المبحوثين من مديريتي ساه وثمود خصوصا في العبارتين (قلة عدد الأطباء المتخصصين في بعض الأمراض) و (عدم قدرة بعض الأسـر على تكاليف العلاج) ، أما في المرتبة الثالثة بمديرية سـاه جاءت عبارة (ضعف الخدمات الصحية لرعاية المسـنين)، أما بمديرية ثمود فجاءت عبارة (انتشـار بعض العادات الصحية السيئة (التدخين – القات – الممنوعات) في المرتبة الثالثة .

خلاصة نتائج الدراسة الميدانية

أولاً : الأسرة والتنشئة الاجتماعية:

1. أوضحت الدراسة أن غالبية الأسر تفضل أن تعامل الأبناء بالمعاملة الحسنة والتشجيع حيث بلغت نسبة من أجابوا بذلك (73.8%) .

2. كشفت الدراسة عن وجود وعي لدى الأسرة الحضرمية بمدى أهمية التعليم كأساس لتربية الأبناء ، كما نلاحظ أيضا أن الأسرة الحضرمية اعتمدت على خبرات الوالدين أكثر من المستوى التعليمي لديهم خصوصا الأسرة الحضرمية في الماضي .

3. بينت الدراسة عدم الفروق في إجابات المبحوثين بين الريف والحضر حول ضرورة التفرقة بين الذكور والإناث ، فعينة الحضر نصفها مؤيد للتفرقة والنصف الآخر معارض ، كما أن عينة الريف أيضاً نصفها مؤيد للتفرقة ونصفها معارض .

4. أوضحت الدراسة أن الأسرة تركز على أساليب الثواب والعقاب كأحد أهم وسائل التنشئة الاجتماعية بحيث تختلف بين الذكور والإناث ، وذلك يعبر عن الثقافة التقليدية المتأصلة في حياة الأسرة الحضرمية خصوصاً " ثقافة العيب " أو الممنوع سواء للذكور أو الإناث .

ثانياً : الأسرة و التعليم :

1. أوضحت الدراسة أن الأسرة في حضرموت تتبادل مسئولية متابعة الأبناء بين الزوج والزوجة في غالب الأحيان .

2. كشفت الدراسة أن نسبة (59.7%) من إجمالي العينة يشجعون أبناءهم على القراءة .

3. أوضحت الدراسة أنه كلما قل مستوى الوالدين التعليمي قل اهتمامهم بتشجيع أبنائهم على القراءة والاطلاع .

4. وبالموازنة حول توزيع عينة الدراسة بين الريف والحضر ، فقد كشفت الدراسة أنه لا توجد فروق بين عينتي الدراسة من الريف والحضر حول تشجيع الأبناء على القراءة والاطلاع .

5. بينت الدراسة أن نسبة (41.8%) من الآباء الذين يشجعون أبناءهم على القراءة بأنهم يكافئون الأبناء ويثنون عليهم عندما يقرؤون ويطلعون .

6. كشفت الدراسة أن مشكلة " قلة عدد المدرسين المتخصصين " تحتل أولوية لدى عينة الدراسة ، أما في المرتبة الثانية فكانت " عدم قدرة بعض الأسر على مصروفات الدراسة " وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة " ضعف أداء بعض المدرسين وتأهيلهم " .

7. بالموازنة بين الريف والحضر أوضحت الدراسة أن هناك فروقاً بين درجة موافقة الأسر الحضرية و الأسر الريفية في مجال التعليم على النحو الآتي :

- الطلاب في الريف أكثر معاناة من بعد المدارس موازنةً بالطلاب في الحضر.
- درجة الاهتمام بتعليم الفتاة في الريف أقل من الحضر.
- درجة تعاون الأسرة و المدرسة في الريف أكبر من الحضر و ربما يعود ذلك إلى درجة التقارب الكبيرة بين الناس في الريف و تعارفهم.
- ما زال الاختلاط يشكل عائق في مجال التعليم في الريف أكثر منه في الحضر.

8. كشفت الدراسة أن نسبة (77.9%) من الأسر يفضلون مواصلة البنت للدراسة ، بينما أوضحت الدراسة أن ما نسبته (22%) من الأسر لا تفضل مواصلة البنت للدراسة ، وبالموازنة بين الريف والحضر نلاحظ نسبة العينة من الريف الذين لا يفضلون مواصلة تعليم الفتاة (30%)، بينما نسبة عينة الحضر بلغت (16%) .

9. كشفت الدراسة أن من أبرز الأسباب " عدم المدارس القريبة الخاصة بالفتيات في المنطقة"، وتأتي في المرتبة الثانية من أسباب عدم رغبة بعض الأسر مواصلة البنت لدراستها " عاداتنا وتقاليدنا لا تسمح باستكمال دراسة الفتيات ، فيما جاءت بالمرتبة الثالثة " أن الفتاة مكانها في بيتها أو بيت زوجها" ، وفي المرتبة الأخيرة جاءت عبارة " عدم الاقتناع بمواصلة الفتيات للدراسة" .

10. ومن خلال الموازنة في توزيع عينة الدراسة بين الريف والحضر ، كشفت الدراسة أن الريف تركزت أعلى نسبة من إجاباتهم حول (العادات والتقاليد) .

11. بالموازنة بين مشكلات التعليم في مديريتي ساه وثمود ، كشفت الدراسة أن أبرز مشكلات التعليم في مديرية ساه جاءت في المرتبة الأولى " قلة عدد المدرسين المتخصصين"، وهي ذاتها في مديرية ثمود حصلت على الترتيب الثالث ، وفي المرتبة الثانية من مشكلات التعليم لمديرية ساه فقد تساوت ثلاث مشكلات بنفس النسبة، وهي (عدم التجهيزات والأثاث المدرسي في بعض المدارس - عدم قدرة بعض الأسر على مصروفات الدراسة - ضعف أداء بعض المدرسين وتأهيلهم) ، فيما جاءت في المرتبة الثانية بمديرية ثمود وجود الاختلاط في الفصول (ذكور وإناث) ، وفي المرتبة الثالثة بمديرية ساه جاءت العبارة " قلة عدد المدرسين المتخصصين في بعض المدارس" .

ثالثاً: الأسرة والصحة:

1. أوضحت الدراسة أن الغالبية الساحقة من عينة الدراسة يتابعون تحصين أبنائهم ، حيث بلغت نسبتهم (91.9%) من إجمالي العينة ، بينما أشارت الدراسة إلى أن (8%) فقط من العينة لا يتابعون تحصين أبنائهم .

2. وبالموازنة بين عينة الدراسة من الريف والحضر ، فقد أوضحت الدراسة بأنه لا توجد فروق بين إجابات المبحوثين من الريف والحضر حول متابعة التحصين .

3. أوضحت الدراسة أن أبرز تلك الأسباب عدم متابعة تحصين الأبناء هو " عدم توافر لقاحات في المرفق الصحي"، كذلك عبارة " هناك بعض التحصينات تسبب أمراض للأبناء " وحصلت على نسب متقاربة في إجابة المبحوثين ، فيما أشار بعض أفرد العينة إلى " عدم الفائدة من التحصين "، فيما تنوعت إجابات المبحوثين بنسب ضئيلة لبقية الأسباب منها الخوف والنسيان وعدم وجود مرفق صحي وعدم الفني المتخصص بالتلقيح .

4. ومن خلال الموازنة بين الريف والحضر ، فقد كشفت الدراسة تركز إجابات المبحوثين من الريف حول المتغير (لا تتوافر في المرفق الصحي اللقاحات اللازمة للتحصين) ، فيما تركزت إجابات عينة الدراسة من الحضر حول متغير (هناك بعض التحصين يسبب أمراضاً للأبناء) .

5. كشفت الدراسة أن قلة عدد الكادر الطبي المتخصص في بعض الأمراض يشكل أكبر مشكلات القطاع الصحي ، فيما جاء في المرتبة الثانية ضعف الخدمات الصحية المقدمة لرعاية المسنين، ثم تليها عدم قدرة بعض الأسر على دفع تكاليف العلاج ، ثم انتشار بعض العادات الصحية السيئة مثل التدخين والقات والممنوعات ، وفي المرتبة الخامسة جاءت مشكلة " ضعف التوعية والتثقيف الصحي للأسر"، فيما جاءت مشكلة " عدم كفاية التجهيزات الطبية في المرافق الصحية " في المرتبة السادسة .

6. أوضحت الدراسة أن هناك فروقاً بين درجة موافقة الأسر الحضرية و الأسر الريفية في تحديد المشكلات الصحية في النقاط الآتية :

- الوحدات و المراكز الصحية في الريف قليلة و غير متوافرة بالشكل المطلوب موازنةً بالحضر.
- الأجهزة الطبية في المرافق الصحية في الريف غير كافية موازنة بالأجهزة الطبية المتوفرة في المرافق الصحية في الحضر.
- الريف أكثر اعتماداً على العلاج التقليدي (الأعشاب) موازنة بالحضر.
- الريف أقل حظاً من حيث التوعية و التثقيف الصحي للأسر موازنة بالحضر.
- عدد الأطباء المتخصصين في بعض الأمراض قليل في الريف موازنة بالحضر.
- الخدمات الصحية المقدمة للمسنين في الريف أقل من الخدمات الصحية المقدمة للمسنين في الحضر.

7. بالموازنة بين مديريتي ساه وثمود حول أبرز المشكلات الصحية ، فقد كشفت الدراسة تقارب كبير فيما بين اختيارات المبحوثين من مديريتي ساه وثمود خصوصا في العبارتين (قلة عدد الأطباء المتخصصين في بعض الأمراض) و (عدم قدرة بعض الأسر على تكاليف العلاج).

أما في المرتبة الثالثة بمديرية ساه جاءت عبارة (ضعف الخدمات الصحية لرعاية المسنين) ، أما

بمديرية ثمود فجاءت عبارة (انتشار بعض العادات الصحية السيئة (التدخين – القات – الممنوعات) في المرتبة الثالثة .

رابعاً: الأسرة والتكنولوجيا:

1. كشفت الدراسة أن ما نسبته (62.3%) من عينة الدراسة لا تحرص على شراء أحدث الجوالات للأبناء ، بينما أوضح (27%) من أفرا العينة أنهم في بعض الأحيان يحرصون على شراء أحدث الجوالات للأبناء ، فيما أوضح (10.6%) من أفراد العينة أنهم يحرصون على شراء أحدث الجوالات والاشتراك بالإنترنت ، ومن خلال الموازنة وفق توزيع العينة بين الريف والحضر ، فقد أوضحت الدراسة تقارب نسبة إجابة المبحوثين من الريف والحضر .

2. ومن أسباب عدم شراء أحدث الجوالات للأبناء ، فقد كشفت الدراسة أن نسبة (37.8%) من العينة أجابوا لأنها تؤثر في أخلاقيات الأبناء ، فيما أجاب (31.6%) من العينة بأن دخل الأسرة لا يتحمل أي أعباء مالية ، كما أجاب (30.4%) بأنها تؤثر في التحصيل العلمي للأبناء .

3. كشفت الدراسة أن نسبة (59.6%) من إجمالي بأن الجوالات ووسائل التواصل الاجتماعي تؤثر في حياة الأسرة ، فيما أشار (26.7%) من العينة بأنها تؤثر أحياناً ، كما أوضح (13.6%) من إجمالي العينة بعدم تأثر تلك الوسائل في حياة الأسرة .

4. أوضحت الدراسة أن نسبة (62.8%) من الأسر يحرصون على متابعة ما تحتويه جوالات الأبناء فيما أوضح (21.9%) من العينة أن يتابعون ما تحتويه جوالات الأبناء ولكن في بعض الأحيان فيما كشفت الدراسة أن نسبة (15.2%) من العينة لا يتابعون ما تحتويه جوالات الأبناء .

5. بينت الدراسة فيما يتعلق بتأثير تلك التكنولوجيا في حياة الأسرة ، أن نسبة (39.6%) من العينة أوضحوا أن التأثيرات تكون على السلوكيات أكثر وضوحاً ، بينما أشار (31.8%) أن التكنولوجيا أثرت في العلاقات داخل الأسرة ، فيما أشار (28.5%) أن التأثيرات اقتصرت على القيم الأسرية .

6. كشفت الدراسة مدى حرص الآباء على معرفة اهتمامات الأبناء من خلال التكنولوجيا ، خصوصاً إذا ما تم جمع إجابة المبحوثين (نعم – أحياناً) فتصبح نسبة الإجابة (84%) من إجمالي العينة .

خامساً: الأسرة والاقتصاد المعيشي والتمكين:

1. كشفت الدراسة أن نسبة (82.3%) من عينة الدراسة ليس لديهم مصدر دخل آخر ، بينما أوضح (17.6%) من العينة بوجود مصدر دخل آخر لهم .

2. أوضحت الدراسة أن (91.6%) من إجمالي عينة الدراسة لديهم الرغبة في تحسين مستوى دخل الأسرة ، بينما أشار (8.3%) بأنهم مقتنعون بدخل الأسرة .

3. أوضحت الدراسة أن عبارة " من خلال مشروع صغير مدر للدخل " قد حصلت على أعلى نسبة وهي (53%) ، فيما جاءت في المرتبة الثانية عبارة " البحث عن عمل آخر " وحصلت على نسبة (30.5%) من إجمالي إجابات المبحوثين ، وفي المرتبة الثالثة جاء اختيار العينة لعبارة " السفر للخارج بغرض العمل " حيث حصلت على نسبة (16.1%) .

4. ومن خلال الموازنة بين الريف والحضر حول وسائل تحسين الدخل ، فقد أوضحت الدراسة بأنه لا توجد فروق بين إجابات المبحوثين في الريف والحضر ، حيث تم التركيز في الاجابات حول (المشروع الخاص) لكلٍ من الريف والحضر كأحد أبرز الاختيارات .

5. ونستنتج من خلال استعراض أول خمس اختيارات لزيادة دخل الأسرة بحسب عينة الدراسة أن تلك الاختيارات ارتبطت بطبيعة المجتمع وما هو سائد فيه ، وأن أفراد العينة انحصر تفكيرهم في زيادة مصادر دخلهم على مشاريع مضمونة الدخل ، إضافة إلى إدراج التوظيف كمصدر مضمون للدخل رغم شحة الخانات الوظيفية ، ومن هنا ندرك أن فكر العمل الحر أو العمل الخاص ما زال يحتاج من منظمات المجتمع المدني زيادة توجيه المجتمعات نحو تلك الأعمال كل منطقة وفقاً لطبيعتها وخصائصها ، كما نلاحظ أيضاً إدراج تربية الأغنام وبيعها وقد ارتبطت تلك الحاجات بالمجتمع الريفي .

6. أوضحت الدراسة من خلال احتياجات الأسر لتحسين مستوى الدخل وجود بعض المتغيرات المرتبطة بعمل المرأة مثل الخياطة والتطريز والكوافير وبيع المعجنات والحلويات والمأكولات ونقش الحناء، وبالتالي تصبح المرأة عامل مساعد في رفد دخل الأسرة بطرق مختلفة ، وهي ما تندرج تحت مسمى الاقتصاد البيتي أو المنزلي أو منتجات الأسرة ، وهي تلك التي تعتمد حاليا عليها كثير من الأسر كمصدر ثانوي للدخل ، والتي تحتاج من الجهات المعنية تشجيع تلك الصناعات المنزلية البسيطة وكذلك تطويرها من حيث الشكل والمضمون وحسن التسويق بأساليب جديدة ومبتكرة .

سادساً : الأسرة والبيئة :

1. كشفت الدراسة أن عبارة " تنشئة الأبناء على الاهتمام بنظافة البيئة من الصغر. " حصلت على الترتيب الأول بين أولويات الأسرة ، فيما جاءت عبارة " الاهتمام برمي القمامة في مواقعها الصحيحة " في المرتبة الثانية من حيث أولويات الأسرة ، كما جاءت عبارة " الاهتمام بنظافة الحي الذي أسكن فيه " في المرتبة الثالثة ، ثم جاءت عبارة " دعم المبادرات الشبابية التي تهتم بحماية البيئة " في المرتبة الرابعة ، ثم جاءت عبارة " الاهتمام بتشجير الحي الذي أسكن فيه " في المرتبة الخامسة ، ونلاحظ أن هاتين العبارتين قد حصلتا على نفس نسب

الاختيار في الأولويات بخانة الرقم (5) .

2. أوضحت الدراسة أنه في المرتبة الأخيرة من أولويات الأسرة كانت عبارة " اهتم بفرز النفايات (الزجاج – الأكياس البلاستيكية – العلب البلاستيكية) التي تضر بالبيئة " .

سابعاً : القيم الأسرية :

1. بينت الدراسة وجود قيم لدى الأسرة في السابق واختفت في الوقت الحالي ، حيث إن غالبية العينة أجابوا بـ(نعم) وبلغت نسبتهم (93.5%) ، فيما أجاب بقية العينة بـ(لا) وبلغت نسبتهم (6.4%) من إجمالي العينة .

2. كشفت الدراسة أن قيمة (التعاون والترابط فيما بينهم والتراحم) حصلت على أعلى نسبة اختيار فبلغت (23.2%) ، وأتت في المرتبة الثانية قيمة (طاعة الوالدين وصلة الرحم) بنسبة (17.8%) ، فيما جاءت في المرتبة الثالثة قيمة (الالتزام الديني) بنسبة (10.7%) ، أما في المرتبة الرابعة جاءت قيمة (احترام الجيران) بنسبة (9.7%) ، أما في المرتبة الخامسة فجاءت قيمة (فعل الخير) بنسبة (8.5%) .

3. أوضحت الدراسة عدم الاهتمام من قبل بعض الأسر بقيمة (لغة الحوار بين أفراد الأسرة) وتكاد تكون هذه القيمة بدأت تفقد قيمتها داخل كثير من الأسر لعدة أسباب منها التكنولوجيا والاغتراب داخل الأسرة ونشأة العوالم الافتراضية لبعض أفراد الأسرة ، والتي أثرت بشكل كبير في التواصل بين أفراد الأسرة .

4. بينت الدراسة ومن خلال الاطلاع على أول خمس قيم بترتيبها نلاحظ أن تلك القيم تعد مميزات للإنسان الحضرمي الذي نشر الاسلام في عموم المعمورة وجنوب وشرق أسيا وأفريقيا بالكلمة الحسنة وحسن الخلق ، وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من القيم تصل بمجموعها إلى (16) قيمة تتوزع في جانبها الاجتماعي والديني والانساني .

5. من خلال الموازنة بين عينة الريف والحضر يتضح أن هناك فروق بين درجة وجد القيم الأسرية في التالي :

- القيمة الأسرية (صلة الرحم) متوسط درجة وجودها في الريف أكبر منه في الحضر.
- القيمة الأسرية (احترام الكبير و العطف على الصغير) متوسط درجة وجودها في الريف أكبر منه في الحضر.
- القيمة الأسرية (غرس الأخلاق الحميدة في أنفس الأبناء) متوسط درجة وجودها في الريف أكبر منه في الحضر.
- القيمة الأسرية (غرس القيم الدينية لدى الأبناء) متوسط درجة وجودها في الريف أكبر منه في الحضر.
- القيمة الأسرية (احترام وتقدير الجيران) متوسط درجة وجودها في الريف أكبر من الحضر.

- القيمة الأسـرية (فعل الخير وحث الأبناء عليه) متوسـط درجة وجودها في الريف أكبر منه في الحضر.

ثامناً : دور الأسرة والمجتمع في رعاية أبنائهم من ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين):

1. أوضحت الدراسة أن الاتجاه العام لأبرز مشكلات أسر ذوي الاحتياجات الخاصة كان باختيار متغير (أوافـق بشـدة) وهـو لأول خمس مشـكلات بأولوياتها ، وتركزت حول قلـة وجود المتخصصين والمراكز المتخصصة والبرامج التأهيلية المتخصصة ، وهي عناصر مهمة في عملية تطوير مهارات وقدرات ذوي الاحتياجات الخاصة.

2. أوضحـت الدراسـة فيمـا يتعلق بـدور الوالدين في إدمـاج ذوي الاحتياجات الخاصـة أن أولوية الأسـر تركزت بعبارة (أشـجعه على تكويـن علاقات مع الآخرين) ، بينما فـي المرتبة الثانية جاءت عبارة (أراعي تدريبه على الكلام والنطق السـليم)، ثم أتت في المرتبة الثالثة عبارة (أدرب ابني للاعتماد على نفسه) ، وفي المرتبة الرابعة جاءت عبارة (أكسب ابني مهارات مناسبة لقدراته)، وفي المرتبة الخامسة جاءت عبارة (أعود ابني على التعبير عن رأيه) .

3. كشـفت الدراسـة مدى حرص الأهل على إدماج أبنائهم من ذوي الاحتياجات الخاصة لتكوين علاقات مع الآخرين ، وهو ما يعبر عن الرغبة الحقيقة لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة في عدم جعل أبنائهـم يكتفـون بعالمهم الخـاص بل الاحتكاك والتفاعـل وتكوين العلاقات مـع قرنائهم والذي يساهم بشكل كبير في اكتساب مهارات جديدة للابن من ذوي الاحتياجات الخاصة .

4. نسـتنتج من إجابات المبحوثين مدى رغبتهم في إكسـاب أبنائهم لمهارات تسـاعدهم على الاعتمـاد علـى النفـس بشـكل أكبـر ، وما يقف عائقـاً أمام تلـك الرغبة هو تدريـب الأهل على الوسـائل والتقنيات السـليمة لتدريب الأبناء وفقاً لتدرج معين، يسهم إيجابياً في عملية التعلم واكتساب المهارات لذوي الاحتياجات الخاصة .

توصيات الدراسة

1. دعـم وتنظيـم برامـج للتوعيـة الأسـرية باسـتخدام وسـائل الاعـلام المختلفـة (المرئية، والمسـموعة، والمقـروءة) كافـة لتوعيـة الأسـرة والمجتمع بأهميـة التنشـئة الاجتماعية السليمة وأساليبها المختلفة .

2. إعـداد برامـج تدريبية متخصصـة في الحيـاة الزوجية للمقبليـن على الـزواج لتفادي حدوث المشكلات وعدم الانسجام بعد الزواج .

3. ضرورة إنشاء (مراكز التنمية الاجتماعية) على مستوى المحافظة والمديريات تهتم بالأسرة مـن جميـع النواحـي ، وتضـم متخصصين في المجـال الاجتماعـي والنفسـي والقانوني والصحي والبيئي ، وتكون بمثابة مرجعية للأسـرة في حال احتاجت الأسـرة للاستشـارات الفنية والدعم النفسي والاجتماعي .

4. أهميـة إشـراك منظمـات المجتمـع المدني، والتي تعنى بمشـاكل الاسـرة وخدمتها مع الأسـر في المناقشـات والاقتراحات في كل البرامج والموضوعات التي تهم الاسرة في كل المجـالات (الاجتماعيـة – الاقتصادية – ثقافية – سياسـية ...) والاسـتفادة من الخبرات والتجارب التي مرت بها بعض الأسر .

5. إجراء دراسـات علمية محددة المجال للأسـرة في المجتمعات الحضرية والريفية التي تواجه فـي الوقـت الحالي تغيـرات اجتماعية و ثقافية كثيرة ، لما لهذه الدراسـات من أهمية في التعرف على علاقة الأسرة بأنساق المجتمع المختلفة.

6. دعم المراكز العلمية المتخصصة للاهتمام بإجراء دراسـات متعمقة حول قضايا ومشكلات الأسرة، والتغيرات الجديدة التي يشهدها المجتمع .

7. تفعيل دور المدرسـة كمؤسسـة من المؤسسـات الاجتماعية، للقيـام بدورها في تنمية القيـم الاجتماعيـة، وذلـك من خـلال المناهـج والبرامج الدراسـية ، لهذه القيـم والطرائق الاجتماعية والتربوية الناجحة لغرسها في نفوس الطلاب

8. تحصين الأطفال وترشـيدهم في كيفية التعامل مع وسـائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي، وإدراك خطرها الكبير على القيم الاجتماعية ، من خلال برامج توعوية وتثقيفية في المدارس والتجمعات الترفيهية .

9. تفعيـل دور وسـائل الإعـلام مـن خلال برامـج التوعيـة الإعلاميـة والدينية بأهميـة القيم الاجتماعية لحماية النشء من السلوكيات الخطأ والانحراف.

10. زيـادة عدد المدرسـين المتخصصين او التربوييـن في المدارس إضافة الـى تعين كادر من المدرسين المتخصصين في الريف خاصة من الفتيات .

11. تنظيم البرامج للأمهات والاباء في فن التعامل مع الأبناء وأهمية التعليم وكيفية التواصل مع المدرسة .

12. العمل على إيجاد مشـاريع صغيرة مدِرّة للدخل حتى تسـاعد الأسـرة على زيادة دخلها، مع تنظيم دورات للمرأة لتمكينها اقتصادياً من خلال ما يوجد في البيئة المحيطة بها، ومتابعة تلك المشاريع وتقويمها.

13. العمل على إيجاد مراكز متخصصة لدعم ذوى الاحتياجات الخاصة .

14. العمل على إيجاد فرص عمل لذوى الاحتياجات الخاصة - خاصة في القطاع الخاص - ودمجهم في المجتمع .

15. إعطـاء الدعـم الكامـل للدراسـات والبحوث الاجتماعيـة للموضوعـات التي تتعلق أساسـاً بمشكلات المعاقين .

16. ضـرورة دمج التربية البيئية في مناهـج التعليم في المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة وتوسيع نطاق التربية البيئية لتلبية احتياجات التنمية البشرية.

17. زيادة التوعية بالمشكلات البيئية عن طريق وسائل الاعلام المختلفة، والمؤتمرات والندوات بصورة مستمرة.

18. الاهتمـام بتوفيـر الكوادر الصحية المتخصصة خصوصاً في الريـف ، من خلال دعم أو تبني تأهيل عدد من أبناء المناطق الريفية في المجال الصحي (مسـاعد طبي ، قابلات مجتمع ، أطباء متخصصين) .

19. نشـر ثقافـة القراءة للجميع ، وتحفيز الأسـر لتشـجيع الأبناء على القراءة، مـن خلال إقامة المعارض وتشجيع اقتناء الكتب بأسعار في متناول الأسرة، وإعادة الدور الريادي للمكتبات المدرسية .

20. الاهتمـام مـن قبـل الجهـات الداعمة والمانحـة ورجـال الأعمال بتشـجيع التعليـم وتوفير مسـتلزماته خصوصاً لدى الأسـر الفقيـرة ، ودعم المتفوقين مع ايـلاء عناية خاصة بتعليم الفتيات.

21. تنظيـم المؤتمـرات الخاصـة بالأسـرة بمحافظـة حضرمـوت ، لمناقشـة جميـع القضايـا والمشـكلات الأسـرية من وجهات نظر مختلفة والاسـتفادة من تجارب الدول في البرامج والأنشطة المتعلقة بدعم الأسرة والحفاظ على مكوناتها .

22. إنشـاء شـبكة تضم فـي عضويتهـا المجتمع المدنـي والقطـاع الحكومي والخـاص لرعاية ومسـاندة الأسـرة من خـلال خطة والتنسـيق بين الشـراكاء والمنظمات المانحـة لمتابعة توصيـات الدراسـة والاسـتفادة من التجارب الناجحة على المسـتوى الوطنـي والاقليمي والدولي.

23. نشـر التوعيـة بمخاطـر المخدرات والمسـكرات خاصة بين أوسـاط الشـباب بالشـراكة بين منظمات المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة.

المراجع

1. القرآن الكريم.
2. ابراهيم عثمان :التغيرات في الاسرة الحضرية في الاردن، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد14 ، العدد31، 1986م.
3. إجلال إسماعيل حلمي: الأسرة العربية الواقع والمستقبل مع دراسة ميدانية عن عمل المرأة والتنشئة الاجتماعية في مجتمع الإمارات، مكتبة الحرية الحديثة،1994 م .
4. أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي – الأنساق، ج2 ، دار الكتاب العربي للطباعة، الاسكندرية ، 1967م .
5. أحمد السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م .
6. أحمد العبد حمود عوض :التكنولوجيا والبناء الاجتماعي دراسة عن أثار التكنولوجيا وانعكاساتها على بعض مؤسسات البناء الاجتماعي في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشور، كلية الآداب، جامعة بغداد2003 م .
7. أحمد صالح زكى، علم النفس التربوي، ط10 ، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية،1988م .
8. أحمد يحيى عبد الحميد، الأسرة والبيئة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998م .
9. إسماعيل حسن عبد الباري: الديموجرافيا الاجتماعية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2000م .
10. إسماعيل مراد الظهرى :التغير الاجتماعي و أثر على الاختبار المهني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج، 1997م .
11. ايمن سليمان مزاهرة: الاسرة وتربية الطفل، دار المناهج للنشر والتوزيع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009م .
12. تقييم خطة عام 2012م من الخطة الخمسية الرابعة للتنمية والتخفيف من الفقر (2011م-2015 م) بمحافظة حضرموت :اللجنة الوطنية المرأة، محافظة حضرموت، الجمهورية اليمنية.
13. الجازي بنت محمد الشبيكي :المشكلات الاجتماعية للمرأة الفقيرة في المجتمع السعودي، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ، السعودية .
14. جبارة عطية جبارة والسيد عوض على: المشكلات الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003م .
15. الجمهورية اليمنية :المجلس الأعلى للمرأة، تقرير عن وضع المرأة2009 م، اللجنة الوطنية

للمرأة، صنعاء، 2009م .

16. جهاد يوسف عثمان :التحضر وأثره على تغير بعض القيم المجتمعية، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية الآداب ، جامعة أسيوط، 2002م .

17. حسن صالح الغلام :حضرموت من القرن الثالث وحتى نهاية القرن الرابع الهجري، دراسة اجتماعية اقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عدن، كلية الآداب، 1996م .

18. حسن عبدالله يحيى دجرة : المعالجة الصحفية لقضايا الشباب في الصحافة اليمنية دراسة تحليلية لعينة من الصحف اليمنية خلال عام2003م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أسيوط2005م .

19. حسين عبد الحميد رشوان :الأسرة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية،2003 م .

20. حسين محمد ابو رشاش، غسان يوسف قطيط :حل المشكلات، ط1، عمان، دار وائل للنشر،2008 .

21. حمد الله ربيع : الفوضى التربوية في الوسط العربي مسؤولية الاسرة والمجتمع ، أكاديمية القاسمي، باقه الغربية .

22. حمدي حسن طلبة إسماعيل :التغير الاجتماعي المصاحب لظاهرة التحضر داخل نطاق الأسرة، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعه الزقازيق، 1986 .

23. حمود العودي :التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في البلاد النامية، دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمني، دار العودة، الطبعة الثانية، بيروت، 1986م .

24. حنان محمود عبد العظيم القاضي :أثر عمل المرأة الريفية في المشروعات البيئية الصغيرة على الجوانب الاجتماعية والسلوكية للأم والطفل، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية، 2005م .

25. خالد سالم باوزير :موانئ ساحل حضرموت دراسة إثنواترية، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة اليرموك، الأردن، 1992م .

26. خضر زكريا وآخرون: دراسات مع المجتمع العربي المعاصر، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م .

27. خيري خليل الجميلي وبدر الدين كمال: المدخل في الممارسة المهنية في مجال الأسرة والطفل، الإسكندرية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، 1995م .

28. الدسوقي عبده إبراهيم :التغير الاجتماعي والوعي الطبقي (تحليل نظري)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،2004 .

29. رافدة الحريري، زهرة رجب : المشكلات السلوكية النفسية والتربوية لتلاميذ المرحلة

الابتدائية، عمان، دار المناهج، ١٤٢٨هـ .

30. رزق سـعد الله الجابري، فتحية محمد باحشـوان :الأوضاع الاقتصادية للأسرة المعيشية من وجهة نظر النوع الاجتماعي في محافظة حضرموت، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا مركز الدراسـات الإنسـانية والاجتماعية، اللجنة الوطنية للمرأة محافظة حضرموت - سـاحل حضرموت ، 2012 م .

31. الرقيب سعيد تابت وعبد الحكيم محمد يوسف :استخدام الأرض في محافظة حضرموت ، بحث مقدم إلي الندوة العلمية بعنوان "التركيب الجغرافي والأهمية الاقتصادية لمحافظة حضرموت " المكلا ، جامعة عدن ، 1987م .

32. رمزية الغريب :التعلم دراسة نفسية، تفسيرية، اجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1967 م .

33. سـالم عمـر الخضـر، عبـده عبد اللـه بن بـدر: المكلا عـروس البحـر الحضرمية، مركـز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 1995م .

34. سامية الخشاب :النظرية الاجتماعية ودراسة الاسرة، مكتبة دار الثقافة، القاهرة ، 2000م.

35. سـليمة فيلالي :علاقة الأسـرة والتنشـئة الاجتماعية بالعنف المدرسي، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، 2005م .

36. سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000م .

37. السـيد رمضـان :اسـهامات الخدمـة الاجتماعية في مجال الأسـرة و السـكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1999م .

38. السـيد عبد العاطي وآخرون :علم الاجتماع الأسـري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسـكندرية ، 1999م .

39. السـيد عبد القادر شـريف :التنشـئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1425هـ 2004م .

40. سيف الدين ياسين قدي: التغير البنائي والنظام العائلي في مجتمع محلي حضري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة أسيوط، كلية الآداب، 2001م .

41. شـيلاكا رابيكو :التقاء الرأسـمالية اليمنية والاشـتراكية اليمنية، من عبده حمود الشـريف (محـررا) ترجمـة حمود الصلاحي وآخرين، التحولات السياسـية في اليمن، بحوث ودراسـات غربية، 1990 – 1994م، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، صنعاء،1995م .

42. عادل أحمد الكسادي، التنظيم القبلي والاجتماعي التقليدي في حضرموت1967-1900م، فـي مجلة دراسـات الخليـج والجزيرة العربية، العـدد(100) ، دولة الإمـارات العربية المتحدة، 2001م .

43. عـادل الكسـادي :مظاهـر تغير الأسـرة الحضرية في مدينـة المكلا – اليمن، مجلة شـؤون اجتماعية والعدد53، السنة 14، 1997م .

44. عاطف وصفي :الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1975م .

45. عبـد الباسـط محمد حسـن: علم الاجتمـاع الصناعي، دار غريـب للطباعة والنشـر والتوزيع، القاهرة، 1982 .

46. عبد الباسـط محمد حسـن: علم الاجتماع، الكتاب الأول المدخل، دار غريب للطباعة والنشـر والتوزيع، القاهرة، 1995م .

47. عبد الحميد محمود سـعد :دراسـات في علم الاجتماع الثقافي، مكتبة نهضة مصر الشرق، القاهرة، 1980م.

48. عبد العزيز جعفر بن عقيل : اللوحة العامة للتركيب الأثنورفيلي في حضرموت، مجلة الثقافة ,الجمهورية اليمنية، السنة الرابعة، العدد الحادي والعشرين، 1996م .

49. عبـد الفتـاح تركي مرسـي: البنـاء الاجتماعي للأسـرة، المكتـب العلمي للنشـر والتوزيع لجامعية الإسكندرية، 1998م .

50. عبـد الله سـعيد باحاج : موانـي اليمن وخليج عدن دراسـة جغرافية، رسـالة ماجسـتير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، 1982م، ص 151

51. عبد الهادي الجوهري :قاموس على الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، 1983م .

52. عبدالحميـد محمود سـعد :المدخـل المورفولوجي لدراسـة المجتمع الريفـي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1980م .

53. عبدالمجيد سـيد منصور وزكريا الشـربيني: الاسرة على مشـارف القرن21، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2000م .

54. عبدالهـادي الجوهـري ومحمـد جمال: أسـس البحث الاجتماعـي في قواعد كتابـة البحوث والرسائل العلمية، الكتاب الأول، القاهرة،1997م .

55. عبده علي عثمان :الخلفية الاجتماعية لثورة 26 سـبتمبر دراسـات وشـهادات للتاريخ، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، الطبعة الثانية،1986 م .

56. عطيـة صقـر: موسـوعة الأسـرة تحـت رعايـة الإسـلام، ج 6، القاهـرة، الـدار المصريـة للكتاب،1990م .

57. عطية محسـن على وإيناس خليفة : المشـكلات السلوكية لأطفال الروضة، الطبعة الأول، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن،1428 هـ-2008 م .

58. على محمد المكاوي :الأنثروبولوجيا – دراسة التغير والبناء الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1999م .

59. غريب ابراهيم السيد أبو زيد :التغير الاجتماعي وأثره على سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة – دراسة على عينة من الريف والحضر بمحافظة الشرقية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 1986م .

60. غريب محمد سيد، الانحراف والمجتمع :دراسات في علم الاجتماع القانوني، الإسكندرية : المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر، 1997م .

61. فاتن أحمد على: التصنيع والقيم الاسرية – دراسة ميدانية في منطقة ابو قير بمحافظة الإسكندرية، رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس،1987م .

62. فاتن محمد شريف :دراسات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية – انثروبولوجيا الأسرة والقرابة، مطبعة الانتصار، الإسكندرية 1999م .

63. فاروق محمد العادلي، سعد جمعة :الانثروبولوجيا مدخل اجتماعي وثقافي، بل برنت للطباعة، القاهرة، 2000م .

64. فاطمة علي فضل العبسي: الفئات الهامشية في المجتمع اليمني مع دراسة لشريحة الأخدام، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001م.

65. فتحية محمد محفوظ باحشوان :التحضر وأثره على تغير الأسرة اليمنية بنائياً ووظيفياً (بحث اجتماعي ميداني)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة اسيوط، جمهورية مصر العربية، 2005م.

66. فضل عبدالله الربيعي :الأسرة والتغير الاجتماعي، مركز دراسات الرأي العام والبحوث الاجتماعية، 2006م .

67. فيصل صالح محمد السليماني: التغير الثقافي وعلاقته بتغير نمط العلاقات الاجتماعية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب جامعة أسيوط، 2003 م .

68. فيضي عمر المرابط :أثر النمو الحضري علي بناء ووظائف الأسرة بمدينة طرابلس ليبيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1996م .

69. اللجنة الوطنية للمرأة : التقرير الوطني حول المرأة في الجمهورية اليمنية، صنعاء، 1994م.

70. لسان العرب ابن منظور :ما أسر، دار المعارف كورنيش النيل، القاهرة .

71. محمد أحمد بيومي :أسس وموضوعات علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000م .

72. محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر: علم الاجتماع العائلي دراسة التغيرات في الأسرة العربية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003م .

73. محمد الجوهري : الأنثروبولوجيا – أسس نظرية وتطبيقات علمية، دار المعرفة الجامعية،

الإسكندرية، 1997م .

74. محمد سالم الجوهي :النمو الحضري في ساحل حضرموت دراسة في جغرافية المدن، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب .

75. محمد عبد الله بن ثعلب : الهجرة والتنمية في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2000 م .

76. محمد عمر باطويح : تشغيل النساء في القطاع العام والخاص على مستوى محافظة حضرموت، اللجنة الوطنية للمرأة محافظة حضرموت .

77. محمد متولي موسى: التحضر في الجمهورية العربية اليمنية، التحضر في الوطن العربي، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978م .

78. المعجم الوسيط، ج 1.

79. مهدى محمد القصاص: علم الاجتماع العائلي، كلية الآداب – جامعة المنصورة، 2008 م .

80. نايف الحميدي الجحدلي :الحراك المهني و متطلبات التنمية البشرية بالكويت، رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة المنيا، 1998م .

81. نجاة محمد صائم، المرأة اليمنية ومجالس القات "التفرطة"، صنعاء :دار المجد للطباعة والنشر، 1998م.

82. نجاة محمد صائم، دوافع ارتياد المرأة اليمنية مجالس القات وعلاقة ذلك بواقع الأسرة اليمنية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة صنعاء، كلية الآداب،1997م .

83. نورية علي حمد :المرآة ومكانتها في الأسرة اليمنية المعاصرة، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء .

84. نوريه علي حمد، الأسرة اليمنية، في كتاب الموسوعة اليمنية، ط2 ، المجلد الأول، صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية، 2003م .

85. نوريه علي حمد، التحولات الاجتماعية والاقتصادية والبناء الأسري :دراسة اجتماعية مقارنة للبناء الأسري في الريف والحضر اليمني، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 1985م .

86. وهيبة فارع ، نورية علي حمد :آثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة الزوج على المرأة اليمنية، من موقع

87. يعقوب يوسف الكندري :دور التنشئة الاجتماعية والإعلام والمجتمع المدني في تحقيق الوحدة الوطنية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الوحدة الوطنية لرابطة الاجتماعيين -24 25/3/2008م .

المراجع الاجنبية :

1. Cynthia Mynti, woman and Development In Yemen In Arab Republic, German Agency for Technical, Germany, 1979 .
2. Cynthia Myntti, Women & Development In Yemen In Arab Republic, German Agency For Tecnical , Germany , 1979 .
3. Encyclopaedia, The New Encyclopaedia, 15st Ed, U.S.A., Encyclopaedia Britannica, Inc., 1994.
4. Encyclopaedia, The New Encyclopaedia, 15st ed., U.S.A., Encyclopaedia Britannica, Inc, 1994 .
5. F. Ivan Nye and Felix M. Berardo, The Family Its Structure and Interaction, New York, London, Macmillan Publishing Co., Inc. Collier Macmillan Publishers, 1973 .
6. Gelek,- Lobsang , Miao, Hai, Economic Reforme and their effects on Household patterns of Tibetan, nomads, Chinese- sociology – and – anthropology, 2002,p.
7. Michael S. Bassis: Richard d. Gelles and Ann Levine, Sociology an Introduction, 3st Ed. New York, Random House, 1983 .
8. Pandey, - Vinita, Migration, Boon or Bane to the Family, International Sociological Association, Brisbane, Australia (ISA), 2002.

المواقع الإلكترونية :

1. التدابير التشريعية: من موقع http://www.alshor-net/sh-details-asp?det?
2. https://ar.wikipedia.org/wiki/7/1/2016 .
3. Https://www.Yemeni-women-org.ye/conf-wncbetwenz.com.htm.
4. http://www.nabanews.net/2009/506.html.